



حاشية الشيرازي على شرح العصام على
الرسالة الوضعية العضدية للايجي ، تأليف
الشيرازي ، محمد الشيرازي (كان حيا قبل
سنة ١٠٨٨ هـ) . كتبت في القرن الثاني عشر
الهجري تقديرا .

١٠٤ ق ١٧ س ١٦٥×٢١ سم

نسخة جيدة ، خطها تعليل حسن .

٥١١٢

الازهرية ٤ : ٤٩ د أ الكتب المصرية ٤٦ : ٢

١ - المصنف والوضع ، اللغة العربية

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - حاشية

الشيرازي

Copyright © King Saud University

١١١٦٢٢

١٤١٤/١١/٢٠

شیرانی علی و حام
و علم الوهم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد

مكتبة جامعة الملك سعود قسم الدراسات

الرقم:	١١٩
العنوان:	حاشية الخزانة على كتاب الصلاة في رمضان
المؤلف:	عبد الله بن عبد الرحمن
تاريخ النسخ:	السنة ١٢٠٤ هـ
اسم الناشر:	
عدد الأوراق:	١٠٥ ص - ٨٤ ص
ملاحظات:	

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله على تقدير تقديم الديباجة على الرسالة مفداً مبني
 على ما تعود الراجح من كون الكتب والرسائل عبارة عن
 الالفاظ المخصوصة باعتبار ولايتها على المعاني المخصوصة
 والآفاق الاحتمالات في الكتب والرسائل سبعة على ما
 يتفاد من كلام المحقق الشريف قدس سره في حاشية
 شرح التلخيص احدها ان يكون عبارة عن الالفاظ
 المعينة الدالة على المعاني المخصوصة وهذا هو الظاهر
 ان يكون عبارة عن النقوش الدالة على تلك المعاني
 بتوسط الالفاظ وثالثها كون الكتاب عبارة عن المعاني
 المخصوصة باعتبار كونها مشتملة من تلك الالفاظ او
 النقوش ورابعها كون عبارة عن التركيب من التثنية اي
 الالفاظ والنقوش والمعاني والتثنية الباقية حاصلة
 بتركيبه من اثنين منها بان يكون مركباً من الالفاظ و
 النقوش او من الالفاظ والنقوش ولا يخفى انه على
 الاحتمال الثالث لا يكون ايماء الى المعاني المذكورة
 على تقدير تقديم الديباجة على الرسالة بل الامر بالعكس
 فاعلم ان الالفاظ

ويمكن ان يتكلف في الجواب عما ذكرنا فافهم **قوله**
 اعتناء بشأن الحكم ان الحكم بقوله فائدة على المشار
 اليه بحدة والاعتناء بشأن الحكم يقتضي كمال تميز
 المحكوم عليه وكون هذا الحكم مما يلحق باعتناء بشأن
 الظاهر من ان يخفى **قوله** اور مرار رعاية جانب اللفظ
 يقتضي عطفه على اعتناء كونه اقرب ورعاية جانب
 المعنى يستدعي عطفه على مبالغة او على قوله التميز
 فتأمل **قوله** او اشار بالافراد عطف على قوله فاعلم
 هذه الفائدة افرو الفائدة بحسب المعنى المستطابق
 ذلك القول فكانه قال اشار بالافراد الفائدة التي تميز
 هذه الفائدة او اشار بالافراد **قوله** وقد اقيمت
 في الحاشية اعلم ان افيد اشارة الى الاستاد المدقق
 مولانا مسعود الشيرازي وذكر ايماء الى المتنازعين في القول
 خواصه القاسم السمرقندي وقيل الى الشارح الاول
 للرسالة المتنازعين بين تلامذة سيد الحقيقة مولانا
 خواصه على السمرقندي **قوله** والفائدة لغة ما استغنى
 اه قيل الفائدة بهذا المعنى مشتق من الغنى بمعنى استغنى

في حاشية
 في حاشية

في حاشية
 في حاشية
 في حاشية

فعل الاول الفاعل معقول باي لا اوتي وعلا الشئ في القائده فاعلم ولا يخفى ان المصلحة المترتبة على الفعل تصيب
 فاعله فاعل العقل وتكون في قوله وحصل على تقدير كون النية في عبارة المصلحة عبارة عن الالفاظ وتكون
 بحسب اللغة اسم فاعل من فاعله اذا اصبحت فاعله يكون وجه التسمية ان تلك الالفاظ متضمنة لقوة المعاني التي
 هي دالة عليها اس مبنية لها كمال البيان فيكون كناية عن تقديرها بغيرها في بيان من وجه الله

المال او الخبز فيكون مع فاعله مستحقة المال والخبز
 ومحصلته وقيل القائده اسم فاعل من فاعله اذا اصبحت
 فاعله فاعل هذا مع فاعله القائده المعصية الى قوله
 وقال في الصحاح القائده ما استغذت من علم او مال
 تقول منه فادته فائدة بمعنى حصلت له فائدة
 فاعله القائده اسم فاعل من فاعله بمعنى حصل **قوله**
 من حيث هو كذلك اي يسمي بالترتيب المذكور فائدة
 من حيث انه مترتب ومن الترتيب وكونه ثمره الفعل
 ومن حيث كونه على طرف الفعل يسمي غايته للفعل لكونه
 على نهاية الفعل ومن حيث كونه مطلوباً بذلك الفعل يسمي
 غرضاً ومن حيث كونه باعثاً للفعل على الفعل يسمي
 على غايته **قوله** وج يكون قسماً من الغرض عند من
 فسر اي الغرض يقع على تقدير ان يكون المترتب المذكور
 ما لاجله اقام الفاعل على الفعل يكون قسماً من الغرض
 عند من فسر الغرض اي لان الغرض على ذلك التفسير يطلق
 على ما لاجله الاقدام والقائده المترتب الذي لاجله الاقدام
 على التقدير المذكور ولا يخفى ان الثاني قسم من الاول

قوله تقول منه اي تقول فادته فائدة
 ما هو هذا الغرض من القائده بمعنى المستفاد
 من العلم او المال لان معناه ما واحد
 فان الاول اي ما هو بمعنى المستفاد
 مستفاد والثاني لان من من

قوله ونفسه عند من فسر اي الغرض بخائفة مترتبة
 على الشئ اي الاول ان يقول من فسر بخائفة لاجلها
 الاقدام على الفعل فان الترتيب المذكور مأخوذ في
 المعنى الاصطلاحي للقائده **قوله** وجعل هذه اشارة
 الى الرسالة التي هي الالفاظ وصف الرسالة بالصفة
 المذكورة بناء على ما هو الظاهر في اطلاق الكتب والرسائل
 والآلات احتمالات في كل من الكتاب والرسالة سبقه
 على ما نقلناه كك من كلامه قدس سره في حاشيته
 شرح التلخيص ثم ان الشارح اقتصر على الاحتمالين من
 الاحتمالات السبعة للكتاب بان جعل هذه مرة واحدة
 للاشارة الى المعاني ومرة للاشارة الى الالفاظ ولعل ذلك
 لكونها اظهر الاحتمالات السبعة وان كان احدهما
 من الاخر وما ينبغي ان ينبه عليه انه وصف المعاني المشار
 اليه بهذه بالمترتبة الموجودة في العقل ولم يصف الالفاظ
 الالفاظ بذلك الوصف مع ان الالفاظ التي هي الرسالة
 لم يكن وجودها مترتبة الا في العقل ولم يكن وجودها
 في التلفظ وذلك طرد المعاني ليس وجودها مترتبة

اي او ما شئ الفعل لا مطلق الشئ او
 لم يتم اشتداد القائده وهو الغرض عن هذا
 التفسير ليعرف من كلامه ان القائده
 يكون القائده قسماً من الغرض
 من وجه الله

يجب ان يحتمل من ان الثاني بان يكون المعاني
 اختصاراً في الكلام اعلم ان المراد من
 ان حال اللفظ ايضا كذلك

مجتمعة في العقل ^{بما لا يتصور} الالفاظ لا ولا يتصور وجودها كذلك في
 العقل تفصيلا وكذا حال الالفاظ اما وجود الالفاظ
 مجتمعة في اللفظ اجمالا فامر غير متصور على ما لا يخفى **قوله**
 يجوز ان يركب يجوز ان يجوز ان يجوز ان بالنظر الى المقام لا
 مطلقا لئلا ينافي قضا قوله وان صح اه يدل على ما ذكرناه
 في التعليل اذ ما يستحق ان يوصف بها في هذا المقام
قوله على التقديرين ان تقدير يكون هذه الالفاظ الى المقام
 المذكورة وتقدر كقوله للاشارة الى الرسالة ويكون
 المشتمل بالسر على تقدير الاول مجموع المعاني الثلاثة اعني
 المقدمة والتقسيم والخاتمة والمشمول بفتح المعاني كل واحد
 من الثلاثة على الانفراد ويعلم منه حال المشتمل والمشمول على
 التقدير الثاني وما يلحق ان يشترط اليه انه على كل من التقديرين
 يمكن ان يكون الاشتمال المذكور من قبيل اشتمال الطرف
 على المظروف اما على التقدير الاول فلا يمكن ان يجعل
 كل من المقدمة والتقسيم والخاتمة عبارة عن الالفاظ
 وتجعل المعاني المذكورة مشتملة عليها اشتمال الطرف
 على المظروف ^{اللفظ} على طريقة قول المؤلفين مقدمة في توفيق العلم

قيل في توجيها طرفية كل اللفظ والمعنى لا فرق
 ان المعنى اصل بالنسبة الى المتكلم واللفظ
 واشر عليه والامر على عكس ذلك
 بالنسبة الى المخاطب فانهم يسمون
 كلاما مدسوسا في حاشيته شرح النحويين
 الطرفية كل اللفظ والمعنى لا فرق

وغاية وموضوعه وقولهم كتاب في كذا وباب في
 كذا او فصل في كذا اذ لا يخفى انه جعل في هذه الاقوال
 الالفاظ مظهرة للمعاني فمروفا بقدرته ودخول في على
 المعاني واقام على التقدير الثاني فلا يمكن ان يجعل كل
 من الامور الثلاثة اعني المقدمة والتقسيم والخاتمة عبارة
 عن المعاني وتجعل الرسالة التي هي عبارة عن الالفاظ
 على ما هو الظاهر مشتملة عليها اشتمال الطرف على المظروف
 بحكم قولهم الالفاظ قوالب المعاني ولا يخفى ان قالب
 الشيء بمنزلة الطرف له **قوله** اذ لا ضرورة في حمل هذه
 الامور الثلاثة على ما هو اجزاؤها الضمير في اجزاؤها
 راجع الى الرسالة المعهودة من قوله على التقدير الثاني
 والمعنى انه لا ضرورة في حمل الامور الثلاثة على ما هو
 عبارة عن اجزاء الرسالة **قوله** فاصحح في بيانه ان
 محل كبت في الحاشية التكلف الذي احتاج اليه هذا
 العقل انه جعل نقطة هذه المفهوم كل يوطأ نقطة من
 الالفاظ التي تعلقت الارادة بكتابتها في زمان مخصوص
 لا فائدة من هو المقصود بالذات فقط او متعلق به على

على الاطلاق فقط مما يستحق في نظر المص ان يورد باسم
خاص مما يستحسن من هذه الجهة او يرد من المعاني التي
قصير كتابه الفاظها في ذلك الزمان مقصورة كانت
او متعلقة بذلك انتهى قوله لا فائدة معنى هو مقصور
بالذات فقط متعلق بالكتابة وقوله فقط ان لا فائدة
المعنى الغير المقصود بالذات وبدون تلك الافادة من
المعنى الذي هو متعلق في المقصود او متعلق بالمقصود وتعلق
اللاحق بالسابق وقوله او متعلق به على الاطلاق فقط
عطف على قوله المقصود والضمير في راجع الى المعنى المقصود
بالذات وقوله على الاطلاق اعلم من ان يكون ذلك التعلق
تعلق الاعانة او تعلق اللاحق بالسابق وقوله فقط ان
دون افادة المعنى المقصود بالذات وقوله مما يستحق في
نظر المص ان يورد باسم خاص مما يستحسن من هذه الجهة الجارة
في قوله مما يستحسن بيان المعنى المتعلق بالمقصود في المراد
بالاسم الخاص اسم المقدمة او الخاتمة ويحتمل ان يكون بيانا
للمعنى المقصود مع المتعلق به في المراد بالاسم الى ان التسميم
والمقدمة والخاتمة وقوله مما يستحسن في بعض النسخ مما يستحق

يستحق

قوله في المعنى ان يورد باسم المقصود
بالذات

اراد بالجهة المستحسنة على تقدير كون من بيان للمعنى المتعلق
بالمقصود جهة الاعانة في المقصود او جهة كونه متعلقا
بالمقصود وتعلق اللاحق بالسابق واراوا حدها او جهة
كونه مقصودا على تقدير كونه بيانا لمجموع المعنى المقصود
والمعنى المتعلق به وقوله او يرد من المعاني بالجر عطف
على قوله مفهوم كل صوابا في معنى من الالفاظ اه او بالرفع
عطف على طائفة والثاني هو الالفاظ لما قيل من اشتمال
الكلي على جزئياته وقوله كذلك اس على الاطلاق فقط
مما يستحق في نظر المص ان يورد باسم خاص مما يستحسن من
الجهة وقد ذكرنا معنى القيود فيما سبق ثم نقول فعل
الاول اعني جعل هذه الطائفة المذكورة من الالفاظ كونه
الفاظا من التسميم والمقدمة والخاتمة جزئيات من جزئيات
تلك الطائفة في الثاني اعني جعل هذه البند وطائفة من
المعاني يكون معاني كل من التسميم والمقدمة والخاتمة جزئيات
من جزئيات تلك الطائفة فيكون الاشتمال على التسميم
من قبيل اشتمال الكلي على جزئياته **قوله** ان ما يتضمنه
تلك الفائدة اه كتب في الحاشية ما يتضمنه الكلي الاعتبار

اولا وبالذات اجزاء اعبر المعبر تركيب الكل منها انتهى
ولعله اشار الى ان الكل فيما نحن فيه اعتباري واجرائي
لانه يتضمن اولاً وبالذات صي المقدمه والتقسيم والجملة
فانما هي التي اعبر المعبر اعني المصترك بتركيب هذا الكلام منها
بدليل قوله تشمل على مقدمه وتقسيم وخاتمة قوله فيكون
لاحقاً به في المعرفة نقل عنه في الحاشية معرفة ان القرينة
وافية في استعمال الموضوع للشخص بالوضع الكلي تنفع في
في الفرق بين اكثر اقسامه بتفاوت القوانين انتهى يريد
ان بعض مباحث الخاتمة في حيز الفرق بين اقسام
الموضوع بالوضع العام للموضوع الخاص وبعض مباحث
التقسيم يفيد معرفة ان القرينة وافية في استعمال بعض
ذلك الموضوع وتلك المعرفة تنفع في الفرق بين اكثر
اقسام ذلك الموضوع بالقوانين المتفاوتة فكون تلك
المباحث في الخاتمة لاحقة بتلك المباحث من التقسيم
لا يخفى ان المعرفة المذكورة حاصلة من تنبيه المقدمة ايضا
الا ان حصولها من مباحث التقسيم اوضح قوله ويعلم
من وجه الحصر على التقدير الثاني بان يقال ما يتضمنه اولاً

بالذات

وبالذات تلك الفائدة التي هي رسالة اما الدال على
جميع ما هو مقاصد فهو التقسيم اولاً فهو اما الدال على جميع ما
يتعلق بالمقاصد فتعلق الاعانة في الشروع فيها في المقدمة
واما الدال على جميع ما هو يتعلق بها فتعلق الاحق بالذات
فهو الخاتمة وبعبارة اخرى يقال ما يتضمنه اولاً وما
الذات تلك الفائدة اما جميع الدال على ما يصدق
عليه انه مقصود فهو التقسيم اولاً فهو اما جميع الدال
على ما يصدق عليه انه متعلق بالمقاصد فتعلق الاعانة
فهو المقدمة واما جميع على ما يصدق عليه انه متعلق بالذات
فتعلق الاحق بالسابق فهو الخاتمة وان كان مال
العبارتين واحداً قوله ويعلم منه وجه اصلاحها
وهو ان يحدد لفظ الجميع في الوجوه التي ذكرت في وجه
حصر الكتب والرسائل قوله ولا يراد على حصر الفائدة
في الامور الثابتة هذه الجهة وتطابقها ايراد هذه الجهة
قول المصنف هذه فائدة تشمل على مقدمه وتقسيم وخاتمة
واراد بتطابقها الجمل في قوله المقدمة وفي قوله في المقدمة
للتبيين وفي قوله التقسيم وفي قوله الخاتمة تشمل على

بالشروع

الدال

تنبهات أما لا غير فكلوه جملته واما النكتة الاولى
 فلان المعنى المقدم بعد المعاني او الالفاظ او هذه
 المعاني او الالفاظ المقدم وكذا الحال في التبيين والتقييم
 ثم ان عدم انتفاض المعنى على تقدير الاول بالجمله الاولى
 المشار اليه بقوله هذه الجمله فان المعنى حكم على المعنى
 المرتبة الموجودة في العقل اه بقوله فائدة تشمل
 على مقدمة وتقييم وخاتمة ولا يخفى ان المحكوم عليه في
 القضية لا يكون مشتملا على تلك القضية اشتمال الكل
 على الجزء واما عدم الانتفاض بيا في الجمل فيحفظ فان تلك
 الجمل وان لم تكن داخلية في المقدمة والتقييم والخاتمة
 الا انه يمكن ان يكون داخلية في المعاني المرتبة الموجودة
 في العقل اه ووجهي ان تلك المعاني ليست الالفاظ
 تلك المقدمة والتقييم والخاتمة اول المسئلة ولا يلزم
 من الاقتصار على الاشتمال على المقدمة والتقييم والخاتمة
 عدم اشتمالها على غيرها او يجوز ان يكون الاقتصار
 المذكور لكونه العمدة وذو غيرها من الجمل المذكورة اما
 الانتفاض على التقدير ان في طان اسماء الكتب والرسائل

تطلق على جميع الالفاظ المكتوبة حتى الفاظ الديباجة
 التسمية والجدلة والتعليق فيدخل فيها الالفاظ التي
 هذا ولا يخفى على المعنى انه لا يمكن ان يدخل في الالفاظ المتنا
 اليه بهذه الالفاظ الجمل الاولى اعني قوله هذه فائدة
 تشمل اه **قوله** وان كان لا يباي باقتاله اه متعلق بقوله
 بخلاف التقدير الثاني وحاصله انه يبر والنقض بالجمل المذكور
 على التقدير الثاني وان كان ذلك النقض مما لا يباي باقتاله
 ولا يتأتى في ما ذكره المقصود حصرا مع المقصود ومن الفاظ
 الرسالة في الامور الثلاثة في غاية الظهور **قوله** فكان
 قسمها قد افيد ان كلمة قدس سره بكونه داخل في المقدمة
 باعتبار غاية تعلقه بها بواسطة ان ياذكر في التبيين ام
 يتوقف عليه الباحث الالتمية فوجب ان يذكر ذلك
 على وجه الجمل في المقدمة بناء على ان ما سياتي في التقييم
 كما ان له ارتباطا ارتباطا كما ان له ارتباطا بذكر في المقدمة ولا يلزم من خروجه عن المقدمة ولعل هذا
 لا بواسطة انه جزء منها بالفعل على ما توهم هذا كلامه ووجه
 قوله قدس سره بان ما ذكر في التبيين امر متعلق بما ذكر في المقدمة
 غاية التعلق فانهم **قوله** وقد افيد ان ما ذكره في بيان

ولا يخفى ان المتبادر من المتعلق بالشيء خروجه
 عنه وان كان في نفسه اما سلم ان التعلق بالشيء
 فان عنه الا ان التبيين المذكور ليس متعلقا
 بجمع ما في المقدمة بل هو متعلق بما في المقدمة
 كما ان له ارتباطا ارتباطا كما ان له ارتباطا بذكر في المقدمة ولا يلزم من خروجه عن المقدمة ولعل هذا
 لا بواسطة انه جزء منها بالفعل على ما توهم هذا كلامه ووجه
 قوله قدس سره بان ما ذكر في التبيين امر متعلق بما ذكر في المقدمة
 غاية التعلق فانهم **قوله** وقد افيد ان ما ذكره في بيان

الحق لفظا اه اقول ما نسب اليه المفيد في شرح المفيد
 منقول عن الغير واعتراض عليه المفيد بقوله وفيه شيء
 ولعله اراد بقوله وفيه شيء ما اجاب به الشارح عما نسب
 الى المفيد من قوله ويمكن ان يقال انه ثم ان ما ذكره في الجواب
 بقوله اما لفظا فلانه لو صحت الاستدلال ترك ما هو الاول
 من المصطلح لانه ان قياسي استدلال مركب من شرطية
 وبطلان اللازم وحاصله انه لو صحت الاستدلال تراثا
 هو الاول من المصطلح لكن ترك ما هو الاول من المصطلح باطل فصحته
 تلك النسخة باطلة ولا يخفى ان بطلان اللازم من الاول يتكافؤ
 ويقال وقوع خلاف الاول من امثال المصطلح بالباطل
 وفي حكم الباطل مبالغة في شأن المصطلح وانما حكمه بطلانه **قوله**
 فلا وجه للحكم بغيرها وصحة هذه النسخة فيه اشارة الى الرواية
 استاده مولانا ميمون حيث قال بعد نقل وجهه الفارقة
 في الامور الثلاثة عنه قدس سره قدس سره وجه المصطلح على النسخ التي
 لم توجد فيها النقطة وتنبية اذا الصحيح ان ما وجد في ذلك
 ليس صحيح لفظا ومعنى ولا يخفى ان الشارح نفى حكمه في ما ذكره
 عليه قوله فلا وجه لما وجد به كلام قدس سره بسم تلك النسخة

قدس سره

في

اي ١٢

لكن
 فيين كلامية تدافع بحج الظاهر يمكن توجيه ما ذكره
 في توجيه كلام قدس سره بان مراده ان وقوع تلك
 النسخة وصدورها من المصطلح غير صحيح بمعنى انه غير ثابت
 نظر الى اللفظ والمعنى وبقرينة اللفظ والمعنى لا يمكن
 انه لا يجوز صدوره عن المصطلح ولا يخفى ان ما ذكره الاستدلال
 ايضا يمكن توجيهه بهذا بان يقال مراده بقوله اذا الصحيح
 ان ما وجد فيه ذلك ليس صحيح لفظا ومعنى ان وقوعه
 من المصطلح ثابت بقرينة اللفظ والمعنى كيف وقيل
 عقيب قوله ليس صحيح لفظا ومعنى على ما بين في الحاشية
 السابقة ومراده بالاشية السابقة ما نقله الشارح
 فيما سبق عنه قدس سره فاذكره توجيهه بكلامية في
 الحاشية السابقة يكون توجيهه بالكلام استاده ههنا
قوله المقدمة هي لغة صفة من قدم بمعنى تقدم عند
 الجمهور في شرح التخصيص ان المقدمة مأخوذة من قوله
 الجيش بمعنى الجماعة المقدمة منها من قدم بمعنى تقدم
 ان مقدمة الكتاب ومقدمة العلم منقولة من مقدمة
 الجيش او مستعارة منها ويمكن ان يكون كل من مقدمة

بوجه ما ذكره مولانا ميمون
 من الشارح مستدرك

اي بقرينة اللفظ والمعنى

في بيان ما بين في الحاشية
 من قول الاستدلال

مقدمة العلم

الجيش ومقدمة العلم مقولاً من قدم قيل فاعلم كلام
 الرخشي في الفائق ان مقدمة الكتاب مستحارة من
 مقدمة الجيش حيث قال في الفائق المقدمة الجامعة
 التي تقدم الجيش من قدم بمن تقدم وقد استعمل الاول
 كل شئ فقبل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف وكلام صاحب
 المغرب يشير الى ان كلاماً من مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب
 بالكراما كلام شارح التخصيص مخصوص في احد الاحكامين
 الاولين اعني النقل من مقدمة الجيش او الاستعارة منها
 قوله ومنهم من جوز جعلها من قدم متعدياً كتب في
 الحاشية ويؤيده ما نقل عن ثعلب انه قد فتح الدال بفتح
 على ما في القاموس انتهى وقوله ووجه جعلها ما في علم
 والضمير في راجع الى من جوز جعلها من قدم متعدياً ويكون
 ان يجعل ما ضيا محبوا وجعلها اسما يحتاج الى انكشاف
 في قوله بان السمي بها اه فافهم ووجه استحقاقه التقدم
 او تقوية الطالب واحد على ما يظهر بانني تأمل قبل
 التاء في المقدمة مثل التاء في الحقيقة يريد انك اما النقل
 من الوصفية لا الاسمية لان المقدمة في اللغة صفة

قد ظهر من ان قول الرخشي
 حكم بان الفتح فيها خطأ
 الا ما ذكره الفائق بقوله
 وفتح الدال خلف وكلام
 صاحب

وهو اشارة الى
 على وجه البعيرة

من قدم بمن تقدم كما ذكره الشارح ثم نقل الى مقدمة الكتاب
 او العلم وجعل اسما لها فالجاء التاء بها اما انك النقل
 واما للتأنيث فانه يقدر لفظ المقدمة قبل النقل الى الاسمية
 صفة الموصوف مؤنث غير محذرة على موصوفها فبعد النقل
 يبقى على ذلك التأنيث ثم ان معنى كون التاء للنقل من
 الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار متبعا لاسما
 بغيره الاستعمال بعد ما كان وصفاً كان اسما
 فعلا وصفية فيشبه بالمؤنث فان المؤنث فرع الذكر
 فيجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة في رجل علامة
 لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشئ فرع تحقق اصله كذا
 قيل قوله ان كان الكتاب له اي المقصود الذي ليس
 بعلم كذا الكلام في قوله فيما بعد ان كان الكتاب له
 وبهذا عرفت ان مقدمة الكتاب اه اي ما ذكرنا من قوله
 مقدمة الكتاب بين طائفتين من الالفاظ قبل ذكر التحقيق
 وما ذكرنا من التحقيق ايضا عرفت ان مقدمة الكتاب
 لا تخص الالفاظ الدالة على مقدمة العلم فان الطائفة
 الثانية من الالفاظ في الموضوعات لا يدل على مقدمة العلم

التي هي في الحقيقة
 في الحقيقة

فان الكتاب على ذلك التقدير ليس من العلم **قوله**
 كما يشوبه كلام الحق ان كاشعرا لا اختصاص المذكور
 فاما كلام الحق قدس سره حيث قال في حاشيته
 شرح التلخيص مقدمة الكتاب التي هي جزء منه عبارة
 عن الالفاظ المعينة وانما استحققت تلك الالفاظ
 التقديم والتسمية بالتقدمة من حيث انها في بيان
 ما هو مقدمة العلم فقد فهم من هذا الكلام ان مدلول
 مقدمة الكتاب لا يكون الا مقدمة العلم وانما قال
 كلام قدس سره يشوبه بالاختصاص المذكور لانه يمكن
 توجيه كلام قدس سره بوجه لا يشوبه بالاختصاص
 المذكور بان يقال مراده قدس سره ان تلك الالفاظ
 في الكتاب الذي يكون مقصوده علما انما استحققت
 التقديم اه **قوله** اصطلاحا لوضع تلك اللفظة لهذا
 المفهوم قد اخذ هذا من كلام قدس سره في حاشيته
 شرح التلخيص على قول الشافعي يقال مقدمة العلم لا يتحقق
 عليه سائلكم كونه حده وعائنه وموضوعه ومقتضى
 الكتاب لطائفة من الكلام اه حيث قال قدس سره

وهذا التوجيه انما يمكن ان يقال
 كونه مقدمة علم لا يشوبه ما كانت
 كلامه قدس سره

ما يشوبه

اثبت في هذا الكتاب مقدمة العلم وفسرها بما هو المشهور
 في الكتب ومقدمة الكتاب وهو اصطلاح جديد لا نقل
 عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم ولا يخفى
 ان ما ذكره شارح التلخيص في مقدمة الكتاب ليس
 نصا في كونه اصطلاحا وان كان المتبادر منه ذلك
 بل يجوز ان يكون مراده كون ذلك الاطلاق من قبيل
 تسمية الدال باسم المدلول فافهم وقوله على ما حققه
 العلامة التفتازاني متعلق بقوله وانما بعض طائفة اه
 كما ان قوله على ما حققه سيد المحققين فيما سبق متعلق
 بقوله انما بعض طائفة الرقعة تسمية للدال باسم المدلول
قوله والتفسير الصحيح اه لا يخفى ان المفهوم منه ان
 تفسير العلامة غير صحيح لصدقه على اجزائها مع انه قد سبق
 منه في وجه حصر الفاعل في الامور الثلاثة ما يشتر
 الى اصطلاح تفسير العلامة وقد اشرنا اليه فيما سبق فالأمر
 ان يقال والتفسير الاول ان يقال لطائفة من كلامه اه
قوله ولا يبعد ان يرجح تحقيق الالفاظ العلامة الظان
 الترجيح بالامر من المذكورين اما الترجيح بالامر الاول فخط

والى صدر مقدمة الكتاب على كونه السيد الشريف
 عبارة عن المصنف في علم الادب والعلوم
 مقدمة مجاز تسمية الدال باسم المدلول على تحقيق
 العلامة التفتازاني عبارة عن الالفاظ الدالة
 حصصه لا مجازا سو

مع انها

بجسده المسلم والغير والامر وال
 لا يبعد ان يثبت في الالفاظ
 لا يبعد ان يثبت في الالفاظ

لأن المقدمة باعتبار الماهية الأولى تضر ضبط واقع الترجيح
بالله الثاني فلان المناسب بما يسمى مقدمة ان يقدم في
الكتاب ولا يؤخر ولا يثني في الترجيح المذكور ما ادوره
على العلامة بقوله الآن ما قال العلامة اه فان الترجيح
في مقدمة الكتاب واللايراد في مقدمة العلم ثم ان ما نقله
عن العلامة بقوله وما يستفاد من مقدمة الكتاب لا يثبت
ان يتوقف عليه الشروع في العلم يدل على ان مقدمة
الكتاب لا تحو الال على مقدمة العلم كما ان ما نقله
عن تحقيق السيد يدل عليه الا ان ما نقل عن العلامة
يدل على ذلك بناء على ما ذهب اليه العلامة من كون
مقدمة العلم موقوفا عليه الشروع فيه وما نقل عنه في
سره يدل على ذلك مطلقا وقوله كاسبق اشارة
الى قوله ومنه مقدمة الكتاب اما بمعنى طائفة او بمعنى
طائفة اه **قوله** فان كان المقصود كتابا اه فيه ان
الكتاب على ما هو الراجح عبارة عن الالفاظ باعتبار
والله على المعاني فلا يلزم كونه مقصودا وايضا الكتاب
عبارة عن مجموع الالفاظ يكون تلك الطائفة المعنى

لأن المقدمة باعتبار الماهية الأولى تضر ضبط واقع الترجيح
بالله الثاني فلان المناسب بما يسمى مقدمة ان يقدم في
الكتاب ولا يؤخر ولا يثني في الترجيح المذكور ما ادوره
على العلامة بقوله الآن ما قال العلامة اه فان الترجيح
في مقدمة الكتاب واللايراد في مقدمة العلم ثم ان ما نقله
عن العلامة بقوله وما يستفاد من مقدمة الكتاب لا يثبت
ان يتوقف عليه الشروع في العلم يدل على ان مقدمة
الكتاب لا تحو الال على مقدمة العلم كما ان ما نقله
عن تحقيق السيد يدل عليه الا ان ما نقل عن العلامة
يدل على ذلك بناء على ما ذهب اليه العلامة من كون
مقدمة العلم موقوفا عليه الشروع فيه وما نقل عنه في
سره يدل على ذلك مطلقا وقوله كاسبق اشارة
الى قوله ومنه مقدمة الكتاب اما بمعنى طائفة او بمعنى
طائفة اه

المقدمة

المقدمة

المقدمة على المقصود واخل فيهما فلا يصح انهما
قدمت امام المقصود بل الالفاظ التي بوجه ايضا واجلة
فيه ويمكن ان يختلف في الجواب عن الاول في المعنى
في قوله قدمت امام المقصود ان امام المقصود الالم المقصود
وفي قوله فان كان المقصود كتابا ان كان كان وال
المقصود كتابا او بكل المقصود على المقصود في الجملة لا الال
على المعاني المقصودة اصالة وان يجاب عن الثاني
بان الكتاب بمعنى الالفاظ والعبارات يطلق اطلاقين
احدهما مجموع الشئ على الالفاظ المقدمات والمقاصد غير
ذلك اعم مجموع ما يجلد كالشمسية والتلخيص والمقتات
وغير ذلك وثانيهما ما هو جزء ذلك المجموع اعم الكتاب
المذكور في مقابلة الباب والفصل كذا قول الفقهاء
كتاب الطهارة كتاب الزكوة كتاب الصلوة وغير ذلك
وفسرة الفقهاء بانه اصطلاح اسم لجملة مختصة من العلم
مشتملة على ابواب وفصول غالبها وتعمل هذا معنى على
على ما هو المرجوع من كون الكتاب والباب والفصل
عبارة عن المعاني او على اطلاق اسم الدلول اعم العلم

المقدمة على المقصود واخل فيهما فلا يصح انهما
قدمت امام المقصود بل الالفاظ التي بوجه ايضا واجلة
فيه ويمكن ان يختلف في الجواب عن الاول في المعنى
في قوله قدمت امام المقصود ان امام المقصود الالم المقصود
وفي قوله فان كان المقصود كتابا ان كان كان وال
المقصود كتابا او بكل المقصود على المقصود في الجملة لا الال
على المعاني المقصودة اصالة وان يجاب عن الثاني
بان الكتاب بمعنى الالفاظ والعبارات يطلق اطلاقين
احدهما مجموع الشئ على الالفاظ المقدمات والمقاصد غير
ذلك اعم مجموع ما يجلد كالشمسية والتلخيص والمقتات
وغير ذلك وثانيهما ما هو جزء ذلك المجموع اعم الكتاب
المذكور في مقابلة الباب والفصل كذا قول الفقهاء
كتاب الطهارة كتاب الزكوة كتاب الصلوة وغير ذلك
وفسرة الفقهاء بانه اصطلاح اسم لجملة مختصة من العلم
مشتملة على ابواب وفصول غالبها وتعمل هذا معنى على
على ما هو المرجوع من كون الكتاب والباب والفصل
عبارة عن المعاني او على اطلاق اسم الدلول اعم العلم

على الال اعني الالفاظ ثم ان حاصل ما ذكره الشارح ان
 المقدمة اسم لبعض مشترك بين مقدمة الكتاب ومقدمة
 الباب ومقدمة الفصل لا مشترك لفظي اقول واما ان
 المقدمة بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم فالظاهر ان
 لفظي ويمكن ان يتخلف ليحصل الاشتراك المعنوي فاصح
 فهم **قوله** على الاحتمالين السابقين متعلق بقوله والال
 عليه والظاهر ان المراد بالاحتمالين السابقين تحقيق
 المحققين وتحقيق العلامة فافهم **قوله** اما معرفة
 يفيد تلك المعرفة فافهم وكذا في قوله فيما بعد واما معرفة
 وضع اه ويؤيد ما ذكرنا قوله وما قيل انها تفيد تصور
 الموضوعات اه فافهم ثم ان القسم الاول من المقاصد
 هو من اول التقييم الى قول المصنف الثاني فالوضع اما كلي او
 شخصي والقسم الثاني من المقاصد من ذلك القول
 الى آخر التقييم كما يفيد معرفة الوضع المذكور يفيد معرفة
 المفردات الاصطلاحية للعلم والحرف والضمير واسم
 الاشارة والموصول بل معرفة المفردات الاصطلاحية
 لهذه الامور يحصل الامانة فيمنع ان يكون قول المصنف

ان هذا القسم الاول من المقاصد

لكن لا يخفى انه من ذلك القول
 الى آخر التقييم

الثاني

الثاني فالوضع اما كلي او شخصي الى آخر التقييم من القسمين
 باعتبارين فالوجه ان يقال مراد الشارح ان تلك المقاصد
 اما ما يفيد معرفة المفردات الاصطلاحية فقط لمعرفة
 من الالفاظ اه واما ما يفيد مع تلك المعرفة معرفة
 وضع ما يصدق اه لكن الكلام بعد لا يخلو عن شيء فان
 ما ذكره المصنفين اول التقييم الى قوله الثاني فالوضع
 اما كلي او شخصي كما يفيد المفردات الاصطلاحية لاسم الجنس
 والمصدر والاشتق والفعل يفيد معرفة اوضاعها فانه يعلم
 منه ان اسم الجنس موضوع لبعض كهي هودات وقس عليه
 البواقي الا ان يقال المراد من معرفة الوضع معرفة ان الوضع
 للشخص اما كلي او شخصي وتخصيص معرفة الوضع للشخص
 بكونه من المقاصد لان رسالتك مقصودة لبيان الموضوع
 بالوضع الكلي للشخص من الحروف والضمائر واسماء الاشياء
 والموصولات وذكر الموضوع للشخص بالوضع الشخص
 في مقاصد الرسالة اسطر اوت على ما سيظهر لك من كلام
 الشارح **قوله** فانه يعرف منه اركان التقييم وجميع
 الضمير معلوم من سوق الكلام فان كان المقاصد المذكورة

كتب وموسوعة المفردات الاصطلاحية لفظية عبارة
 عن معرفة ان ذلك اللفظ موضوع في الاصطلاح
 هذه اللفظة

في التقييم ثم وقوله ان مشار اليه كان يعني ان اسم الاشياء
 رة موضوع للشار اليه المعين الخصوص لا بشرط تلك
 الخصوصية وقوله مطلقا ان سوا كان على وجه الاجمال
 او على وجه التفصيل **قوله** فيقال كل ما فيه الجيم والنون
 ان يقال في كتب متن اللغة كل ما فيه الجيم والنون يدل
 على الستمريد ما فيه الجيم والنون وبها من الحروف الاصل
 في الكلمة ويكون الجيم مقدما على النون ويكونان متصليين
 بان لا يقع بينهما حرف من حروف اصول في الكلمة كالجيم
 والظنون والجبين والجبين والجبنة والاجتنان فان التاء
 في الاجتنان ليست من حروف الاصول في الكلمة **قوله**
 ومن مباديه عطف على قوله من علم متن اللغة او على
 قوله بعض من علم متن اللغة وقوله لو خص متن اللغة
 بمعرفة الاوضاع ان ما يفيد معرفة الاوضاع او هو بناء
 على ان يطلق اسم العلم المذكور اعني اللغة فيما نحن فيه
 العلم بالمسائل فان اسماء العلوم المذكورة كانت تطلق
 على المسائل تطلق على ادراكاتها والتصدق بها وقوله
 لان فيها ان في مقاصد هذه الرسالة وقوله على وجه متعلق
 بالتقويم

بالتقويم والضمير في احكامه راجع الى متن اللغة **قوله**
 ثم رعاية جانب المعنى او الوجوه المتصورة منها بحسب
 احدى النظر اربعة كون المقدمة مبتداءا لجرح حذف وكونها
 خبرا لمبتداء محذوف وكونها مبتداءا لجرح مذكور وكونها خبرا
 لمبتداء مذكور واختار منها الوجه الاول او الوجه الرابع
 غير محتمل اذ ليس في المتن ما يصلح كونه مبتداءا للمقدمة
 وذلك نظرا الى الوجه الثالث في القصور الذي يذكره
 من لزوم كون افادة المعاني التي هي المقاصد بالذات
 في المقدمة على سبيل التبع والوجه الثاني وان كان
 محتملا في الواقع وغير مستلزم للقصور المذكور كما ان
 الاوجه الاول غير مستلزم له الا ان الاظهر ان يجعل
 المقدمة محكوما عليه في هذا المقام لا محكوما به لان الا
 صل في المحكوم به التكثير على ما قالوا قيل الطاء جعل المقدمة
 مبتداءا لجرح محذوف لا خيرا له لان المقام يقتضي الحكم على المقدمة
 لانها علمت بوجه ونظرا الى ان المحكوم به ايضا يجب ان يكون
 عام معلوما بوجه فما ذكره لا يصلح للتعميل **قوله** ان القوة
 بهذه المعاني المذكورة من الاحكام وما يتعلق بها اه ايها

الذي
 المسائل
 او النقص

ثم ان قول الشارح ان يكون اللفظ المذكور على تقدير ان يكون المقدم عبارة عن اللفظ وقوله المعاني المذكورة
 لها تقديران يكون المقدم عبارة عن اللفظ المذكور او حذف اشارة الوجود واستبدع جاب اللفظ
 ما ذكره فافهم

يتعلق بالاحكام وذلك مثل البيان الواقع للموضع العام
 للموضوع له الشخص بقوله وذلك بان يعقل امر مشترك
 اه فانه متعلق بالحكم بالموضع المذكور ومثل التمثيل بقوله
 وذلك مثل اسم الاشارة ويعقد المتعلق المذكور على
 موضوع القضية ومثله ان اريد بالاحكام الالفاظ
 المتعلقة بنسب القضايا او اريد بها النسب المذكورة
 اما لو اريد بالاحكام نفس القضايا او المسائل فلا يصح
 المتعلق المذكور على الموضوع والمحول قيل الاظهر في تقرير
 كون المقدمة مبتدأ خبر محذوف ان يقال ان المقدمة
 في بيان تقيم اللفظ باعتبار حصول الموضوع وعمومه
قوله وجانب اللفظ يستدعي ان يكون الخبر بهذه الالفاظ
 المذكورة في تعريف باستاده حيث افاده ان جعل
 الخبر بهذه الالفاظ المذكورة خطأ وكل مراد الاستاد
 انه في قوة الخطأ لاستلزامه كون افادة المعاني التي
 هي مقاصد المقدمة تبعاً لا يقال حكمه بالخطأ لعدم الرتبة
 في الجرح لاننا نقول قسم الخبر اربعة قسمين قسم يندرج فيه
 المتبادر فلما بد فيه من رابطة وقسم هو عين المتبادر من

كل ما كان له اللفظ في نفسه
 بل ان كان له اللفظ في نفسه
 واللفظ في نفسه اللفظ في نفسه
 سنون كلام الشارح منه

غير ان اخرج هناك فلا يحتاج فيه الى الرابطة كما في الجملة
 الواقعة خبر الخبر الثاني في مثل قل هو الله احد وما نحن
 فيه من القسم الثاني **قوله** لكن يكون افادة المعاني
 التي هي المقاصد بالذات على التسع المراد بالمعاني التي
 هي المقاصد بالذات الاحكام المذكورة في المقدمة ما
 في قوله اللفظ قد يوضع لشخص بعينه اه وفي قوله
 في التبيين ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص الا بقرينة
 معينة ثم ان قوله لكن اه اشارة الى وجه اقتضاء رعاية
 جانب المعنى ما ذكره اولاً من جعل المقدمة مبتدأ خبر محذوف
 وعدم جعل خبرها بهذه الالفاظ المذكورة لها ثم اعلم
 ان ما ذكره في قوله المقدمة من وجوه الاعراب والتركيب
 مع ما في بعض الوجوه من القصور يجبر في قوله التيم فلينا الاشارة الاجمالية وعلبك التفصيل
قوله اللفظ في اللفظ اللفظ من اللفظ لا اللفظ مطلقاً قيل
 ان اللفظ في اصل اللفظ مصدر بمعنى اللفظ فاستعمل
 ثانياً في اللفظ بمعنى المفعول اي اللفظ في تناول ما ليس
 بصوت وحرف وهو حرف واحد وما هو اكثر من حرف
 مطلقاً كان او مستحلاً ويتناول ما هو صادر من اللفظ وما

قد ظهر من هذا التمرين ان جانب المعنى يستدعي الحذف
 مطلقاً سواء كان حذف الحرف او حذف الكلمة
 الا ان احذف الحرف لا اشترط ان يكون في

مستند رتبة اللفظ

لا يقال الكلمة مشتقة باللفظ واللفظ مأخوذ في غير هذا كلف يقال كلمة الله ولا يقال لفظ الله لانه يقول انما ورد في اللفظ
لو كان المأخوذ في تعريف الكلمة باللفظ بالمعنى العرفي للفقهاء لكان النظام بطلاناً بالمعنى الاصطلاحي عند النجاة ويمكن ان يكون
بالمعنى المستعمل في اصل اللغة

واما الكلام والقول فكل منهما اصل اللفظ بهذا المعنى فلفظ ما باللفظ حيث
وفي تعريف الكلام بمعركه من حرفين
فصاعداً وقد يقصد بالصدر زمر قادر
واحد والقول بالمتكلم بركب المقدم
علم ان اللفظ هو الذي هو في اللفظ
علم ان اللفظ هو الذي هو في اللفظ

وما لم يكن صادراً من الغم لكن خص في عرف اللغة بما هو
صادراً من الغم من الصوت المعتمد على المخرج سواء كان حرفاً
واحداً او اكثر فلما يقال لفظ الله بل يقال كلمة الله وفي
اصطلاح النجاة ما من شانه ان يصدر من الغم من الحرف
واحداً كان او اكثر ويجري عليه احكامه كاللفظ والادراك
فيندرج فيه كلمات الله وكذا الضمائر التي يجب استنباطها
وهذا المعنى اعم من الاول وبه المراءى وهذا قوله او
يجري عليه احكامه عطف على قوله ما من شانه والضمير في
احكامه راجع الى ما من شانه ان يصدر من الغم ثم انما
هذا المعنى الخوة من المعنى العرفي للفقهاء من وجهين الاول
ان المعنى العرفي للفقهاء ما يصدر بالفعل من الغم والمعنى
الخوة ما من شانه ان يصدر من الغم او يجري مجراه و
الثاني ان المعنى الخوة يشمل اللفظ الحكيم والمعنى العرفي
اللفظ لا يشمله ثم اعلم ان الشارح ذكر في بعض حواشيه
على بعض شروح الكافية انه لم يجد فيما بين ارباب الاصطلاح
النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم منه وانما العادة
به العكس فلذا جعل الشارح اصل الاصطلاح ما هو اعم

ان هذا المعنى الذي هو في النجاة اعم من المعنى
الاول الذي هو في اللغة
وما رآه ان اعم من اللفظ

الذي لا ينفك عن العرفي للفقهاء هذا القول عبارة شراح
الكافية بهذا اللفظ في اللغة الذي يقال اكلت التمرة
ولفظت النواة اي رمية ثم نقل في عرف النجاة ابتداء
او بعد جعله بمعنى المأخوذ الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة
او ككلمة كلاماً كان او موضوعاً مؤثراً كان او كبرياً
بهذا وقال الشارح في حاشيته ذلك الشرح انما خرج
بقوله اي رمية او فعلاً ان يتصورهم ان المقصود رمية
من الغم فلما يصير شاهداً على انه بمعنى الذي مطلقاً ثم قال لير
في تلك الحاشية فاق قلت من اين تعلم انه لم يقصد
من الغم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لانه
الغم بل اخرجت من التمرة قبل ان توضع من الغم قول
قوله فان قلت الى قوله قلت يحمل معنيين احدهما
ان يكون المراد من اين علم انه لم يقصد بقول القائل لفظت
النواة الذي من الغم وثانيهما ان يكون المراد من اين
علم ان الشارح لم يقصد بقوله اي رمية الذي من الغم
حتى يلزم منه ان لا يكون مراد القائل بقوله لفظت النواة
الذي من الغم وقوله في الجواب قلت ينطبق على المعنيين

اي المقصود من قول لفظت النواة
ورمية من الغم فلا يقصد قول اكلت
التمر ولفظت النواة شاهداً
على ان اللفظ في اللغة بمعنى
الرمي مطلقاً

في الحقيقة
انما هي في الالف واللام والسين والهمزة
فقد اقبلت على بعض خروجه الكافية من قوله
الرمي لا المفعول في اللغز فافهم

ويمكن ان يكون ما ذكره ان راجع الى المعنى
بحسب اصل اللغة بناء على اختلاف اللفظ
اللفظية فيه ويشعر بانها اشارة الى
صحة ما في الاساس من مسرحة الله

في الحقيقة
انما هي في الالف واللام والسين والهمزة
فقد اقبلت على بعض خروجه الكافية من قوله
الرمي لا المفعول في اللغز فافهم

فافهم وقوله يقال ذلك اي يقال اكلت التمرة ولم تظلت
التمرة ثم اعلم ان ما نقلناه من عرف النخلة او لاف القائل
الذكور اعم مما في شرح الكافية من عرف النخلة على ما نقلنا
كأن فان اللفظ على ما قيل لا يلزم ان يتلفظ به بالفعل
بجذله على ما في شرح الكافية فان اللفظ من قوله ما
به الانسان المتلفظ بالفعل الا ان يؤول ذلك القول
بما من شأنه ان يتلفظ به الانسان وما يليق ان يثبت له
ان ما ذكره الشارح بقوله المتلفظ في اللفظية الرمي من الغم
لا الرمي مطلق لان من اضطراب فانه لا ينطبق على اصل
اللفظ فان اللفظ في اصل اللفظية على ما نقلنا كذا لاف
القائل وشأننا من بعض شرح الكافية الرمي مطلقا لا على
عرف اللفظ فانه اعرف اللفظية مخصوص بالحرف الرمي من الغم
على ما نقلنا لك وفي ما ذكره هو الرمي من الغم لا الرمي من
وايضا الرمي فيما ذكره اعم من رمي الحرف من الغم ومنه
غيره منه ويمكن ان يتكلف للشارح بان ينطبق على المعنى
العرفي القوي بان مراده بالرمي من الغم الرمي من الغم من
الحروف **قوله** كونها في حكم الحرف وما يتركب منه اللفظ

ان

ان الضمير في قوله او ما في حكم مرجع الى الحرف وما يتركب
منه ولا يظهر ان يرجع الى ما في قوله ما من شأنه وان كان
ذلك مبينا للحرف وما يتركب منه الا ان رجوع الضمير
المعروف الى الامور المتقدمة يحتاج الى توجيه بخلاف رجوع
الى الامر الواحد **قوله** قال الشيخ ابن الحاجب الاظهر
ان ينقل قول ابن الحاجب قبل النقض بالحركات
الاعرابية او ما خرج عن النقض بالحركات الاعرابية
او ما خرج عن النقض بالدوال الاربعة ايضا فان قوله
كما يستدعي خروج الحركات الاعرابية عن اللفظية يعني
خروج الدوال الاربعة عنه الا ان يقال لما كان للحركات
الاعرابية قرب تام في اللفظية عقب ذكرها ينقل قول
ابن الحاجب **قوله** انما هو عدم جواز النقض بها لكونها
في اللفظ **قوله** الا ان يقال اه فانه لا يضر اطلاق قوله
او ما في حكمه لانه لا يدخل في تعريفه شيء من الاربعة
المذكورة بل ولعله اراد بالحكم الاعرابية نفس الاعراب
لفظا او حكما وبما يناسبه مثل المطف والتاكيد والابدال
والاستاد فظهر ان قوله او ما في حكمه الذي هو وقوعه عند

من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو

الى ومعطوفها عليه ليس على ما ينبغي من وجهين لان
 ما ذكره قد اخذ من كلام بعض الشارحين على ما اشرنا اليه
 فيما سبق ولا ينبغي ان ذلك البعض قد اخذ من حكمه في
 التوفيق ليدخل فيه كلمات الله والضمائر المستكنة في
 توفيق اللفظ الاصطلاحي على ما يظهر عند الرجوع الى الرتبة
 وقد قلنا ذلك فيما سبق ولا ينبغي ان كلمات الله ليست
 احكاما منحصرة في كونها مسندا اليها ومعطوفها عليها
 ولا احكام الضمائر المستكنة منحصرة في ما يلي في احكامها
 تأكيد ما كان اسكن انت و زوجك الجنة ومن احكامها
 رفعها ولو محلا ومن احكام كلمات الله كون رفعها فيها
 وجعلها لفظا او محلا وكونها معطوفها عليها ومعطوفها بها
 وكونها مسندا اليها وكونها مسندا وكونها مؤكدا وكونها
 تأكيدا وكونها مبدلا لغير ذلك من الاحكام **قوله** فخرج
 الى التأويل بان يقال مراده ان اللفظ الموضوع وضعه
 اما الشخص بعينه واما الشخص باعتبار اعمامه وبهذا التا
 التأويل هو الاول ويمكن ان يتكلف بوجهين اخرين احدهما
 ان يجر اللفظ عن بعض معناه اعني الوضع ثم يحكم عليه

قوله

يجوز ان يكون التعبير المذكور الاستحضار للصورة النوعية كما في المقسم الثاني من الوضع هذا يريد ان العدول
 من صيغة الماضى الى صيغة المضارع قد يكون الاستحضار للصورة البدئية النوعية كما في قوله تعالى والله
 الذي ارسل الرجا ففسر بما يقتضيه الابد من حيث انه وما كان فيه يجوز ان يكون مراد القليل باعتبار
 القسم الثاني من الوضع اعني الوضع العام للموضوع الخاص فانه اذ يرجع استخراج بعض المحققين في الخارج
 كالمحقق والشارح ولا ينبغي ان ما ذكره القائل يكون وجها للعدول في القسم الثاني دون الاول الا ان يقال
 العدول في القسم الاول استطراد

بقوله قد يوضع والثاني ان يعتبره لاستخدام في ضمير بوضع
 بان يرجع الضمير لفظا للفظ ولا ينبغي ان كلامنا في
 غاية التكلف نظر الى المقام مع ان حاصل كلامنا في
 الاما اختاره الشارح من اعتبار الجنس فانهم **قوله**
 اذا البحث هنا ليس عن اللفظ في التحقيق وان كان
 في الظاهر الموضوع للبحث ثم ينبغي ان يعلم انه يروى على قوله
 اذ معرفة اقسام الوضع هي المقدمة للمقاصد اللاحقة في الموضوع
 التقييم مثلا او رده على ما قيل من عدم صلاحه لكونه
 دليلا على ما جعله وليلا عليه فان كون معرفة اقسام
 الوضع هي المقدمة للمقاصد اللاحقة في التقييم لا يستدعي
 ان يكون موضوع احكام المقدمة الوضع بل على تقدير كون
 الموضوع اللفظ ايضا يحصل الموقفة المذكورة وهو
 غاية الظهور **قوله** والتعبير بالمضارع عن الوضع لتحقيق
 للفظ لا تأخيره عن اللفظ كما قيل او عن المعنى كما نقول
 وآراء اللفظ اللفظ الموضوع بهذا الوضع وبالمعنى المعنى
 الموضوع لهذا الوضع قيل ان هذا التأخر المذكور تأخر
 ذاتي والتأخر الذي هو عدول المضارع متأخر زمني

فقلت التأخر الذاتي منزلة التأخر الزماني فتبين
 التأخر الذاتي بما وضع للتأخر الزماني وهو المضارع
 أو استقر ما هو للتأخر الزماني لما هو متأخر كجاء التوبة
 في قوله قد يوضع مجاز من بوجوهين هذا قول أحدهما
 المجاز باستعمال صيغة غير المتيقن اعني صيغة المضارع
 في الوضعية المتيقن عما اشار اليه الشارح وثانيهما
 استعمال صيغة التأخر الزماني في التأخر الذاتي **قوله**
 لاستلزام متعلق بقوله شاع وقوله وضعا مفعول
 به للتسمية وقوله تصوير مفعول به للاستلزام ومما يليق
 ان ينبه عليه ان كلامه هذا لا يخفى عن اضطراب اما
 بحسب اللفظ او بحسب المعنى اذا كان اللفظ كما يشاء
 اعرابه فلا اضطراب فيه بل الاضطراب في المعنى ان
 يلزم ان يكون المعنى الاصطلاحي للفظ عين اللفظ فان
 مفعولي لفظ التسمية متحدان بالذات على ما لا يخفى وان
 يدفع الاضطراب المعنوي بالتكلف في اللفظ اما بان
 يحذف المضاف عن التسمية اي لاستلزام كون تسمية
 المعنى الاصطلاحي وضعا واما بان يجعل الوضعية بمعنى الوقوف

عين الوضع بيان

اي تسمية المعنى الاصطلاحي
 باسمه وتعيين اسمه له
 رحمه الله

وإذا في تعريف الوضع قيد التعيين حيث قال الوضع في اللغة جعل الشيء في هيئة معينة ولا يظهر ذلك القيد فائدة
 لأنه ان اراد ان الوضع في اللغة جعل الشيء في هيئة معينة حيث ان التعيين والتعيينين معيّن يكون ذلك
 الجعل وضعا لغويا فهو من ان اراد التعيين في نفس الامر غير ان لا يخلو ذلك التعيين فيكون ذلك الجعل
 وضعا لغويا فكل حقيقة معينة بذلك المعنى
 رحمه الله

اي الموضوع له على حذف والاصح والتصوير المذكور
 في توجيه حذف المضاف اظهر **قوله** وثانيهما للدلالة
 تعيين الشيء للدلالة على معنى بنفس ذكر بعض شراح
 الكتاب للوضع الاصطلاح معنيين أحدهما تعيين
 اللفظ بنفس المعنى وثانيهما تعيين اللفظ للدلالة على
 معنى بنفس ثم قال والتعيين للمعنى الاصطلاحى مثلا
 زمان واما التعاير بالمفهوم وقيد بنفسه في الاول
 متعلق بالتعيين وفي الثاني بالدلالة هذا ولا يخفى
 ان ما ذكره من المعنيين تعريف لوضع اللفظ المطلق
 الوضع وسيعرج به الشارح وينبغي ان يعلم ان قوله الدلالة
 ليس صلة التعيين اه بل اللام اجلية وجملة التعيين
 محذوف والمعنى تعيين الشيء لمعناه لاجل الدلالة بترك
 او قد مر الى ما ذكرنا قوله فيما بعد حقق فيه ان تعيين المجاز
 لمعناه ليس للدلالة **قوله** وان قيد بنفسه لفعوله ارد
 انه لغو في الاقتران لانه لغو في نفسه كيف وان الحقيقة
 في الواقع دالة بنفسها على معناها ويؤيد ما ذكرنا قوله
 اذ قد حقق فيه ان تعيين المجاز لمعناه ليس للدلالة قد ذكر

مرارة لغو في الاقتران والافراج
 رحمه الله

قيد نفسه لكمال بيان للمامية للوضع بالمعنى الثاني لا
 للاقرار عن المجاز قد ذكر انه فائدة التبيين في المجاز ليس
 الا جواز استعمال اللفظ في معناه المجازي فالجواز خارج
 عن المعنى الثاني للوضع بقوله للدلالة على تغيير عدم حرج
 بذلك بل يقيده بنفسه على ما افادته الامثلة المتعارضة
 في شرح التلخيص لا يخرج جميع المجازات بغيره بنفسه فان
 ما يكون معناه لازما لما وضع له غير ضحك عند في
 التصور دلالة عليه بنفسه غير مقتضى القرينة الا ان
 يقال المراد الدلالة عليه من حيث انه مراد فانها هي
 الدلالة المعجزة عند اهل العرف وارباب البلاغة
 وتلك الدلالة موقوفة على القرينة او يقال المراد
 بكون الدلالة بنفسه ان لا يكون فهم المعنى بواسطة امر
 اخر وفهم اللازم المذكور من اللفظ بواسطة فهم المذموم
 بهذا الوجه الثاني من الجواب لا يخلو عن شيء فانه فهم
 المعنى الحقيقي للفظ انما هو بواسطة العلم بالوضع **قوله**
 ويمكن النقص عنه اي عن التناهي المذكور لا يخلو عن شيء
 له وانما ان تطبيق هذا الجواب على السؤال بالتناهي

التلويح

بني

مصدر من كثر استعماله في كلام العرب
 كقولهم كثر استعماله في كلام العرب
 كقولهم كثر استعماله في كلام العرب

يحتاج الى توجيه بان يقال ملوذه انه يمكن دفع التناقض
 المذكور بتوجيه كلام التلويح وتامويله والافلام التلويح
 في ذاته بخير تام مع قطع النظر عن مدخلية في التناهي
 المذكور لان قوله او الدلالة حاصلة بالقرينة لا
 ثبت ان تعيين المجاز لغناه ليس للدلالة او لا ما
 منع من تعدد اسباب دلالة شئ على شئ فكم ان القرينة
 سبب للدلالة المذكورة يجوز ان يكون التعيين ايضا
 سببا لها فاذا كان كلام التلويح بقوله فمعنى كلام التلويح
 انه ثم ان قوله فان اصل الدلالة حاصلة من غير تعيين
 يرد عليه مثل ما اوردته على قول التلويح او الدلالة
 حاصلة بالقرينة من انه لا مانع من تعدد اسباب
 دلالة شئ على شئ فحصل اصل الدلالة من غير تعيين لا ينافي
 في كون التعيين ايضا سببا لاصل الدلالة فلا يرد من
 توجيه كلامه حتى لا يرد عليه ما ذكرنا بان يقال مراده
 ان معنى كلام التلويح ان تعيين المجاز ليس موقفا عليه
 لتحصيل اصل الدلالة فان اصل الدلالة اه وكذا المراد
 بقوله فهو لتحصيل نوع من الدلالة من انه موقوف عليه

بوجه
 بوجه

تحصيل نوع من الدلالة وكذا الحال في قوله مختلف تعيين
 الحقيقة فانه تحصيل اصل الدلالة وقوله وقد يكون
 تحصيل الدلالة المعبرة **قوله** فقوم البعض منه ان هذا
 معنى الوضع الحقيقي منشأ هذا يحتمل امرين احدهما انه لما
 راس ان لا دلالة للجاز بدون العلاقة توهم ان اعتبار
 العلاقة يقتضي الوضع الحقيقي وثانيهما انه لما راس انهم
 لا بد في الجاز من اعتبار العلاقة توهم انهم ارادوا بالدلالة
 الوضع الحقيقي لان الوضع علاقة بين الموضوع والموضوع
 له وكل منهما تكلف بل تعسف قيل دلالة الجاز ليست بالقوة
 بل هو دال على معناه بلا قرينة والمبني على القرينة انما هو
 العلم بعدم كون المعنى الحقيقي مراد القول كما ذكرت ^{بمعنى}
 عليه انما هو القرينة المانعة ومنشاء الدلالة على المعنى الجاز
 هو القرينة المعينة وكل من الترتيبين مما لا بد منه في الجاز
 وان كان المأخوذ في تعريفه هو القرينة المانعة فقط
قوله ولا يبعد كل البعد ان يوفق بين كلاميه بوقوعهما
 في العلمين حاصله ان تكلف كلاميه في العلمين تخالف
 اصطلاح العلمين في ان التعيين في الجاز في اصطلاح
 الثاني في الاصول

ان كان المراد من الدلالة ان يكون الموضوع دالاً على الموضوع
 فليس هو الدلالة بل هو الموضوع الدال على الموضوع
 ان كان المراد من الدلالة ان يكون الموضوع دالاً على الموضوع
 فليس هو الدلالة بل هو الموضوع الدال على الموضوع

الاصول وضع وفي اصطلاح البيان ليس بوضع ذكر العلاقة
 التفسير الثاني في شرح التحصيل النوع عند الاصوليين قال
 بعض اصحاب حواشي شرح التحصيل اذا اعتبر في الوضع
 قيد بنفسه فلا وضع للجاز واما اذا لم يعتبر فهو جد في
 الجاز وضع نوعي بشوة قاعدة من الوضع دالة على ان
 كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة المانعة
 عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى
 تعلقاً مخصوصاً ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة
 القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من
 الوضع كانت دالة عليه وقسمه عنه قيام القرينة
 بما لها والوضع النوعي هذا المعنى وان اطلق عليه الوضع
 لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي المعتبر
 فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ
 يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص
 توهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون
 على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح
 الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين

ان الجاز وضع في الوضع

وتسمى في اصطلاحنا الحقيقة بكونها الموضوعات التي تخلف
 بغيرها بل ان كانت الحقيقة بكونها الموضوعات التي تخلف

هذا وذكر قدس سره في حاشيته شرح التلخيص ان تعيين
 اللفظ للدلالة على معناه الجازم لا يكون وضعا وما تعين
 المشتقات كاسم الفاعل ونظائره فهو وضع قطع لا لاشياء
 على معانيها بانفسها لكنه وضع نوعي او بضابطة كلية كان
 يقال مثلا كل صنفه فاعلم من كذا فهو كذا وليس للجازم وضع
 شخصي ولا نوعي وان وجب فيه علاقة معتبرة بحسبها
 هذا كلامه ولا يخفى انه لا يوافق ما نقلنا لك عن الشارح من
 بعض حواشي شرحه من اثبات الوضع النوعي للجازم ويمكن
 التوفيق بان مراده قدس سره انه ليس للجازم وضع شخصي
 ولا نوعي باصطلاح البيان وما اشبهه من الوضع النوعي
 للجازم انما هو باصطلاح الاصول او بان مراده حسب الوضع
 الشخصي والنوعي في كون اللفظ حقيقة بخلاف الوضع النوعي
 في المشتقات فانه يعبر في كون اللفظ حقيقة **قول** وما
 ذكره موافقا قد افيد ايضا موافقا لما ذكره قدس سره و
 قوله كما استفاد من كلامهم في غير موضع اس في موضع
 مستفاد منها ما ذكره الشارح التفازاني في شرح التلخيص
 حيث قال المعنى في البيان الوضع تعيين اللفظ للدلالة

مطلب
 النوعي في المشتقات
 ان بضابطة كلية

على معنى بغيره قال العلامة اي وضع اللفظ ومنها ما كتبه
 في الحاشية بقوله فانه كلما يقع منهم الوضع الوضع تعيين
 اللفظ للدلالة على معنى بغيره او تعيين اللفظ بغيره
 يقال في شرحه اي وضع اللفظ او المراد وضع اللفظ
 ولا يخفى ان المتبادر منه ان المراد بهذا المطلق المقيّد
 قال في شرح الرسالة الوضع جعل اللفظ بآراء المعنى
 قال سيد المحققين بهذا تعريف وضع اللفظ واما
 الوضع المطلق المتداول له وبغيره فهو جعل الشيء بآراء
 شيء اخر بحيث اذا فهم الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
 وهذا الكلام منه ط جاذ في ان التعريف لقم الوضع او
 لو كان للمعنى الاخر للوضع لكان تعريفا لمطلق الوضع
 او يوصف الشيء بالاطلاق اذا لم يقيد مدلوله بشيء
 ولا يخرج عن الاطلاق كون مدلوله مقيدا في نفسه
 الحيوان المطلق والانسان المطلق والتركيب المطلق
قول على ما استفاد من عبارة المعنى في التقييم
 مستفاد بقوله بالتسمية الثانية لا بكل التسميتين وان كان
 ذلك **قول** لتوقف معرفة الضمائر واسم الاشارة واللفظ
 والفرس فافهم

او المراد
 في حاشية
 في حاشية

الضمير في راجع الى الموصول

والموصول على وجود موصولها المصير اليه عليه الضمير في عليه
راجع الى معرفة المذكورة على هو اللفظ وتذكير الضمير باعتبار
ان التاء في المعرفة من اصل الكلمة لازائية وقد حذرت
فيه تذكير الضمير ايضا والضمير في غيرها عائد الى الوضع
بغية والوضع له باعتبار امر عام على ما سيجي والثاني ان
لم يسبق ذكره الا انه في حكم المذكور باعتبار استقلال
الذين اليه اجمال من الاول المقابل له ويمكن ان يقال
ان الثاني عبارة عن وضع الضمائر واسم الاشارة
والحرف والموصول ومعنى قوله توقف موقف الضمائر
اه لتوقف معرفة وضع الضمائر اه بخلاف المضاف
لغيرها مسبوق بتمامه ثم انه لا بد من بيان التوقف المذكور
ان توقف المقاصد في التقسيم على المعرفة المذكورة
لا يخلو عن غرض ودقة فنقول التوقف المذكور داير
على الاول في قوله في التقسيم والاول مدلوله اما في
في غيره اه فان الاول من الامور الاضافية لا يتقبل
الا بتعقل ثانيا والامور الاربعة اثنى الضمير واسم الاشارة
والحرف والموصول من جهة تحت الاول المذكور ثانيا

وإنما قال على ما هو الظاهر لا يمكن ان يرجع
الضمير الى الموصول بل هو ضمير في الموصول
المعرفة في راجع الى معرفة

عند

عبارة عن الموضوع لشخص بوضع شخصي ولا كان تعقل
كل واحد من الامور الاربعة بعنوان الاول مع ان
تعقل الاول موقوف على تعقل الثاني لزم توقف معرفة
كل من الامور الاربعة على معرفة الوضع لشخص بعينه
فتدبر **قول** بشرط ان لا يشارك في ذلك الوضع غيره
قيده لقوله او بما هو اعم منه وانما قيده لتمييز هذا الوضع عن
وضع الضمائر والحوادث فان ضمير الغائب مثلا يجوز ان يرجع
الى الكل وذلك ظاهرا وان وضعه لذلك الكلي بواسطة
امر اعم منه على ما سيظهر لك الا انه يشارك ذلك
الكل في وضع ذلك الضمير امور غير متناهية بخلاف وضع
الافسان مثلا المفهوم فانه لا يشارك فيه غيره **قول**
واربعها هو الوضع المفهوم ملحوظ بما رخص او مبين
الملحوظ بما رخص لا يكون الا كليا وذلك الامر لاخص
يكون كليا وقد يكون جزئيا فلذلك الخط قسمان فخط
واما الخط الملحوظ بالبيان في التقديرين الملحوظ به اما كلي او
فقد يكون كليا وقد يكون جزئيا على كل من هذين الوجهين
التقديرين الملحوظ به اما كلي او جزئي فاقسام الملحوظ بالبيان

الى الطرح

على ان عدم التفرع للقسم الثاني من القسم الاول لا يقتضي الاول من القسم على ما دل عليه عبارة عن القسم الثاني منها
فان قلت ان عدم التفرع في المقدم لا يقتضي ان القسم الثاني لا يعدم التفرع في المطبقا فيه بوجه ما ذكرت قلنا عدم التفرع في المقدم
لا يقتضي ان المقدم ليس له شرط ان يكون القسم الثاني بيان لما دل عليه المطبقا فيه من القسم الثاني لان البيان
وضع ذلك لا يقتضي بيان ما دل عليه مستند البيان ومنه ان عدم التفرع في المقدم لا يقتضي ان القسم الثاني لا يعدم التفرع في المطبقا فيه
بان المراد من التفرع في المقدم ان كل او شخص لم يقع في القسم فليس للقسم الثاني شرط ان يكون مستند التفرع في المقدم

اربعة وقوله او لمفهومات متعددة ملحوظات بامريتين
او اخص الملحوظات بالافضل هنا ايضا فاما ان فقط واما
الملحوظات بالمباين فله اقسام ستة ان يكون الملحوظات
كلية ويكون المباين ايضا كلياً او يكون جزئياً فذلك
في قسمين وان يكون الملحوظات جزئية ويكون المباين
كلياً او جزئياً فذلك قسمان احران وان يكون الملحوظات
متبعضة ويكون المباين كلياً او جزئياً فذلك قسمان
اخران وما يناسب ان ينسب عليه ان الحظر العقلي الذي
ذكره الشارح لا قسام الوضع يتقضي الجزئي واحد ملحوظ
الجزئي اخر مساو له على ما حققه بعض المحققين في شرح
التعليق من تجوز المساوات بين الجزئيين كنهذا الكتاب
لهذا الصالح اكتفاء بالمقابلة الاعتبارية بين المتساويين
قول كلام نشاء عن الفظة عن المقصود وعدم التماثل
فيه فان من تأمل فيه علم توقفه على القسم الاول قوله
على ان القسم الثالث ان يرد عليه ان القسم الثالث لا يشترط
الثاني في ضمن جميع مواده فان القسم الثالث على ما ذكره
ينقسم الى اقسام ثلثة ولا يشارك الثاني الا القسم الثالث

بالوضع

على ان عدم التفرع للقسم الثاني من القسم الاول لا يقتضي الاول من القسم على ما دل عليه عبارة عن القسم الثاني منها
فان قلت ان عدم التفرع في المقدم لا يقتضي ان القسم الثاني لا يعدم التفرع في المطبقا فيه بوجه ما ذكرت قلنا عدم التفرع في المقدم
لا يقتضي ان المقدم ليس له شرط ان يكون القسم الثاني بيان لما دل عليه المطبقا فيه من القسم الثاني لان البيان
وضع ذلك لا يقتضي بيان ما دل عليه مستند البيان ومنه ان عدم التفرع في المقدم لا يقتضي ان القسم الثاني لا يعدم التفرع في المطبقا فيه
بان المراد من التفرع في المقدم ان كل او شخص لم يقع في القسم فليس للقسم الثاني شرط ان يكون مستند التفرع في المقدم

منه بخلاف الاول فانه يشارك الثاني في ضمن جميع مواد
ونفي بهذا مرجح **قول** وكيف لا وقد جوز قدس سره
اه هذا السند انما يؤيد المنع المذكور كونه جوز قدس سره
سره تعريفه لا بما في اخص كان كلياً او متحصلاً في جزئياً
حقيقياً وليس كذلك اذ لا كسب بالجزئي ثم المراد بالمنع
في قوله الا ان يقال مبنى المنع اه المنع اللغوي دون المعنى
ان عدم تجويزه قدس سره كون الوضع خاصاً والموضوع
له عاماً فانه قدس سره مستدل بالمانع الا يرى انه
اعترض عليه قدس سره بعد الطباق دليله على دعواه
وحاصل هذا الجواب ان يقال مراده قدس سره بالوضع
الخاص في قوله كون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً
مستحيل الوضع بواسطة الشخص فافهم **قول** غير يبي
ولا يبين تفعل عنه في الحاشية وكذا كون الجزئي غير مرتبط
بالغير من نعم لا يرتبط بطبعه فلما يريد ذلك يرد منع وجوب
كون المرأة مرتبطة بغيره انتهى قوله نعم لا يرتبط بطبعه
ان لا يرتبط الجزئي بالغير بطبعه كونه مستقلاً متصلاً
في الوجود وقوله فلما يريد ذلك يرد اه يعني لو اريد

وقوله وتظهره تعريف المعرفة بأرضه شيء يعني ليس مراده
 ان قوله بعينه صفة كاشفة لشيء في هذا التعريف كما يوم
 سياق الكلام لانهم قالوا الصفة الكاشفة للشيء بمنزلة
 التعريف له ولا يخفى ان قوله بعينه لا يصلح لتعريف الشيء
 بل مراده ان معنى هذا التعريف ما وضع لمعين كما ان المراد
 في قوله قد يوضع لشخص بعينه ذلك على تقدير كونه صفة
 كاشفة **قول** ويحتاج الى تقديره بما يخبر به بان يقال شخص
 وحده الاول ان يقال مثل ان يقال لشخص وحده ولا يرد
 الاعلام المشتركة لان المراد الوضع لشخص وحده بوضع واحد
 والاعلام المشتركة وان وضعت لكثر من شخص وحده
 الا ان ذلك باوضاع متعددة **قول** الاع التول بان
 الواضع للالفاظ كلها هو الله تعالى فانه لا يشكك بوضوح
 بعض الاعلام فانه تعالى لا يلاحظ بعض الاعلام بالام
 الكلي بل يلاحظ جميعها بذاتها كتب في الحاشية اعلم ان الم
 نلاحظ في بيان الاحتمالات في عبارة المتك ما هو ان
 لك من القسمة المعنوية للوضع بل معناه احتمالات
 يتقابل بها القسمان اللذان ذكرهما فلو كان بعض الاحتمالات
 غير

غير موافق له فلما بسببه فيما نحن بصدده انتهى الضمير في
 غير موافق له راجع الى ما صورناه وتعلل الاحتمال الغير
 الموافق للقسمة السابقة العقلية هو الاحتمال الاول
 اعني الاحتمال الصفة الكاشفة فان الاحتمالات الاربعة
 للقسم الاول من ذلك التقسيم العقلي السابق للقسم
 الاول من ذلك التقسيم لا يغاير الاحتمال الاول الا
 قسم الثلثة الباقية لذلك التقسيم لان القسم الاول
 بالاحتمال الاول عبارة عن الوضع لمعين كلي كان ذلك
 المعين او شخصيا كما ذكره الشارح في الاحتمال الاول
 ان يخفى هذا الوضع لا يقابل القسم الثالث اعني الوضع لأم
 كلي ملحوظ بعينه فان ذلك الامر الكلي يمكن ان يكون
 كما يمكن ان يكون غير معين على ما دل عليه كلام الشارح
 في الاحتمال الاول فالقسم الاول من ذلك التقسيم كما هو
 بالاحتمال الاول لا يوافق ذلك التقسيم فان الموافقة
 تتوقف على التقابل بين الاقسام بخلاف الاحتمالات
 الثلثة الباقية فان القسم الاول بتلك الاحتمالات
 يقابل الاقسام الثلثة الباقية على ما لا يخفى عند ادنى التأمل

كثير الغائب تغلبت سيا تي في الحاشية ما يتعلق بضمير الغائب
 وشرحه على وجه يظهر منه ان المص على ان ضمير الغائب
 موضوع الجزئيات الحقيقة انتهى كلامه ما ذكره المص
 في الحاشية متعلقا بضمير الغائب هو قول المص للنبية العاشر
 في ضمير الغائب وركبته نظرا لما مل هذا الكلام واختار
 الشارح ان هذا القول اشارة الى نظرين نظر في تحقيق
 مفهوم ضمير الغائب ونظر في كونه في الجملة وهو اذا كان
 راجعا الى الكلي لانه نظر واحد بان جعل قوله وركبته عطفا
 تفسير القول في ضمير الغائب وبين النظر في تحقيق
 مفهومه بانه هل هو موضوع جزئيات مفهوم ما تقدم
 ذكره فيكون استعماله في الجزئيات والكليات جميعا
 بطريق الوضع فان المفهوم الذي هو ما تقدم ذكره يصدق
 على الكليات المتقدمة الذكر كما انه يصدق على الجزئيات
 المتقدمة الذكر والغرض انه موضوع جزئيات ذلك المفهوم
 او هو موضوع جزئيات مفهوم شخص تقدم ذكره فيكون
 استعماله في الكليات يرجع الى ضمير الغائب على سبيل التجوز
 لان المفهوم الذي هو شخص تقدم ذكره لا يصدق الا

ان هذا الاستعمال الإضافي
 في ضمير الغائب ما تقدم ذكره
 بانه

حيث قال قد سئل في حاشيته على قول المص في ذلك الشرح فاعلم ان المقصود ان
 اذا تحققت هذه الصفة عندك فقول ان اللفظ قد وضع وضعه على ما لا يورث خصوصية كسائر صيغ المشتقات
 والمبهمات اذ لم قال قد سئل ومن المشتقات والمبهمات على الوجه الذي اورد في فرق من وجهي احدهما ان
 الموضوعية التي وضعت بازاها المشتقات جزئيات اشياء كلية واخرها كلية في نفسه فيكون فرض ان الواضع
 تصور مفهوم الضارب وعين بازاها لفظه كان الوضع والموضوع له عامان وخصوصيات ما وضعت للمبهمات
 بازاها جزئيات حقيقة وانما هما ان تصور اللفظ

على الشخصيات دون الكليات والوضع ان وضعه جزئيات
 ذلك المفهوم ويؤيد الوضع الاول حقيقة رجوع ضمير الغائب
 الى المفومات الكلية المتقدمة ذكرها وبهذا القول بالتجوز
 ويؤيد الثاني ان نظم كل طائفة في سلك وطردا فلو توهم

واحد في حكم واحد من الامور المهمة عند علماء العربية حتى
 جعلوه حادة سلوكهم ثم قال في قول المص فامل في
 يظهر لك ان القول بالتجوز اهلون فوترعاية النظم و
 الطرد المذكور لا يستلزم بظهور ذلك الطرد ورعاية

جعل ضمير الغائب جزئيات في التقسيم حيث حكم به هناك
 بوضع الضائير للشخصيات وبين النظر في كونه بانه حين
 رجوعه الى الكلي اتمل ان يكون موضوعا له فيكون كليا

وان يكون مجازا فيه فلما يكون كليا **قول** وان الوضع الكلي
 للموضوع له الخاص اه عطف على قوله ان الوضع الكلي
 للموضوع له الخاص لا يجب **قول** يردده ايضا ان المص
 نقل عنه اي يردده ما ذكره المص في شرح المختصر كما يردده
 ما ذكره السيد المحقق انتهى فيمكن ان يكون مراده بما ذكره
 وتبين مراده ما ذكره في حاشيته ذلك الشرح ويمكن ان يكون

ذكر قد سئل في حاشيته في حاشية شرح مختصر الاصول ان
 المكان المتقدم ذكره في حاشية ان يكون هذا الذكر جزئيا
 لا يعمل الشكر والالحاق الضميمة ورجوعه الى
 مراده الجسته فعلى ما ذكره لا وجه لما ذكره

والمراد تفصيل طائفة من
 قول او اخذت من غير ما

المراد بقوله بما ذكره قدس سره ما نقله الشارح اتفاقا في حقيقة
 على شرط المطالع بقوله وقال الوضع العام للموضوع له الخاص
 ان يوضع اه فان ذلك البيان للوضع العام للموضوع له
 الخاص شامل للمشتقات ايضا فافهم وقوله يرشدك اليه
 كلامه في شرح المختصر في مسئلة الحروف كتب في الحاشية
 قال المص وان كنت تريد حقيقة الحال في ذلك يعني في
 الحرف فاعلم او لا مقدمة وهي ان اللفظ قد يوضع وضع
 عاما للموضوع خاصة كسائر المشتقات والمهمات فان
 الواضع لما قال صيغة فاعلم من كل مصدر لمن قام به مدلوله
 وصيغة مفعول لمن وقع عليه علم حال نحو ضارب ومضروب
 من غير تعرض لخصوصهما وكذلك اذا قال هذا الكلام اشار اليه
 محسوس واما لكل فكل والذين لكل معين بجملة انتهى
 ولعل مراده ان الواضع لما قال صيغة فاعلم لكل مصدر
 لمن قام به مدلوله وصيغة مفعول لمن وقع عليه تكون
 السامع من العلم بوضع نحو ضارب ومضروب وكتبتا
 وضعهما من القضية التي ذكرها الواضع بقوله صيغة فاعلم
 او بان يقال ضارب مثلا صيغة فاعلم وكل صيغة فاعلم

لمن قام به مدلول مصدره فضارب موضوع لمن قام
 به مدلول مصدره اعني الضرب وليس مراده انه حيث
 قال الواضع ذلك القول علم منه وضع نحو ضارب من
 غير فكر واستنباط يرشدك الى ما ذكرنا ما سيأتي في
 كلام الشارح اعني قوله ولتتمكن على فائدة جليلة اه
 وكذا الحال في المهمات **قوله** لئلا يتوهم انه لم يفرق
 بين ملاحظة وجه الشيء وبين ملاحظة الشيء بوجه وكان
 في ملاحظة الشيء بالوجه على ما يظهر عند النظر في قوله
 وقد يوضع له باعتبار امر عام **قوله** ويستفاد من قول
 هذه العبارة سيظهر فائدة التقيد بالظن من قوله
 ويحتاج في دفعه الى قوله وقد افيد وقوله كذلك
 اي للشيء وقوله علامة اراد بالعلامات ما يعلم به الشيء
 لفظا كان او غيره كالدوال الرابع وقوله ما يعلم به الغير من
 الاعلام ويؤيده قوله ولم يجعله متعينا عند الغير ويمكن
 ان يكون من العلم فعلى الاول الغير منصوب وعلى الثاني
 مرفوع وقوله فلا يتجه متفرع على قوله فيناسب ما حصله
 كيف يحكم على الامر الذي هو المناسب بانه لا وجه له **قوله**

قوله في قوله ويحتاج في دفعه الى قوله
 وقد افيد كذا في النسخ التي رايناها
 والاصواب ان يقال في قوله وان
 ابيت اشتراط الاعلام في قوله
 وقد افيد كما لا يخفى لا يستلزم

وان لم يثبت من الالباء بغير المنع وقوله جعلت هذا القول
 كناية عن التعيين لان التعيين انما يظهر بما لا يحتمل
 اراد بالكناية الجازم بان يجعل هذا القول مجازا مرسل
 عن التعيين من قيل اطلاق لفظ السبب على السبب
 لان التعيين سبب عن القول غالبا او اراد الكناية على
 مذهب السكاكي فان الكناية عنده لفظ لازم المطلق
 على اللزوم والقول المذكور لازم للتعين غالبا لزوم السبب
 للسبب ويتم الكناية على راي صاحب التخصيص ايضا
 فان الكناية على راي لفظ اللزوم فلفظ المطلق على لازم
 بهما كذلك فان التعيين لازم للقول المذكور لزوم السبب
 للسبب المستلزم ولا يمتنع ان حمل الكناية على معناه الاصطلاحي
 على احد المذهبين اولى من حملها على الجازم **قول** ويمكن
 ان يدعى ذلك بان هذا القول ليس بجزء على تقدير كونه
 جزءا لان ان قوله موضوع الحكم بالوضع وقع في اشياء الوضع
 حتى يكون ما قولنا غير مطابق للوضع فان الحكم في هذا القول
 بالوضع لكل واحد من الشخصات بخصوصية بحيث لا ينفاد
 انه لا يطلق الوضع فالمحكوم به الوضع المقيد بالقيود المذكورة

وهذا الجازم ليس للاستعارة
 على ما يظهر عند ان كل منهما

سبب الكناية

وهو
 من انما الاصطلاح
 من انما الاصطلاح
 من انما الاصطلاح

وهو لم يقع في الوضع بل هو الطرف الاخر من القضية التي
 حصل بها الوضع على ذلك التقدير وقوله لان الشايع
 في العقود الانشائية هو الجملة الفعلية في بحث الاري
 الا قولهم الحدك والصلوة على نبينا محمد الى غير ذلك
 من الامثلة التي لا تخص من اجل الاسمية المستعملة في
 الانشاء **قول** لا يمكن بل لا بداهة نقل عن الظاهر لا يمكن
 في جميع افراد الوضع العام للموضوع له الخاص كنه قد
 يمكن كما في وضع الموصول فانه يفهم منه المعلوم بالجملة
 من غير ان نلاحظ كونه معلوما بالجملة انتهى كلامه لعله ان
 انما قال الظاهر لا يمكن في جميع افراد الوضع العام للموضوع
 له الخاص او يحتمل ان يكون ذلك في جميع الافراد على ما
 يستعمل عنه في الحاشية حيث قال والبحث فيه حال
 اه ويحتمل ان يكون التقييد بالظاهر الى قوله كنه قد
 يمتنع كما في وضع الموصول لاحتمال ان لا يكون في شيء من
 الامور الاربعة مجرد القول المذكور بل قول هذا الاحتمال
 اظهر وكلمته هذه في قوله المصنف ثم يقال هذا اللفظ موضوع
 لكل واحد من هذه الشخصات اشارة وحققة الى هذا الاحتمال
 انما كان في موضوعه فكل واحد من الكلام فيقول فيجب

انما كان في موضوعه فكل واحد من الكلام فيقول فيجب

وهو لم يقع في الوضع بل هو الطرف الاخر من القضية التي

وهو لم يقع في الوضع بل هو الطرف الاخر من القضية التي
 حصل بها الوضع على ذلك التقدير وقوله لان الشايع
 في العقود الانشائية هو الجملة الفعلية في بحث الاري
 الا قولهم الحدك والصلوة على نبينا محمد الى غير ذلك
 من الامثلة التي لا تخص من اجل الاسمية المستعملة في
 الانشاء **قول** لا يمكن بل لا بداهة نقل عن الظاهر لا يمكن
 في جميع افراد الوضع العام للموضوع له الخاص كنه قد
 يمكن كما في وضع الموصول فانه يفهم منه المعلوم بالجملة
 من غير ان نلاحظ كونه معلوما بالجملة انتهى كلامه لعله ان
 انما قال الظاهر لا يمكن في جميع افراد الوضع العام للموضوع
 له الخاص او يحتمل ان يكون ذلك في جميع الافراد على ما
 يستعمل عنه في الحاشية حيث قال والبحث فيه حال
 اه ويحتمل ان يكون التقييد بالظاهر الى قوله كنه قد
 يمتنع كما في وضع الموصول لاحتمال ان لا يكون في شيء من
 الامور الاربعة مجرد القول المذكور بل قول هذا الاحتمال
 اظهر وكلمته هذه في قوله المصنف ثم يقال هذا اللفظ موضوع
 لكل واحد من هذه الشخصات اشارة وحققة الى هذا الاحتمال
 انما كان في موضوعه فكل واحد من الكلام فيقول فيجب

فانهم ان كنت من اهل الاشارات **قول** فان مدلول
 هذا ليس ذات الشخص كما انه مدلول العلم كتب في الحاشية و
 البحث فيه مجال بل كما وان يكون التحقيق ان لا فرق بين هذا
 الشخص من هذا او علمه انما الفرق في طريق الفهم فان العلم
 وضع بحيث لا يخرجك القرينة بخلاف الموضوعات بهذا الو
 ضع ومن هذا الموضع كمال الفرق بين هذا القسم والموضوع
 للقد المشترك ويتضح ان جعله للقد المشترك خطأ
 تأمل انتهى كلامه قوله ومن هذا الموضع كمال الفرق اي من
 الموضوعات بهذا الوضع تحتاج القرينة يظهر كمال الفرق
 بين هذا القسم الذي هو موضوع الجزئيات بلا ضلة الامر
 الكلي والموضوع للقد المشترك فان الموضوع للقد
 المشترك لا يحتاج الى القرينة بخلاف هذا القسم ويتضح ان
 جعله للقد خطأ لهذا وقيل ان اراد انه محتاج الى القرينة
 للاستعمال في المعنى الموضوع له فهو اول المسئلة ومحل
 النزاع ذلك وان اراد انه محتاج الى القرينة للاستعمال
 في المعنى المستعمل فيه مطلقا سواء كان ذلك المعنى موضوعا
 له ولا فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون موضوعا للقد

هذا القسم الذي هو موضوع الجزئيات بلا ضلة الامر الكلي والموضوع للقد المشترك فان الموضوع للقد المشترك لا يحتاج الى القرينة بخلاف هذا القسم ويتضح ان جعله للقد خطأ لهذا وقيل ان اراد انه محتاج الى القرينة للاستعمال في المعنى الموضوع له فهو اول المسئلة ومحل النزاع ذلك وان اراد انه محتاج الى القرينة للاستعمال في المعنى المستعمل فيه مطلقا سواء كان ذلك المعنى موضوعا له ولا فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون موضوعا للقد

المراد

المشترك ويمكن ان يكون امره بالتأمل لهذا **قول** ولك
 ان تقول ذكره اشعاراه حاصله ان ما ذكره في التبيين
 قوله ما هو من هذا القيد لا يفيد الشخص الابقرية يدل
 على ان القرينة مما لا بد منه في افادة الواحد بخصوصه قوله
 بحيث لا يفاد ولا يفهم به الواحد بخصوصه في قوة قوله
 بحيث لا يستعمل في الواحد الابقرية فيكون مشرا
 بما في التبيين ولهذا اسماء تسمى **قول** قال العلامة الثانية
 الا قوله تأمل كتب في الحاشية صدق كل الرمان ما
 كقول اذا كان الرمان مغرورا خارجيا او زهقيا واما
 اذا كان جنسا استغنيا فلا فالحكم بالصدق هو الحكم
 بالصدق في الجملة والحكم بالكذب هو الحكم بالكذب مطلقا
 وهذا وجه الامر بالتأمل انتهى كلامه وقال في حاشية
 اخرى انما امر بالتأمل كيلا يوشى من ان كون كل كذا كذا
 لا ينافي في كون المذكور رافع ذلك التوهم لان القاعدة
 الخفية لا تمنع التوهم والتأمل يمنع لان الخطاب باللفظ
 يكون للعالم بوضع اللفظ ولا يذكر القيد لرفع ما لا
 يحتمل اللفظ ولا يحتمل ما بين الحاشيتين من التناقض

هذا القسم الذي هو موضوع الجزئيات بلا ضلة الامر الكلي والموضوع للقد المشترك فان الموضوع للقد المشترك لا يحتاج الى القرينة بخلاف هذا القسم ويتضح ان جعله للقد خطأ لهذا وقيل ان اراد انه محتاج الى القرينة للاستعمال في المعنى الموضوع له فهو اول المسئلة ومحل النزاع ذلك وان اراد انه محتاج الى القرينة للاستعمال في المعنى المستعمل فيه مطلقا سواء كان ذلك المعنى موضوعا له ولا فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون موضوعا للقد

حوله ويمكن ان ياتى ربا لا مكان في بعضه لا يرد عليه كما ان ما نقل في الكل المضاف الى المعرفة حكمه اعلى
بكونه لا يكون ما نقل في الكل المضاف الى المعرفة حكمه اعلى فانه يكون لاحاطة الاجزاء والصور بالية
بكونه لا يحاطة الاجزاء في قول لا لا يورث هذا السبب بتمامه انما هو في كل الامور التي لا تكون الا في صورة

بحسب الظاهر لان اول الحاشية الثانية يدل على حصر
التأمل فيما ذكر في تلك الحاشية واما الحاشية الاولى
يدل على حصره فيما ذكر في تلك الحاشية فيحتاج في التفهيم
عن التناهي المذكور الى اخر الحاشية الاولى واول الحاشية
الثانية عن الظاهر بان يقال مراده باخر الحاشية الاولى
ان هذا وجه من وجوه الامر بالتأمل ويقال المراد بقوله
في اول الحاشية الاولى انما امر بالتأمل كيلا يوسوس
ان من وجوه الامر بالتأمل دفع الوسوسة المذكورة
وان كان التناويل الثاني في غاية البعد عن العبارة ثم
ان ما نقله عن العلامة التفارقي في كل المضاف
الى المعرفة من كونه لاحاطة الاجزاء دون الافراد حكمه
اعلى فانه قد يكون لاحاطة الافراد على ما صرح به في
بعض خواشي شرح الشخص ويمكن ان يكون امر بالتأمل
لهذا بناء على ما ذكرنا من التناويل في الحاشيتين المتقدمتين
عنه فافهم **قوله** مفهوم كل واحد من هذه الشخصات
بخصوصه اضافة المفهوم الى ما بعده بيانية اي المفهوم
الذي هو كل واحد من هذه الشخصات بخصوصه فافهم

اخره
مورد اجابة المفهوم الى ما بعده بيانية
بني على ما ذكره المحقق ان في هذا ما يمكن
واحد بل يبين ويراد به مفهومه ويعرفه
اعلى ج

في هذا المقام ان ياتى ربا لا مكان ما ذكره ان لا مكان
في هذا المقام ان ياتى ربا لا مكان ما ذكره ان لا مكان
في هذا المقام ان ياتى ربا لا مكان ما ذكره ان لا مكان

عبارة القائل انما هو بالحيثية بعول كذا لا ينادى ولا ينادى ان لا ينادى ان لا ينادى
ذلك الامر المشتبه ان حتى يستعمل فيه ويضاف ويضاف هو من حيث ان ذلك لا ينادى ولا ينادى
من افراده على حدة وفيه اللفظ هذا كذلك وفيه اللفظ هذا كذلك وفيه اللفظ هذا كذلك
ان ما وضع اللفظ هنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشتبه ان حتى يستعمل فيه ويضاف ويضاف هو من حيث ان ذلك لا ينادى ولا ينادى
تبادر من ان المراد بالمفهوم المذكور القدر المشتبه ان حتى يستعمل فيه ويضاف ويضاف هو من حيث ان ذلك لا ينادى ولا ينادى
قوله ان المراد بالمفهوم المذكور القدر المشتبه ان حتى يستعمل فيه ويضاف ويضاف هو من حيث ان ذلك لا ينادى ولا ينادى

ثم ان ما ذكره من دخول قيد بخصوصه في هذا المفهوم جار
في لفظ كل واحد فافهم بدفع احد من المفهوم المذكور دون الآخر
حكم حكمه لا يمكن ان يقال في دفع ما ذكره عن الشارع
مراد ما قيل بمفهوم كل واحد من الشخصات بخصوصه
المشترك الذي ذكره المصنف ولفظ كل واحد لم يدخل فيه
نقول كما لم يدخل فيه كل واحد لم يدخل فيه قيد بخصوصه
مع ان الشارع حكم فيه بدخول ذلك القيد فيما اراده
ذلك القائل بذلك المفهوم فعلى ما ذكره الشارع لا يجوز
ان يكون مراد القائل بذلك المفهوم المشترك الذي ذكره
المصنف وان كان عبارة القائل ظاهرة في ان مراده بالمفهوم
المذكور المشترك الذي ذكره المصنف وعبارة استا انما
في شرحه آت عن ان يحل المفهوم المذكور على ما ذكرنا بكل
الاضافة المذكورة على البيان حيث قال بعد ذلك
القائل ولا حقا في ان المراد بمفهوم كل واحد منها انما هو مجموع
ما هو مركب من شخص كل واحد منها وما ينضم اليه ذلك الشخص
وهو نفس كل واحد او مجموع ما ينضم اليه شخصه ولا وجه لتوهمه
من كل واحد من هذه الشخصات مع ايراد ما تقدم في شرحه

يمكن الجواب عما اورده على ان ينادى بان وان دخل
كل واحد من كل واحد من المفهوم المذكور في ذلك المفهوم
الا انما اشهر لفظ كل واحد في الاصول هو لفظ
الذي منه الى هذا المفهوم فكذا حكم بمفهومه مراد
قوله ان المراد بالمفهوم المذكور القدر المشتبه ان حتى يستعمل فيه ويضاف ويضاف هو من حيث ان ذلك لا ينادى ولا ينادى
قوله ان المراد بالمفهوم المذكور القدر المشتبه ان حتى يستعمل فيه ويضاف ويضاف هو من حيث ان ذلك لا ينادى ولا ينادى
قوله ان المراد بالمفهوم المذكور القدر المشتبه ان حتى يستعمل فيه ويضاف ويضاف هو من حيث ان ذلك لا ينادى ولا ينادى

في هذا المقام ان ياتى ربا لا مكان ما ذكره ان لا مكان
في هذا المقام ان ياتى ربا لا مكان ما ذكره ان لا مكان
في هذا المقام ان ياتى ربا لا مكان ما ذكره ان لا مكان

وتمثل مفهوم كل وكلا واحد على مفهوم هذا المعنى اللفظي
كل واحد أكثر بعد هذا الكلام **قوله** ليس يعنى نقل عنه في
الحاشية ولك ان تقوية بانه تعريض لمن خالفه حيث
جعل هذه الامور موضوعات للمفومات الكلية لتستعمل
في الخصوصيات فخرمه وضع اللفظ وترك الموضوع له
وتحقيقه هذا يرى عن هذا الفيا دلالة وضع بحيث يفاد
ويستعمل في الموضوع له انتهى **قوله** في الموضوع متنازع
فيه لقوله يفاد وقوله يستعمل فخر في معمول الاول وعلى
الثاني ان يفاد به الموضوع له ويستعمل في الموضوع له
قوله على انه لا وجه لتخصيصه بالقسم الثاني للوضع كمن
دفعه بانه لما كان المقصود الاصل والعدة في الرسالة من
قسمي الوضع هو القسم الثاني فخصه ببيان الفائدة **قوله**
وافيد انه لدفع توهم صحة الاستعمال قد ظهر من هذا ان
ما افاده الشارح فيما سبق من بيان وجه قول المصنف
لا يفاد ولا يفهم اه قد اخذه مما افيد فافهم **قوله** فلا يرو
ان دلالة اللفظ على القدر المشترك اه نقل عنه قال المص
في شرح المختصر وليس وضع هذا كوضع رجل فان الموضوع

فقد كان سحر المصطفى نفعنا انهم كتبوا
في العبادات كثر افئذكم وذا جوار
لكم كالنطق والضحك
والخروج ويريرونها
في كلات المستشفة منها
لا سحر سحر الله

في حقكم انما يكون من اجل الكلام على الافادة
في حقكم على الافادة لا سيما في سلكه

مورد الحکمی که اشاره است به این موضوع که

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

فولده و این کافی است لایق مقام است
لا یکنون الا ما قصدہ کا سبق را شاعر

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper. The text is written in a dark ink and appears to be a continuation of the same language or script as the previous page.

ما قبل التفرع ان حضوره كذا الواحد في النهج واستعمال
هذا النوع

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل

[illegible]

المصنوعات بهذا الوضع كما قرره في هذا الكلام
قول لان دون يغيد التفاوت بين ما جعل واحداً في
هو اليه ضمير هو راجع الى دون وقوله فيما نسب اليه
الحال متعلق بالتفاوت والمراد بتفاوت وفي الحال وما
اضيف اليه دون فيما نسب الى ذي الحال ان لا يكون ما
نسب الى ذي الحال منسوب الى ما اضيف اليه دون ونسب
الى ذي الحال على الاحتمال الاول هو كون الشيء موضوعاً لا
موضوعاً فيسلب بكلمة دون كون الشيء موضوعاً على
اليه لدون الذي هو القدر المشترك وكلامنا في سلب
كون الشيء موضوعاً له عن القدر المشترك اذ الخلاف
وقع فيه لانه سلب كون الشيء موضوعاً عنه وهذا مفاد
الاحتمال الاول فلذا حكم بفساده **قول** والاولى ما ذكرنا فيه
روايت خالفه بجلال ما قيل ان لم ينافع احد في انه لا ينافي
به القدر المشترك اي لا ينافي وبطريق الوضع ولا فقد
سبق انه يجوز ان ينافي به القدر المشترك يجوز ان ينافي
بغيره من كلامه فيما سمي في عن قريب انه قريباً به القدر
المشترك بطريق الحقيقة الا ان يحل ذلك الكلام منه

فيما سمي في عن قريب
بغيره من كلامه
فيما سمي في عن قريب

على وجه التام على ما ذكره في سابقه من ان هذا القدر المشترك
لا يقتضي الشك والاطلاق القوي على وجهه من جهة الشيئين على وجهه جاز ان يقال القدر المشترك كما في واحد
من خصوصيات وجهه من جهة ان يخصص ما صدق على القدر المشترك وجهه من جهة ان يخصص ما صدق على القدر المشترك
فلا حاجة الى ما ذكره في جواب التعديلات المذكورة بالامكان كما لا يخفى مما سطر الاستدلال

على التحقيق الذي ذكره في الخاتمة من جعل مذهب المصنوع
ان استعمال ضمير الغائب في الكلام جاز **قول** وقوله دون
القدر المشترك متعلق بوضع الواضع لا بقوله في انشاء
الوضع تامل قوله متعلق بوضع الواضع اي متعلق بوضع
بقوله بوضع ومعلوم له لان قوله دون القدر المشترك
حال من قوله ككل واحد من متجاوزا كل واحد القدر المشترك
والعامل في ذلك الحال قوله بوضع فكذا في الحال لان
عامل ذي الحال عامل في الحال نقل عنه وجه الامر بالتامل
ان يعلم فائدة دون القدر المشترك وهو الرد على من
جعل الموضوع له القدر المشترك انتهى **قول** والفتوى
تبدل بالافراد لتناول الشخص والكليات التي هي متعلقة
بهم افراد المسألة القدر المشترك ويمكن ان يجاب عنه
بان اللام في الشخصات في الموضعين للبعد اشارة
الى الشخصات المفهومة في ضمن قوله شخص يعني وان
قوله يعني صفة كاشفة فيشمل الشخص الجزئي والكلي
على ما ذكره الشارح هناك فيشمل الشخصات الجزئيات
والكليات فالاولى تبدل العوالم الى الاولى والآخر

فيما سمي في عن قريب
بغيره من كلامه
فيما سمي في عن قريب

ليظهر الصواب وقوله التي هي افراد القدر المشترك صفة
 لجميع الشخص والكليات **قول** لا انتقاض بالضمير الغائب
 او يمكن دفع الانتقاض المذكور بان القدر المشترك
 المذكور الذي يرجع اليه الضمير المحفوظ من حيث انه فرد القدر
 المشترك بين جميع ما يرجع اليه الضمير من جميع ما تقدم
 ذكره واما ما في ان اللفظ موضوع لكل واحد من الافراد
 دون القدر المشترك من حيث انه مشترك وقس
 عليه حال الموصول وليس هذا مزيد تكلف وقوله يقولنا
 الذي وضع جزئية اسم الموصول ما علم بالصلة عطف
 على قوله بالضمير الغائب ثم ان قوله الذي وضع جزئية
 اسم الموصول مبتداء وقوله ما علم بالصلة خبره ووجه
 الانتقاض هذا القول ان القدر المشترك بين جزئيات
 الموصول وهو مفهوم ما علم بالصلة وقع في هذه العبارة
 من جزئيات نفس الامة عبارة عن معنى ما لموصول
 في قوله ما علم بالصلة فهو معلوم بالصلة في هذه العبارة
 فيكون جزئية النفس فيكون مما وضع له الموصول **قول**
 واذا اتقرر ان اللفظ اه ثقل عنه قد عرفت الكلام في

بدا

قول ولعل ما يشارة له لعله اراد بالاشارة الى وجوده اخره ان تخصيصه بما ذكره الحاشية من مواليد ان
 الخارج ادعى ان كون تعقل ذلك المشتك لاخر من لائيه وتخصيص الموضوع له او متعذر ثم اشار
 الى ان احد من الامر من ضعيف والدر نظر ضعفه فيما سبق هو كون ذلك المشتك تخصيص الموضوع له
 قبل من هذا رجحان كونه لائيه فلهذا اخفق اللائيه بالبيان وانت حبيبانه على هذا التقدير لا يكون الكلمة
 في قول المصنف ثم يقال ان اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخص فائدة اصلا ولعله
 هذا التقررات انتهى اشارة الى ما ذكره فيما سبق في حاشية لهذا المصنف لانه لا يستدرك

على قوله فان مدلول هذا ليس ذات الشخص كما انه
 مدلول العلم بل الذات المتخص من حيث الاتصاف
 بكونه مشار اليه حيث قال في الحاشية والبحاث فيه
 مجال اه على ما نقلنا لك فيما سبق وقوله الا انه خفى الا
 لية بالبيان سيدكر لهذا التخصيص وجهه لعله اشار الى
 وجه اخر له بما ذكره في الحاشية من قوله قد عرفت الكلام
 في هذا التقدير فافهم **قول** فتعقل على صيغة المصدر والمفعول
 المجرول من هذا المصدر والمضارع المجرول من مجرده ومبني
 احتمالا لان اخر ان احدهما ان يكون مضارعا معلوما من
 هذا المصدر مجز في احد التامين على طريق الخطاب العام
 وثانيهما ان يكون مضارعا معلوما من مجرده بطريق ذلك
 الخطاب وعلى الاحتمالين قوله ذلك المشترك منصوب
 على المفعولية وقوله ان حال مفعول للفعل قد افيد انه حال
 او مفعول له تأيلا لقوله تأيلا اشارة الى ان شرط نصبه
 غير محقق فان شرط نصبه تقدير اللام وشرط تقديره ان يكون
 المفعول له فعلا لفاع الفعل المطلق به ومقارنا له في الوجود

وهو ممول لانه القدر المشترك
 ذلك

وهنا ليس كذلك فلا بد لنسب من تأويل وتعليل وتأويله
 ان يحذف المضاف عن الالة اس تحصيل الة للوضع ولا الالة
 يخفى ان التحصيل المذكور فعل لفاعل الفعل المعلن به ومقارن
 له في الوجود قول اي لا ذواته الموضوع له عطفا على الخبر
 او لا وقت انه الموضوع له عطفا بحسب المال على الحال
 حاصله ان التوجيه الاول ناظر الى كون قول المص
 فتعقل مصدر او التوجيه الثاني ناظر الى كونه فعلا والابح
 ان التوجيه الاول انبى بحال من التوجيه الثاني بحسب
 المعنى وان كان يحتاج الى تغيير ذوالا ذوال الامر في ذلك
 التغيير بين وكما ان التوجيه الاول يمكن ان يجعل ناظرا
 الى توجيه قول المص فتعقل كذلك التوجيه الثاني يمكن
 ان يجعل ناظرا اليهما اما ان ناظر الى كون فتعقل فعلا فاما
 من كونه عطفا على الحال بحسب المال انما قال بحسب المال
 لما ذكرنا من ان الحال مؤل بطرف الزمان فنقولنا جاني زيد
 راكب في قوة قولنا جاني زيد وقت الركوب فكانه قال فتعقل
 ذلك المشترك وقت كونه الة لا وقت كونه موضوعا له
 وانما كونه ناظرا الى كونه مصدر افله احتمالان احدهما ان يكون

وقت ظرفا مستقرا عطفا على الجزاء تعقل ذلك المشترك
 الة للوضع لا حاصل وقت كون المشترك موضوعا
 له وثانيهما ان يحذف المضاف عن الوقت الالة على
 ان يكون ظرفا مستقرا جزاء تعقل ذلك المشترك
 وقت الة اس حاصل وقت كون المشترك الة لا وقت
 كونه موضوعا له والاول من هذين الاحتمالين اسلم
 من التكلف الالة يرد عليه كما يرد على التوجيه الاول
 اعني قول الشارح لا ذواته موضوع له شيء وهو ان الظاهر
 انه لا منافاة بين كون تعقل المشترك الة للوضع وبين
 كون المشترك موضوعا له حتى يثبت الاول وينفي الثاني
 اذ لا يخفى انه على تقدير كون المشترك موضوعا له فتعقل الة
 للوضع له هذا وقد ظهر منه ان ما رجحه الشارح من
 احتمال مصدرية تعقل على ما يرشدك اليه تقرير ذلك
 الاحتمال بل كما وان يجمع على ترجيح ذلك الاحتمال شرعا
 الرسالة ليس براجح بخلاف احتمال كون تعقل فعلا فانه
 لا يرد عليه ما ذكرنا تأمل وقد ذكر في بيان قول المص
 الالة الموضوع له اي الالة الموضوع له قال هو عطفا على

وتسبب بحسب الموضوع له

انه اقول لعقل هذا اشارة الى ما قد افيد على ما قلنا
 من كون الة مفقولا لا تأويل **قوله** لانه القدر المشترك
 بين الجميع على لقوله خص الالوية بالبيان حاصله انه
 تعرض للالوية ولم يتعرض لتقييد الموضوع له به لان الالوية
 هو القدر المشترك بين جميع ما وضع بهذا الوضع بخلاف
 التقييد المذكور فانه غير لازم في البعض كالوصول على ما
 اشار اليه في حاشية فيما سبق على قوله لا يكتفي في قوله
 ولا يخفى عليك ان جرد القول بانه موضوع لكل واحد من هذه
 الشخصات لا يكتفي اه **والحصر** في قوله ولانه الموثق في تنوع
 قوله فالوضع كلي لو سلم فاما سلم في المعنى الاول كقوله
 الوضع من المعنيين المذكورين واما في المعنى الثاني فلا
 يظهر لك ما ذكرنا بالتأمل الصادق **قوله** ويلاء تسمية
 الوضع للمفهوم العام وضعا عاما لموضوع له عام لاظهر
 ان يقول ويلاء تسمية هذا القسم وضعا عاما لموضوع
 له خاص فان تسمية الوضع لموضوع له عام وضعا
 عاما يحتمل ان يكون بسبب عموم الموضوع له نظر الى اعتبار
 التسمية وان كان الواقع بخلاف ذلك الوضع العام
 بخلاف
 للموضوع

للموضوع له الخاص فانه لا يحتمل فيه ذلك لانظر الى الواقع
 ولا نظر الى عبارة التسمية ويمكن ان يجاب بان تحقيق
 كون وضع هذا القسم وضعا عاما لموضوع له خاص و
 تكميله انما يكون عند هذا الكلام من المص فلا يلزم ان يكون
 الشارح مراد بهذا الكلام بملأ تحت تسمية وضع هذا القسم
 القسم وضعا عاما لموضوع له خاص وانما يكون وضع
 هذا القسم من الوضع العام لموضوع له خاص فمختلف فيه
 فانه انما يعترف به المص واتباعه بخلاف ما اعترف المص
 بكون وضعه لموضوع له عام فانه لا يخلو لانه لا يخلو
 فيه غيره **قوله** لانه تحقق وضع لكل واحد الاظهر ان
 يقول لانه تحقق الوضع لكل واحد فان ما ذكره يوجب انه
 تحقق لكل واحد وضع على صفة وما يكون الاشارة اليه
 كاللازم بيان ما فرغ عليه قوله فتعقل ذلك المشترك
 اه ولعله مفرغ على مجموع قول المص وذلك بان يعقل امر
 مشترك الى قوله فتعقل **قوله** وقد اشار بلفظ ذلك الى الواقع
 الكلي والموضوع له الشخص لا يخفى ان ذلك لفظ مفرد وجعله
 للاشارة الى امرين ولعل ذلك بتاويل الامر من بالذكور

او المجموع او نحو ذلك مما يفيد الوحدة في لاد من حذف
 المضاف عن قوله اسم الاشارة بطريق التكلف ^{اسم اللاح} او مثله
 وموضوع له اشارة ثم ليت شعري ما الحامل للشارح على
 مخالفة لما اجمع عليه شراح الرسالة من جعل ذلك اشارة
 الى اللفظ الموضوع لشخص باعتبار امر عام مع انه المتبادر
 لقول الص مثل اسم الاشارة وما ذكره الشارح مشتمل
 على تكلفات كثيرة كما اشرنا اليه ويمكن ان يقال الحامل
 على ذلك رعاية لطائف ذلك التي لا يحسن جميعها بل انما
 تكلف في الاشارة الى اللفظ الموضوع وان كان يجري
 بعضها فيها بلا تكلف وتلك اللطائف ما ذكره الشارح
 من الاشارة الى كمال تميز هذا القسم حتى تزل منزلة الحسن
 المتأيد والاشارة بذلك الموضوع للبعيد ^{المخاطب} الى مخاطب
 عنه كمال وقته وموضعه والرمز بعبارة العظمة و
 جلاله نفقه ثم ان دقة اللفظ الموضوع لشخص باعتبار
 امر عام وموضعه انما هو باعتبار دقة موضعه وموضعه
 ودقة ما وضع له من الشخص وكذا الحال في العظمة وجلالة
 النفع واما كمال التميز فحاله في اللفظ والموضع والموضوع

الى قوله

اسم اللاح

له ليوه او يه اذا نظر الى نفس كمال التميز اما اذا نظر الى الالهيته
 بذلك التميز فكمال الاعتناء بتميز اللفظ ايضا باعتبار كمال الالهيته
 اهتمام بتميز وضعه وتميز ما وضع له وقوله في تحصيله متنازع
 فيه لأمور ثلثة التمكن والتسعي والتثبت قول وج
لفظ مثل اشارة الى وجود غير اسم الاشارة في هذا القسم
الوضع في ان قوله فان هذا امثاله في امثال هذا
المقام انما يذكر لتصحح المثال وقوله مثل اسم الاشارة
صريح في ان المثال ههنا هو قسم اسم الاشارة فقط كما
اعترف به فذكر مثله بناء على الاحتمال الاول لا يخلو عن
قصور واما التأويل بهذا اللفظة التوجيه الاول
يجوز في كلا الاحتمالين المذكورين انفا في هذا الجمل
الثاني فافهم قول ولا يبعد ان يكون موضوعه
اضافيا من قبيل الحذف والايصال هذه العبارة يحتمل
وجهاين احدهما ان يكون لفظ موضوعه مرفوعا على
انه اسم يكون ويكون لفظ مركبا منصوبا على انه خبره و
ثانيهما ان يكون لفظ موضوعه منصوبا على انه خبر يكون و
يكون اسم التميز المستتر فيه الراجع الى موضوعه السابق

توجيه

الاولى في المثال

فان قد ركب الكلام ان يقال فان هذا متعلق بموضوعه في حذف الهمزة او حذف الهمزة بلفظ موضوعه ولا يخفى ان هذا اللفظ ليس له مرجع ثم انه
 امر بالتأمل بقوله فانهم يعلمون ان الكلام بعدد عناية الحذف والابتنال في الحذف والابتنال في الحذف والابتنال في الحذف والابتنال في الحذف
 والتقدير فان هذا موضوعه له ان لا يكون الظاهر في الثاني راجعا الى هذا ومسماه المشار اليه متمم واما بان
 يجعل مجموع قول موضوعه له وقوله مسماه مضافا الى اللفظ في مسماه وكل من التوضيح من غايته الشك في مسماه

ويكون لفظ مركبا منصوبا على انه حال فعلى الوجه الاول او
 بلفظ موضوعه هذا الشكل من الكتابة من غير تعيين كونه با
 لتاء او بالضمير لان ما بالتاء لا يمكن ان يكون مركبا اضا
 قيا وما بالضمير لا يمكن ان يكون مركبا اضا قيا فالحكم عليه
 كونه مركبا اضا قيا اما خطأ او لفظا بخلاف ما قلنا وعلى
 الوجه الثاني لفظ موضوعه بالضمير لان الضمير المستتر غير متعين
 فيكون يكون راجعا الى الموضوع السابق باعتبار الشكل
 المذكور لما ذكرنا انما كان فيهم ثم ان ما ذكره من كونه من قبيل
 الحذف والابتنال يلزم منه ان يكون فيه ضمير غير
 مرجع على ان فيه شيئا اخر فافهم **قوله** فلا يتجه ما سبق
 وما افيداه ارا بما سبق ما ذكره بقوله ولا يخفى ان التنا
 اه ثم انه فرغ عدم اتجاه ما سبق مع ما افيد على مجموع ما
 اما تنوع عدم اتجاه ما سبق فهو على كون موضوعه
 مركبا اضا قيا واما تنوع عدم اتجاه ما افيد من عدم
 استحتم تانيث هذا وتذكيره في تركيب واحد اي
 كلام واحد وجلة واحدة فهو على ما يفهم من قوله ولا
 يخفى ان المناسب اه فانه يفهم منه انه على تقدير كون

موضوع

موضوعه بالتاء يكون مجموع قوله فان هذا مثل موضوعه
 ومسماه المشار اليه الشخص جليتين لاجلته واحدة مع
 يرو عليه اختيار تانيث هذا وتذكيره بلفظ موضوعه
 وضمير مسماه في تركيب واحد اقول يمكن دفع رد الثاني
 على ما افيد بان المفيد جعل الواو في قول المص مسماه
 الحال من الضمير المستتر في موضوعه العائد الى هذا ولا يخفى
 ان الحال قيد في الكلام ولا يكون كلاما مستقلا فلهذا
 حكم بوقوع التانيث والتذكير في تركيب واحد وما
 يلحق ان يشار اليه انه اطبق الشرح على ان موضوعه
 بالتركيب الاضافي وقع في بعض نسخ المتن والشرح
 لم يغير عنه بالنسخة بل عبر عنه بقوله ولا يبعداه وتعل
 الشرح الى ان شكل الكتابة فيما جعلوه نسختين واحد
 ولم يلتفت الى الاعجام والفرق بين النسختين ليس الا بال
 لاعجام بوضع نقطتين في نسخة دون اخرى **قوله**
 على ان تعال ان يقول اه لا يخفى ان الظاهر من هذه
 العلامة ان قوله وان كان له جهتان من كلام المفيد
 لكن ليس هذا في كلام المفيد وان كان يمكن ان يلفظ

افيدانه قد وقع في بعض النسخ موضوعه بالتاء
 ولا يبعداه وتعل
 يمكن ان يكون في كلامه وكما ان في نسخة
 بان قال مراده بقوله ولا يبعداه انه لا يبعد
 ان يكون فيها لفظ موضوعه مركبا اضا قيا غير قبل
 الحذف والابتنال

من كلامه حيث قال وقد وجد في اكثر النسخ في التانيث
 ويلزم على هذا في هذا اعتبار التانيث بتأويل اللقطة او
 الكلمة والتذكير في اطلاق واحد هذا كلامه وتظهر منه
 ان التانيث والتذكير باعتبار جهتين التانيث
 باعتبار اللقطة او الكلمة والتذكير باعتبار لفظ هذا **قوله**
 وعلى اني تقدير اي من التقديرين اللذين احدهما جعل
 هذا في قوله فان هذا اشارة الى قسم اسم اشارة وتبينها
 ان يكون المقصود لفظ هذا او من التقديرين اللذين
 احدهما جعل موضوعه بناء التانيث وتانيثها جعله
 مركبا اضافيا بالحق والايصال او من التقديرين اللذين
قوله حتى يرفع الثاني من الاعتراضين اللذين اورد
 او لهما بقوله لا يضح ان مسماه اه ثم اندفاع الثاني بحل
 بما ذكره على اي احتمال من الاحتمالين المذكورين في هذا
 واما اندفاع الاول فله الاحتمال الثاني من احتمال
 هذا يكون بقوله ويقال مراده ان مسماه اه وعلى الاحتمال
 الاول يكون بقوله وان مسماه التانيث لغزاه **قوله**
 وبعد في نظر واروع ما يتعلق بالتقدير الاول من تقدير

يؤيد التوجيه الاول وهو ان يقال مراده
 الامر على تقدير الثاني فافهم
 اللفظ بهذا

وتانيثها بقوله والرفع

بلا

منه وفي المناقشة ان المسام لا يرفع في كل صفة حيث
 ان كان عامتها لا يرفع في كل صفة حيث ان كان عامتها
 من قام به مدلول المصدر وان كان عامتها لا يرفع في كل صفة
 من قام به مدلول المصدر وان كان عامتها لا يرفع في كل صفة
 من قام به مدلول المصدر وان كان عامتها لا يرفع في كل صفة
 من قام به مدلول المصدر وان كان عامتها لا يرفع في كل صفة

هذا وقوله في جواب النظر الان يقال اه ويرد عليه ما اشتر
 اليه فيما سبق فتذكر وقوله وينبغي ان يراد اى لفظه مثلا
 في المسمى بان يقال وسماه المشار اليه شخص مثلا **قوله**
 بان قيل كل اسم فاعل موضوعه لذات مبهمة غاية الا
 بهام اه فكرانه كما تصور المعاني المتعددة بوجه عام
 ويوضع اللفظ لكل منها كذلك الالفاظ المتعددة قد تصور
 بامر كل يندرج فيه جميعها ويوضع كل منها وضعها واحدا
 لفتح وحيث يكون المعاني الموضوعات هي كذا بذلك الوضع
 متصورة بوجه عام ايضا كصنيع المشتقات فان الوضع
 لما قال صيغة فاعل من كل مصدر من قام به مدلوله
 علم منه ان ضار بالمن قام به الضرب وعالم بالمن قام به
 العلم لا غير ذلك فيصور تلك الالفاظ مجتمعة بمفهوم عام
 بمفهوم صيغة فاعل وتصور هذه المعاني كذلك الالفاظ
 بمفهوم كلي بمفهوم من قام به مدلوله اى مدلول المصدر
 المذكور فوضع المشتقات وضع عام لامور مخصوصة بحيث
 لا يغاوبها الا تلك الامور حتى لا يضح ان يقال ضارب واروق
 مفهومان من قام به مدلول مصدر فاعل مدلول الضرب فخص

في قوله المشار اليه شخص مثلا
 في قوله المشار اليه شخص مثلا
 في قوله المشار اليه شخص مثلا

مراد ان قوله فان هذا اشارة في المثال
 هذا المقام انما يذكر لتوضيح المثال اه مسه

لعمري تصور العقيدة والمذاهب في رفاها كوضع الضمان
والجبره كانه في الخراف في الافعال والاشياء في الحقيقة

المعينة فيه والموضوع له تعالى فلا يفتقر ولا إلى الخلق ولا يكون
مراعاة لما حفظه الكل كما قاله في موضوع النوعي والشخصي
راجع إلى ما حفظه الملقط والموضوع العلم والخلق راجع
إلى ما حفظه الملقط فالحق في هذه المسألة لا يشك

Handwritten text, likely a signature or name, written diagonally across the page.

الوقاية النوع

عبدالله بن محمد بن عبد الله

ما تارة واما عند الايكسني
سواء بالشيخان هذا
فلا تارة التفتنا الى
من سأل رتبة الله

الرجل الشجاع
حقق المعنى
سواء ارقص
الآن في تلك
الوقت
الآن في تلك
الوقت

[illegible]

الموضحة
في موضعها
وكانت
الموضحة
في موضعها
وكانت

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

فان قد سكت التنية عبارة عن كون عنوان بحث بحيث يدل على الابحاث التي بقرينة بطريق الاجمال بحيث لم يذكر
 يعرف باو في تامل **وقول** التنية عبارة عما تخرج من النظر اما قبل من منه **وقول** التنية عبارة عن اعلام تفصيل
 ما علم مما قبل اجالا **وقول** التنية عبارة عن ابحاث اشبه بتعلق بابحاث بقرينة اسرى **وقول** بعض هذه الاما
 متحدة بالذات والتغاير ليس الا بالاعتبار ويجب ان يفهم فافهم **وقول**

سواء كان كلياً او جزئياً كان خاصاً بكلمة المعنى بخلاف الوصف
 بهما على ما ذكره قدس سره فانه لا يخلو عن تكلف وقوله وكان
 بنى القسمين ان قسمه الوضع الى الوضع الخاص والوضع
 العام ثم لا يخفى ان الظاهر من قوله لمحو ظائفه ان لا يكون
 ذلك الامر لمحو ظائفه ولا يلزم من وضع اللفظ للمحو
 بنى بهذا المعنى عدم نقد الموضوع لقوله وكان بنى
 القسم على كون الوضع اه ليس كما ينبغي من وجهين
 الا ان يتكلف في العبارة ويقال المراد يكون ذلك
 الامر لمحو ظائفه ان يكون منفردا بموضع ذلك اللفظ
 بان لا يكون موضوعا لغيره **قوله** والظاهر ان التنية

بالمعنى الثاني هو الحكم الذي يتضمن الكلام السابق بحيث
 يمكن اه هذا الكلام من الشارح تحقيق الاعتراض على ما
 كما يوضح قوله اذ لم يعد فلا يجبه انه انما يرد على ما قيل لو
 كان مراد ما قيل بقوله الحكم المعلوم من الكلام السابق ما
 هو المتبادر من العبارة لكن مراده به الحكم الذي من شأنه
 ان يعلم من الكلام السابق **قوله** بيان اللم اراد باللم
 المعنى المستفاد وجب اللغة اعني العلة لا المعنى الاصطلاحي

فان قد سكت التنية عبارة عن كون عنوان بحث بحيث يدل على الابحاث التي بقرينة بطريق الاجمال بحيث لم يذكر
 يعرف باو في تامل **وقول** التنية عبارة عما تخرج من النظر اما قبل من منه **وقول** التنية عبارة عن اعلام تفصيل
 ما علم مما قبل اجالا **وقول** التنية عبارة عن ابحاث اشبه بتعلق بابحاث بقرينة اسرى **وقول** بعض هذه الاما
 متحدة بالذات والتغاير ليس الا بالاعتبار ويجب ان يفهم فافهم **وقول**

له اعني الاستدلال بالعلية على المعلول بقرينة قوله فان
 الحكم البدوي وحاصله ان الحكم المذكور وان كان معلوما
 بالضرورة من غير حاجة الى الدليل الا ان المقصود
 الاطلاع على علته ومنشأه ولا يلزم من العلم بالحكم البدوي
 العلم بعلة ذلك الحكم ويروى على ما افيد ان الظاهر ان
 التنية بالمعنى الثاني هو الحكم المذكور اصاله المعلوم عما
 سبق لا الحكم في الدليل على الحكم المذكور اصاله فافهم

قوله الا ان يتبع نسبة الافادة الى اللفظ وقوله
 نسبة الوضع اه فيه ان ذكر الوضع بالاسم الظاهر دون
 الضمير يمكن ان يكون لدفع الالتباس اذ لو قيل لا استواء
 نسبة الى المستي لم يعلم ان الضمير للوضع لاحتمال كونه للفظ
 فلا دخل لذكر الاسم للفظ في الترجيح المذكور **قوله** ان لا يجيد
 المراد من حيث انه متضمن الاظهر بالنظر الى سوق كلامه
 ان يقال ان لا يجيد الشخص من حيث انه مراد **قوله** وحيث

نقول ما هو من هذا القبيل اه حاصله ان مراد المصنف
 لا يفيد الشخص الا بقرينة انه لا ينتقل من الشخص دون
 القرينة ولا يخفى عند ادنى تامل ان قول المصنف لا يستفاد منه
 التنية ولا يخفى عند ادنى تامل ان قول المصنف لا يستفاد منه
 التنية ولا يخفى عند ادنى تامل ان قول المصنف لا يستفاد منه

فان قد سكت التنية عبارة عن كون عنوان بحث بحيث يدل على الابحاث التي بقرينة بطريق الاجمال بحيث لم يذكر
 يعرف باو في تامل **وقول** التنية عبارة عما تخرج من النظر اما قبل من منه **وقول** التنية عبارة عن اعلام تفصيل
 ما علم مما قبل اجالا **وقول** التنية عبارة عن ابحاث اشبه بتعلق بابحاث بقرينة اسرى **وقول** بعض هذه الاما
 متحدة بالذات والتغاير ليس الا بالاعتبار ويجب ان يفهم فافهم **وقول**

أمّا ما سألنا به الإشارة إلى أن يقال مراد بالثابت في قولنا لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه
 كونه متعلقاً باللفظ من حيث اللفظ لا من حيث المعنى لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه
 لأن معرفة الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه
 مراد بالثابت في قولنا لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه
 لأن معرفة الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه
 مراد بالثابت في قولنا لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه
 لأن معرفة الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه

الوضع إلى المسمى إنما يقوم على ما حققه المحقق الشريف من
 المراد بقول المص لا على ذكره الشارح أو لا يلزم من استواء
 نسبة الوضع إلى خصوصيات المسميات عدم انتقال الذهن
 بدون القرينة إلى خصوصيات تلك المسميات نعم يلزم من استواء
 المذكور عدم الانتقال إلى خصوصية دون أخرى لكن
 يجوز أن يوضع لفظ خصوصية مضبوطة مع استوائ نسبة
 وضعها إليها على وجه تحقق من الواضع مع أن ذلك لا
 يستلزم لا يمنع من انتقال الذهن إلى كل واحد من تلك
 الخصوصيات على الخصوص وما ذكره الشارح مع ملاحظة دليل
 المص يقتضي أن يمنع من هذا الانتقال فافهم **قوله** بمقتضى
 ما وقع من الواضع أراد بما وقع من الواضع الوضع لكل واحد
 فانه حقق فيما سبق أن ما وقع من الوضع لكل واحد
 لا يلزم من العلم بالوضع لكل واحد من الشخص العلم بالوضع
 لشيء من الشخص بخصوصية العلم بأن اللفظ موضوع لكل
 واحد قضية يمكن بها من استعمال اللفظ في أي خصوصية
 كانت من العلم بوضع تلك الخصوصية هذا حاصل ما
 ذكره فيما سبق **قوله** قبل كما يورق تعدد الوضع اه اي

ن محسنة

والمراد بلفظ اللفظ في قولنا لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه
 ان حجاب اللفظ من حيث اللفظ لا من حيث المعنى لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه
 لانه معرفة الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه

والمراد بالثابت في قولنا لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه
 لأن معرفة الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه
 مراد بالثابت في قولنا لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه لا ينفصل عن الرضوخ لغيره معرفة الرضوخ لشخصه

أي كما يورق بين المشترك وما هو من هذا القبيل تعدد
 الوضع في المشترك وحده فيما من هذا القبيل على ما
 نقل عنه قد مر أنه انما كذلك يورق بينهما لزوم تعيين
 المعنى اه وقوله وفي نظره يكون ان يجب عصبان
 مراد القائل بما هو من هذا القبيل ولا يتحقق أن المص لم
 يجعل في هذه الرسالة من هذا القبيل إلا الامور التي
 التي معانيها امور متعددة متعينة ولم يجعل في هذه
 الرسالة المشتقات من هذا القبيل وان جعلها في بعض
 كتب من هذا القبيل على ما نقله الشارح في حاشيته فيما
 سبق عن شرح المختصر **قوله** كيف ولو لم يكن كذلك لم يكن
 شيء من الأفعال والحروف مشتركة كما لو لم يكن في المشترك
 لفظ وضع لطائفة من المعاني بوضع كل ثم لاخرى بذلك
 الوضع لم يكن شيء من الأفعال والحروف مشتركة والثاني
 بيان باطل فان كثير من الأفعال والحروف مشترك على ما
 بين في متن اللفظ والعلوم العربية وأما الملازمة فلانه
 لو كان شيء منها مشتركاً لكان الاشتراك بالطريق المذكور
 ان بان وضع لطائفة من المعاني بوضع كل ثم لاخرى بوضع

ما ذكره المص في هذه الرسالة
 من هذا القبيل هو هو

مراقبة الواحق من الضمير الى كانت مرفوعة وان وعاية له لذكر ذلك اما في الحرف عظامه واما في الفعل فلاق وضع
 وعلته كما حصل اريد ^{انقضاءها كما ذكره} **وضع الفعل** ما رسرره في حاشيته **المشتقات** ^{الكشاف لا تدر}
 المحسن الشرح قدس **وضع الفعل** ما يظهر منه كونه وضع الفعل نوعيا **قوله**
 وفي كلام الشارح ما يظهر منه كونه وضع الفعل نوعيا **قوله**
 والظ ان لفظة ايا عند من جعل ضمير او اللواحق بها قرأين
 المراد من هذا القبيل اى من المشترك الذي ملاحظة المعنى
 فيه لا بخصوصه بل بامر كل ما كان وضع تارة لكل متكلم وقع
 عليه شئ كما في قوله تعالى اياي فاعبدون وتارة لكل
 مخاطب وقع عليه شئ كما في اياك نعبد وتارة لكل
 ما تقدم ذكره كما في قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون ثم
 ان المختار ما ذكره في اياي كونه ايا ضمير او كونه اللواحق
 بها قرأين المراد للدلالة على التكلم والمخاطب والغيبه
 والافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث وان وقع
 فيه اختلافات كثيرة وقوله ولذلك نظائر فاطلبها
 يا الضمير فانه وضع تارة لكل متكلم وقع عليه شئ كما في
 ضمير بني واكرمني وغير ذلك وتارة لكل متكلم اضيف اليه
 شئ كما في ابي واخي وعلمي ومنها جاء الضمير فانه وضع

4

كل ما تقدم ذكره الذي وقع عليه شيء كما في ضربه واكرهه
ومارة كل ما تقدم ذكره الذي اضيف اليه الشيء كما في
ايه واخيه وعلامه قوله ذكره ان الفارق بينه وبين
الشرك اه والخاص انهم ذكروا الفرق وجوها ثلثة
فرد الشارح فيما سبق اثنين منها وابق الوجه الذي نقله
فيما سبق عن سيد المحتج المحققين بقوله ووضحه
وان لم يكن مشتركا اه ولما راس ان ما ذكره الشارح في
رد ذلك الوجه ووجه ذلك الرد غير تمام اراد ان يقول
ما ذكره ليرد عليهم وبذكر الجواب المرضى له عن الاعتراض
على ذلك الوجه فقال ذكر ان الفارق اه وقوله مطلقا
قيد للوضع بقوله ضمنا وقوله صريحا يويد ما ذكرنا
وقوله اذ ليس وضع الفعل لمعانيه صريحا ويكمل ان يكون
كلها قيدا للتعدد فعلى هذا الضمير في قوله اذ قد ينبغي
يحتل الرجوع الى كل من الوضع والتعدد ولا ينافي هذا
الاحتمال قوله اذ ليس وضع الفعل لمعانيه صريحا
فافهم وقوله اذ وضع لجميع المعاني حكم واحد فان يقال
اه لعله اراد بالحكم ما هو في صورة الحكم والافيد القول

في قوله وكانوا انما يريدون قولاً وضع الضمير
 صريحاً في انما فقط صريحاً وضع قبل الوضع وانما كان
 الاطلاق انها بالنظر الى المصداق والضمير نائب
 ان يكون خبراً للموضع ايضاً للاستعداد
 وانه نائب الموضع بالصريح في بعض النسخ
 وانه نائب الموضع بالصريح في بعض النسخ
 وانه نائب الموضع بالصريح في بعض النسخ
 وانه نائب الموضع بالصريح في بعض النسخ

وكذا الحال في الاسم المشتق منه وأما الالفاظ الموضوعية
بوضع العام لمشتق فليس وضعها متقدرا صريحا ولا
مستلزاما لتقدير الوضع صريحا لما خذها لما في كوضع الـ
فقال التي ليست مصادرها مشتركة بالنسبة إلى النسب
المخصوصة هذا ما ذكره في السؤال والجواب ولا يخفى أنه لا
يحتاج إلى التعلقات كما احتاج ما ذكره الشارح **قوله**
أو المراد بتقدير الوضع صريحا في نفس الموضوع أو جريته
والكلام فيه كالكلام فيما قبله والمراد بجوهر الكلمة مادتها
كالضاد أو الراء والباء في ضرب وإنما قال أن قلنا أن
جوهر الكلمة موضوع لما وضعه المشتق منه إشارة إلى وقوع
الخلافا فيه والخلاف عنده عدم وضعه لما وضع له المشتق
منه إن المصدر حيث قال الحق أن جوهر الكلمة لم يضع
لما وضع له المشتق منه أي المصدر فإن مادة ضرب لم
يوضع شيء والالزم فهمه من تلك الحروف على أي وجه كانت
بل الواضح ظاهرا وضع الضرب لذلك الحرف المخصوص بوضع
شخصي ثم وضع حروفها بهذا الترتيب بشرط عروض واحد
من المعينات التي وضعها الخاص أو الاستقبال لذلك
الخاص

المعنى

المعنى أيضا في ضمن الوضع النوع كما وضع في ضمن النسب
المخصوصة مع زمانها **قوله** وهو أن ما هو من هذا القبيل
ليس مشترك أي ليس بمشترك أصلا والاعتداد المذكور
أنما يفيد أن لا يكون مشتركا بالذات ولم يفد عدم مشتركه
بالواسطة **قوله** ولا يبعد أن يقال الحكم بامتراك مثل عصفور
الأخضر في بعد هذا القول فإن تمت انتبه للوضع العام
لموضوع له خاص المصنوس وسيد المحققين ولا يخفى على من
تتبع كثيرهما أنها قابلتان بالاشتراك في الأفعال **قوله**
نينا في تعريف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على المعنى
بلفظ أي تعريف وضع اللفظ لا مطلق الوضع فإن
مطلق الوضع تعيين الشيء للدلالة على معنى بلفظ ولا
المعنى الأعم لو وضع اللفظ فإن المعنى الأعم تعيين اللفظ
المعنى حتى يكون الجاز أيضا موضوعا للمعنى الخاص الذي
هو المعبر **قوله** لأن مقتضى الوضع أن قوله لكن علة
لقوله أنه يدل على المعنى من حيث أنه مراد بنفسه وقوله
لكن مراحمه الأوضاع يجعل المراد مراد علة لقوله لكن
على سبيل التردد وفيه أنه لا مراحمه للأوضاع فيما هو

هذا القليل اذ الوضع واحد فيه والموضوع له متعدد الا ان يقال
 ارادوا جهة الاوضاع الضمنية فان له اوضاعا ضمنية وان
 كان الصريح واحدا على ما ذكره وحقق بنفسه فيما سبق وقوله
 لا لغرض من حيث انه مراد اني حيث انه مراد على سبيل التردد
 بتوحيته قوله لتعيين المعنى المراد فافهم **قوله** تحقيق الجواب
 اه اعلم ان قوله بعد العلم بالوضع ليس واخلا في بيان الالات
 على المعنى بنفسه واللازم الدور في تعريف الوضع بتعيين اللفظ
 للدلالة على المعنى بنفسه فافهم **قوله** بان يحلل بين المعنيين
 نقل بان وضع لفظه اه اشارة الى ان المراد يكون وضع اللفظ
 للمعاني على السوية ان لا يكون تلك المعاني اصلا لبعض
 بان يكون الوضع للثاني لبعض الثاني ناشيا من البعض
 الاول ومناسبة الثاني معه وقوله بان وضع لفظه اه بيان
 التنبؤ والحاصل ان ليس المراد بالوضع على السوية عدم تقار
 المعاني في الوضع اصلا فانه قد يتقدم احد الوضوعين على
 الاخر لزمان وقد يكون احدهما بالنسبة الى طائفة من
 اصل الوضع دون الاخر بل المراد عدم تنوع وضع عن آخر
 بان لا يكون احد الوضوعين لفظا لمناسبة ذلك المعنى الذي
 له اللفظ

كما ان قولنا بان يكون الوضع للمعنى
 اشارة الى بيان التنبؤ من جهة

له الوضع الاخر سواء كان بين المعنيين مناسبة او لا هذا
 وذكر في حاشية على شرح التمهيد ان الاول ان لم
 يفسر الوضع على السوية بان لا يتفاوت افادة اللفظ لها
 بل يفهم جميعا منه على السوية وذلك في المشترك فاني
 الذي ينتقل منه الى المعاني على السوية من غير ترجيح
 منها حتى يحتاج تعيين كل منها الى القرينة ثم قال بقا
 يكون الوضع الثاني لمناسبة المعنى الذي ذلك الوضع
 له للمعنى الذي كان الوضع الاول له ولم يترك الاستعمال
 في المعنى على الاول غير داخل في المشترك ولا في المنقول
 ولا في الحقيقة والحيث انما بان حصر ما تحلل النقل بين
 معني في النقول والحقيقة والحجاز استقراني لا ينافيه
 الاحتمال بل ينافيه الوجود ثم اورد على هذا الجواب ان
 الانعاط في هذا الفن على وجه يشمل ويحتمل ما يمكن ان يقع
 صرح لا يخص بزمان دون زمان ويمكن الوضع الوضع
 هكذا فلو فرض تحققه اصل الكلام **قوله** انه جعل في التو
 ضيح فائدة هذا القيد اخراج اللفظ العام الى اللفظ الخاص
 بالوضع العام للموضوع له الخاص عن التعريف وقوله ولا

وذلك على ما في المتن

وانما عدم دخول في المنقول لعدم وجود اللفظ الاول
 واستحالة افعاله ايضا لعدم دخوله في الحقيقة
 وبما ان تكون اللفظ حقيقة في المعنى

والأصح أن خروج العام أي اللفظ العام بالمعنى المذكور
 عن تعريف التقيع المشترك يتوقف على تخصيص التعدد
 بالتعدد حركيا فلا جرم حمل صاحب التوضيح التعدد
 الواقع في التقيع في تعريف المشترك على التعدد حركيا
 وحمل على التعدد الصريح مكم بزيادة قيد في تعريف المشترك
 الواقع في التقيع بأن أي حكم بأن مراد التقيع بالتعدد
 المطلق في عبارة التعريف التعدد المقيد بالصريح مع
 لا يساعده تعريفات القوم للمشارك إذ لم يوجد في تعريفهم
 قيد الصريح وقوله وتعرفياتهم متساوية أي تعريفاتهم للمشارك
 متساوية للوضع للامور المخصوصة بالوضع العام **قوله**
 أي التقسيم هذه الالفاظ أه غير الأسلوب الذي في المعنى
 حيث قدم ههنا كالمعاني على الالفاظ وعكس ههنا فيكون
 أن يكلف ويقال لما كان وجه التغير بالتقسيم حين كون
 الخير المحذوف الالفاظ أو المعاني أفادة تلك الالفاظ أو
 المعاني إياه أي التقسيم على صريحه وكان الشايع نسبة الالفاظ
 إلى الالفاظ دون المعاني قدم الالفاظ على المعاني وقوله
 التعيمات عطف على هذه الالفاظ أو هذه المعاني وقوله

لا يمتنع من أن يكون اللفظ العام
 في تعريف التقيع المشترك
 متساوية للوضع للامور
 المخصوصة بالوضع العام
 كذا في حق سراج

باب التقيع

الكون

وتكون في العبارة قسما من الفائدة أي أن كانت الفائدة عبارة
 عن المعاني وقوله أو مدلولها أي أن كانت الفائدة عبارة
 عن الالفاظ أو التقسيمات معاني الالفاظ وقوله أو مدلولها
 عطف على الفائدة والضمير في مدلولها راجع إلى الفائدة
 وقوله ولا أشكال في إطلاق التقييم أه جواب عما نشأ
 من قوله أو هذه التقييمات وهو أنه يلزم على هذا إطلاق
 اللفظ المفرد على لفظ التقييم على الأمور المتعددة أي
 التقييمات فاجاب بأنه لا أشكال في إطلاق التقييم على
 ما تعدد أفرادها أي على الأفراد المتعددة لفهوم التقييم أو
 الأشكال في إطلاق اللفظ المفرد على التعدد نفسه لا على
 ما تعدد أفرادها وأيضا وليد يدك على أنه المراد ما قلنا
قوله والتقييم في عرف أرباب التدوين ضم قيوداه وذكر
 أنه ليس في التقييم حكم لا يجب الصورة كما في صورة التقييم
 فهو لا يشبه اشتباها معنويا بالتقسيم المنفصلة وكذا
 بالتقسيم المحلية الشبيهة بالمنفصلة التي موضوعها شخص
 أو كل مسورة أو ما إذا كان موضوعها شخصي كليا غير مسورة
 نحو العدد أما زوج أو فرد فربما يقع الاشتباه فيترك بالجلية

أنه في التقسيم قد يكون الكل وهو ضم قيوداه
 وقد يكون الكل هو تفصيله وكليله لا أفراد
 فتكون كل فردا فيهما منه والمراد هنا
 التقسيم الكلي هو

ان كان الاشتباه في الصورة دون الحقيقة فهو اشتباه لا يشبه اشتباها بمعنى ما بالقضية المنفصلة اذ هي
 مشتبهة على الحكم حقيقة ومبينة على الاشتباه بها ليس الاشتباه اشتباها بمعنى ما بالقضية المنفصلة
 بالمنفصلة التي موضوعها اشتباه او كمال موضوع الاشتباه في الحقيقة التي موضوعها اشتباه لان الموضوع المشترك
 في التقسيم هو المفهوم الكلي لا الشيء من كماله اما عدم الاشتباه بالحقيقة التي موضوعها كمال موضوعها اشتباه
 المستورة على الافراد الحكم المستورة التقسيم
 انما هو لا المفهوم الكلي

حكما باحد الامرين على ما صدق عليه العدول في التقسيم
 مراده بالعدول من موهوم ويعتبر انضمام كل من الامرين اليه
 ليحصل به قسم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة بهذا
 اقول ما ذكر من عدم الحكم في التقسيم والتعريف الاجب
 الصورة دون الحقيقة خلاف ما حققه بعض المحققين في
 شرح التهذيب من ان التعريف مشتق على الحكم حقيقة الا ان
 المقصود من الحكم فيه حصول التصور والقصود من الحكم في
 سائر القضايا حصول التصديق وكذا الحال في التقسيم وكذا
 يرد على قوله وانما اذا كان موضوعها كليا غير مستور انه ان
 قوله ليس في التقسيم حكم الاجب الصورة يستدعي ان لا
 يقع اشتباه معنى بقضية من القضايا اصلا بل الاشتباه
 بآي قضية كانت ليس الاجب الصورة **قوله** اما
 بحسب الصدق او بحسب المفهوم اما الاخص بحسب الصدق
 فظاهر كالانسان بالنسبة الى الحيوان وكالحيوان بالنسبة
 الى الجسم النامي وكالجسم النامي بالنسبة الى الجسم المطلق
 واما الاخص بحسب المفهوم دون الصدق فمما لا ضرورة له
 نسبة الى الدائم فانه اشتباه في الضرورية اخص من الدائم

الاشتباه مشتق على الحكم حقيقة
 الا ان المقصود من الحكم في
 حصول التصور وكذا الحال
 في التقسيم

ان كان الاشتباه في الصورة دون الحقيقة فهو اشتباه لا يشبه اشتباها بمعنى ما بالقضية المنفصلة اذ هي

ان كان الاشتباه في الصورة دون الحقيقة فهو اشتباه لا يشبه اشتباها بمعنى ما بالقضية المنفصلة اذ هي

بحسب الصدق وان حركة الفلك دائمة لا ضرورة له كغيره
 حققوا ان الدائم والضروري متساويان بحسب الصدق
 وان عموم الدائم من الضروري ليس الاجب المفهوم
 فان الدائم للشيء هو الشامل لجميع الازمنة والضروري له
 هو الشامل لجميع الازمنة مع امتناع الانقضاء عنه على ما
 قيل واستدل على تساويهما بحسب الصدق بان الممكن
 لا يعدم الالفة بحسب ابدانها او بواسطة انها تتشبه الى
 ما يجب بذاته ومع وجود العلة يجب وجود المطلق فاما
 الدورام لا يخلو عن الضرورة بمعنى امتناع الانقضاء سواء
 كان ناشيا عن ذات الموضوع او لا قالوا ولو قيدت
 الضرورة بما يكون ناشيا عن ذات الموضوع صح عموم
 الدورام الدائم من الضروري بحسب الصدق وكما رسم الا
 كل للمماثلة بالنسبة الى الحد التام لها فانه متساويان
 بحسب الصدق وان كان الرسم الاكمل اخص من الحد التام
 بحسب المفهوم كالجوهر الناطق الضاحك للانسان بالنسبة
 الى الحيوان الناطق وما سيج من حاطر الفاطر ان التقسيم الى
 الاخص بحسب المفهوم فقط المساوي بحسب الصدق

ان كان الاشتباه في الصورة دون الحقيقة فهو اشتباه لا يشبه اشتباها بمعنى ما بالقضية المنفصلة اذ هي

ان كان الاشتباه في الصورة دون الحقيقة فهو اشتباه لا يشبه اشتباها بمعنى ما بالقضية المنفصلة اذ هي

لا يكون حقيقيا بل يكون اعتباريا لان كلامنا الاقسام لابد
 من اجتماع مع المقسم سواء كان التقسيم حقيقيا او اعتباريا
 وفي التقسيم الحقيقي لابد من المباني بين الاقسام ولا يجزى ان
 المساوي للمقسم يجب الصدق لا يكون مبينا لما يجتمع مع
 المقسم لان المباني للمساوي للشيء لا يجتمع مع ذلك الشيء
 لان كل ما يجتمع مع احد المتساويين يجتمع مع المساوي الاخر
قول لا اجتماع العلم والفعل في ميزان لا يقال كلامنا في اجتماع
 اقسام تقسيم واحد وكل من الفعل والعلم وقع في تقسيم
 غير تقسيم الاخر فان الفعل وقع في التقسيم الثالث والعلم
 وقع في التقسيم الرابع والحاصل ان التقسيمات الواقعة هنا
 سبعة الاول تقسيم مدلول اللفظ الى الكلي والخصي و
 الثاني تقسيم الكلي الى الذات والحادث والنسبة والثالث
 تقسيم النسبة الى المعبرة عن طرف الذات والمعبرة عن طرف
 الحادث والفعل داخل في هذا التقسيم والرابع تقسيم اللفظ
 الذي مدلوله مشحون الى ما يكون وضعه كليا ولا ما يكون وضعه
 شخصا والعلم داخل في هذا التقسيم والخامس تقسيم ما وضعه
 كليا الى ما يكون مدلوله معنى في غيره والا ما لا يكون كذلك

وهذا العلم الحقيقي لابد من المباني

والسادس

والسادس تقسيم ما لا يكون كذلك الى ما يكون القرينة
 في الخطاب ان في الكلام ولا ما يكون في غيره والسادس
 تقسيم ما يكون القرينة في غيره الى ما يكون القرينة حية
 والا ما يكون عقلية لانا نقول كل من الفعل والعلم داخل
 في التقسيم الاول فان الفعل داخل في مدلوله كليا
 العلم داخل في مدلوله شخصي **قول** وان حكم سيد التحقيق
 في حاشي شرح المختصر بان الحصر ما عقلي او استقرائي
 بالاستقراء قوله بالاستقراء متعلق بالحصر المذكور في ضمن
 قوله اما عقلي او استقرائي فان ذلك القول مشتمل
 على الحصر وسمى الشارح القسم الثالث الذي ذكره هنا في
 ما شئت على شرح الكافية حصرا قطعيا وقوله والعقل
 بالفتح المذكور اي بمعنى انه يحكم العقل بحججه ومفهوم القسم
 بالاختصار **قول** وبما ذكرنا عرف ان العبرة اى بما ذكرنا
 في تعريف التقسيم علم ان المعبرة في التقسيم نفس المفهوم
 الكلي المقسم لا افراده لانه علم منه ان المقسم مفهوم كلي وان
 القسم يحصل تقصا من القيد الى المقسم والمنضم الى الشيء فرع
 للمنضم اليه اعني ذلك الشيء وان المجموع المركب من المنضم

والنظم اليه هو القسم فيحصل من هذا المجموع ان المعبر في
التقسيم نفس المفهوم الكلي لا افراده بخلاف القضايا المعبرة
فان المعبر فيها افراد المفهوم والحكم فيها على افراد المفهوم
قوله وان لا حكم في التقسيم قد عرفت ما فيه وقوله ان قوله
منه تحصيل القسم ولا يقتضي اه الظاهر انه علة لقوله و
انه لا حكم في التقسيم حاصله ان العوض من التقسيم يحصل
القسم ولا يقتضي الاجزاء ضم القيد الى المفهوم الكلي المقسم
ولا يقتضي الحكم على ذلك المفهوم باحد القسمين ويجوز
ان يكون علة للمجموع ما عرفت لانه كما يكون علة لعدم الحكم
يكن ان يكون ايضا علة لكون المعبر في التقسيم هو المفهوم
الكلي دون الافراد فافهم وقوله فادخل كلمة كل على
المقسم فحل مفزع على كل من الامرين وان كان تفرعه على
الاول اظهر منه وحاصله انه لما علم ان المعبر في التقسيم
نفس المفهوم لا افراده وانه لا حكم في التقسيم علم ان ادخل
كلمة كل على المقسم فحل لان كلمة كل لا حاطة الافراد و
للدلالة على ان المعبر الافراد فينا في ذلك ودخل كل
على المقسم المعبر فيه المفهوم وايضا بنا في دخوله على مركب

ادخل كل على المقسم المعبر فيه المفهوم
فان المقسم المعبر فيه المفهوم الكلي لا افراده
لان المقسم المعبر فيه المفهوم الكلي لا افراده
فان المقسم المعبر فيه المفهوم الكلي لا افراده
فان المقسم المعبر فيه المفهوم الكلي لا افراده

ادخل كل على المقسم المعبر فيه المفهوم

غير مشتمل على الحكم فان دخوله على ما هو في مقلة الموضوع يقتضي
الحكم على افراده **قوله** كما ان ادخالها على المفرد كذلك اد
بالمفرد في هذه العبارة اعلم ما هو مقتضى الاد وكسرها فان
التعريف انما يكون للمماهية وبالمماهية وقوله وذلك
ترى انه كلما وقع ذلك لمن له شأن اه اشارة الى ان شال
ما هو وقع عن ابن الحاجب في الكافية حيث قال التبع
كل ثمان باعراب سابقة فتخلوا له بان ادخل كل في التعريف
لتكون مانعة التعريف كالمخصوص عليه **قوله** الانتفاء
لازم للمقسم اه يريد انقسام المقسم الى جميع اقسامه لازم
للمقسم والمقسم لازم لكل واحد من اقسامه فالانقسام لازم
لكل واحد من اقسامه فيلزم انقسام كل قسم الى اقسامه ولا
قيمة وايضا يلزم ترتيب تقسيم غير متناهية ولو بالاختيار
والجواب ما ذكره **قوله** وهو غير لازم مثلاً اذا قال الانسان
اما ضاحك بالفعل او غير ضاحك بالفعل فشي من القيد
غير لازم لمفهوم الانسان اذ يمكن ان لا يتصف الانسان
اصلاً بالضحك بالفعل وان يتصف به بل نقول في شيء من
التقييمات الحقيقية لا يمكن ان يكون القيد ان النقصان

الجميع اسم المقسم

فان

٢٠

حفظه عاقله عاقله عاقله
 حفظه عاقله عاقله عاقله
 حفظه عاقله عاقله عاقله

75.

قال وكتبه المدا واللفظ هنا اللفظ
الموضوع انتم الى القسم الاسم
والفعل والحرف في اسمها

五

ومقابلته قوله او نسبة بينهما وقوله الا ان يكون لا باسياتي
 اراد باسياتي قوله ولا يخفى انه لو اراد بقوله او نسبة او نسبة
 لم يتشكل بالفعل ايضا **قوله** وايضا في كلية النسبة وكذا
 المركب منها نظر اي المركب من النسبة اي المركب الداخلي
 فيه النسبة يريد انه ان اتى النسبة في قول المص او نسبة
 بينهما على ظاهرها فحق كغيرها نظر لانها جزئية وان اول ذلك
 القول بقولنا او و نسبة او اول بالمركب من النسبة وغيره
 فحق ايضا نظر لادخول النسبة التي هي جزئية فيه ولا يخفى
 ان المانح ايراد هذا النظر عند قول المص او نسبة بينهما
قوله لانه لا يقابل المدلول الكلي بهذا المعنى المدلول
 الشخص فانها يجتمعان في شئ واحد وهو مدلول الفعل
 فانه باعتبار بعض اقسامه على الحد كلفي وباعتبار بعض
 آخره على النسبة الى فاعل معين جزئي وقوله وايضا لا يصح
 عطف على قوله فلا يصح ولا يخفى ان المناسب ان يقول ايضا
 لا يصح قوله وهو المصدر او لا محل في قوله او حدث اذ لا يخفى
 ان قسام المدلول الكلي الحد بل المحلل في قوله وهو المصدر
 او يشبه من تعريف المصدر باللفظ الموضوع الذي مدلوله

لا يشبه من تعريف المصدر باللفظ الموضوع الذي مدلوله

الموقع

الموضوع لحدوث ولا يخفى ان هذا التعريف غير جامع لجميع افراد
 المصدر اذ بعض المصادر مدلوله الحد مع امر زائد كالنكاح
 المذكورة وقوله ويمكن ان يدفع المرة اي السؤال بالمرّة
 على سبيل المسامحة وكذا قوله وما هو المرّة فبني على المسامحة
 اي ما هو المرّة وقوله وجعل النجاة اياها اسما مبني على
 المسامحة جواب عن سؤال المقدر وهو انه كيف يكون
 المرة لفظتين مع ان النجاة جعلوها اسما فالاسم قسما
 اللفظ المعروف فاجاب بان ذلك الجعل مبني على المسامحة
 لا شراك المرة والاسم في الاحكام وكذا الضمير بكسر الصاد
 للشيء لفظتان احدهما للحدث ولاخر كسر حركة الضاد وبعض
 النوعية **قوله** واما المدلول الوضعي الاعم اي الاعم من
 ان يكون موضوعا له او لا عطف على قوله اما الموضوع له
 فالمراد بالمدلول الوضعي الناشئ من الوضع سواء كان موضوعا
 له او لا سواء كان المدلول الغير الموضوع له تفضيلا او التزاميا
 وقوله فيدخل الفعل والاشتقاق فيما مدلوله ذات فيما مدلوله
 حدث فان الذات مدلول التزامي للفعل تفضيلا للاشتقاق
 والحدث مدلول تفضيلي لهما لكن لا يخفى ان كون الذات مدلولاً

ومنع الاستدلال به كون الضمير لفظاً مستنداً
 مستنداً بان لا يجوز ان يكون كلمة موضوعاً له
 النوعية مصدر هذا الفعل السامك ولو قال
 فبني لفظ كلام الخ ١٢

مع ان المصطلح كلاً منها ما خلا
 فيما مدلول النسبة بينهما

٢٠

فان تقوم الكلام والاول
 الحاد له ذات او له لا
 فان اوله له نسبة بينهما
 من اوله

تلك الاجزاء بكلمة اما وحوالة وكل من اجزاء المنفصلة
 قضية يحتاج الى حذف لفظ المدلول ثلاث مرات من اجزاء
 المنفصلة **قوله** ويحوج كاقيل الى حرف الضمير عن الظاهر
 في حاجة الى حرف الضمير عن الظاهر بحث بل يتم ذلك بحذف
 المضاف على اسم الجنس وتقابل ما سياتي اي وهو مدلول
 اسم الجنس وكذا فيما بعده والظاهر ان من في قوله من قوله
 بيان للموضع ويحتمل ان يجعل كلمة في في مواضع بمعنى يجعل
 من قوله بدلا من في مواضع **قوله** اي ذات غير حدث
 ولا نسبة بينهما فيه انه لا حاجة الى التقييد بكونه غير نسبة بينهما
 فان الذات بالمعنى المذكور اعني المستقل بالمفهومية لا
 يصدق على النسبة فان المراد بالاستقلال بالمفهومية على ما ذكره
 في تمثيل الحاشية المفهوم المحوطة بالذات اي الذي لا يكون
 ملاحظة له للملاحظة امر اخر ولا يحق ان النسبة التي للملاحظة
 الطرفين على ما صرح به قدس سره في ذلك المقام في ذلك
 الكلام بعينه الا ان يؤول النسبة في قول المصنف باحوالها
 الذين سيذكرها التارخ هناك من كون المراد بالنسبة
 المركب من الذات والحادث او امر اذا نسبة منه لكن الكلام

لنخص منه اقسامها على
 نسبة قضية

وذكر قدس سره ان المراد بالذات
 الامرات لم ينسب

بعد

بعد لا يخلو عن شيء فانهم **قوله** يرد عليه ما افيد انه يقو
 انه اعلم ان المفيد فسر الذات بالليس بحدث ولا نسبة ثم
 قال واعلم ان القسم الاول من الاول لا يتعين على ما ذكرناه
 اليه الا بالقسم الثالث منه مع ان ذلك اي القسم الثالث
 ايضا لا يتعين الا بالقسم الاول منه فعلم مما ذكره بقوله
 واعلم انه يرد على التارخ مثل ما يرد على ما افيد غاية الا
 ان القسم الاول فيما افيد عبارة عن الذات فقط وفيما
 قرره التارخ عبارة عن الذات مع القيدين اللذين ذكر
 ذكرهما ولا يخفى ان المجموع المركب من القيد والقيدين اللذين
 كورين يتوقف تعقله على تعقل النسبة بينهما كما يتوقف تعقل
 النسبة بينهما اي بين الذات والحادث على تعقل الذات
قوله قال الشيخ ابن الحبيب يجب احراج المعارف عنه
 على عرضه من نقل كلام الشيخ الاشارة الى ما في تفسير
 صاحب الفصل لاسم الجنس من عدم مانعية عن دخول
 الاسماء الموضوعية بالوضع العام للموضوع له الحق الخاص
 من الضامير واسماء الاشارة والوصولات فانها ايضا
 معقولة على شيء وعلى كل ما اشبهه فلا بد من زيادة قيد

١٢

الف

توحيده المصدر المستنبط من هذا التقسيم لم يكتفِ ابن
المجايب في تعريف المصدر باسم الحدث وذا قيد الجارية
على الفعل على اسم الحدث لأخرج تلك الأسماء عن تعريف
المصدر لأنها هم فسر الاسم الجارى على الفعل بالذي يكون
بعد اشتقاق الفعل منه مفعولا مطلقا للتأكيد والنحو
أو العدو ولا اشتقاق من أسماء المصادور على ما قرئ قوله
وجعلناهم أئمة قيد الجارى على الفعل لأخرج مثل العالمية
أراد مثل العالمية اللفظ الدال على الحاصل بالمصدر فإنه
لا اشتقاق منه بل الاشتقاق إنما هو من المصدر **قوله**

البقي التواو واسماء المصاوير بعد الاخرية اه في انه لو
 القدر الاول ايضا بقي اسماء المصاوير بعد اخر اجزا
 عن تعريف المصدر بقيد الجار على الفعل واسطة لانها
 لا تدخل في تعريف اسم الجنس لانها لا يصدر عن غير ان ذلك

الغير فعلى هذا الايصاف تعريف المصدر على اسماء المصادر
 المرادفة للمصادر فافهم مقوله ولذا قال الشيخ ابن الحاجب
 اى ولاجل ورود السؤال باسماء المصادر المذكورة على
 تعريف المصدر المستنبط من هذا التقسيم لم يكتب ابن
 الحاجب في تعريف المصدر باسم الحدث وذاو قيد الجار
 على الفعل على اسم الحدث لاجراج تلك الاسماء عن تعريف
 المصدر لانهم فسروا الاسم الجارى على الفعل بالذي يكون
 بعد اشتقاق الفعل منه مفعولا مطلقا للتاكيد والنحو
 او العدد والاشتقاق من اسماء المصادر على ما قرروا
 وجعلهم الائمة قيد الجارى على الفعل لاجراج مثل العالمية
 اراو مثل العالمية للفظ الدال على الحاصل بالمصدر فانه

الحديث الاول في التفسير
الحديث الثاني في التفسير
الحديث الثالث في التفسير
الحديث الرابع في التفسير
الحديث الخامس في التفسير

ذات غير حدث بالتفسير الاول للحديث لانه لا يصدق على مد
لولا انه اشتق من لفظة الذي هو المصدر اسم لصفة كما اقر
به نفسه وعدم دخولها في البواقي ظاهرا ووجه تخصيص بقا
الواسطة بالتفسيرين الآخرين لان يقال خصص التعرض
لبقاء الواسطة بالتفسيرين الآخرين لان الواسطة على نيك
التفسيرين اكثر لبقاء مثل السواد واسماء المصادر واسطة
بخلاف التفسير الاول فان الواسطة هناك اسماء الصبا
لا غير فتأمل **قول** فاللزام على تقدير ان يراد بالكلية اعم
احد الامرين من دخول علم الجنس تحت اسم الجنس وكونه
واسطة بين اقسام ما مدلوله كلفي وذلك لانه لو اريد
بالكلية اعم من ان يكون مع اعتبار المعلومات او لا فان اريد
بالذات ايضا اعم من ان يكون مع اعتبار المعلومات او لا
يلزم دخول علم الجنس فيما مدلوله كلفي هو الذات فيلزم دخوله
تحت اسم الجنس فلا يصح الفرق الآتي فيما بعد بين اسم الجنس
وعلم الجنس وان اريد الذات مجردا عن اعتبار المعلومات
يلزم كون علم الجنس واسطة بين اقسام ما مدلوله كلفي
قول من حيث انه مقيد به اي بالحدث على وجه من الوجوه

المعبرة

الحديث السادس في التفسير
الحديث السابع في التفسير
الحديث الثامن في التفسير
الحديث التاسع في التفسير
الحديث العاشر في التفسير

المعبرة في معاني الاسماء المشتقة وتلك الوجوه كالقيام
بالذات على وجه الحدث في اسم الفاعل وكالوقوع على الذات
في اسم المفعول وكالقيام بالذات على وجه الثبوت في الصفة
المشتقة وكالقيام على وجه الزيادة على الغير في اسم التفصيل
وقوله واما بان يؤخذ الحدث من حيث انه منسوب الى غيره
نسبة تامة خبرية او انشائية كما في الافعال لا يخفى ان الالف
يقول المص ان نسبة بينهما حيث جعل مقسم الفعل والمشتق
الذي مدلوله نسبة سواء بقى النسبة على ظاهرها او جعل الالف
بما المركب من الذات والحدث كما يستفاد من كلامه قدس سره
او يكون بتقدير المضاف اي ذو نسبة على ما سيجي في كلام الشارح
في دفع الاشكال بالفعل ان يذكر في شق المشتقات ايضا
النسبة بان يقول وذلك بان يؤخذ غير الحدث من حيث
ينسب اليه الحدث على وجهه الا انه غير الكلام الى ما ذكره
تبيينه ان النسبة في المشتقات تقييدية وليست تامة **قول**
واعترفيه وفي الحديث قيد الوحدة الظاهر بالنظر الى ما قبله
وما بعده اعبر ما مضى معلوم معطوف على محال يكون حلقه
ما يستفاد من كلامه قدس سره مع ان قيد الوحدة فيها

ان

وهو كقولنا قدس سره

منصوص في كلام قدس سره حيث قال اما حدث وحده ولنا
 غيره وحده ويكون ان يجاب عنه بوجهين احدهما ان تجعل
 الاستفادة المذكورة المتعلقة بقيد الوحدة ناظرة الى قوله
 ليكون مقابلين للثالث وثانيهما ان قيد الحدث بالوجود
 وان كان منصوفا في كلام قدس سره الا ان قيد الذات
 بما يطبق الاستفادة باعتبار ان فهم الذات من غير الحدث
 بطريق الاستفادة فيكون اعتبار قيد الوحدة في المجموع
 من حيث المجموع بطريق الاستفادة فانهم **قول** حتى يبر
 فيه تغاير قسم عقل اي تغايره للاقسام المحققة المذكورة
 كتركيب من الذات والحدث غير مشتمل على النسبة ومشتل
 على النسبة لا على وجه يعبر فيه شيء من المشتق والفعل
 بهذا قوله وكون المفهوم المذكور اعطف على تغاير قسم عقل
 اعطف الخاص على العام فانهم وقوله ولا يكثر فيه
 اعطف على الجملة الاسمية اعني قوله المقصود نوع ضبط
 لا على قوله لا يخرج او لا يصدق على ما يظهر في بالرائي
 يظهر بالتأمل الصادق والذوق السليم وقوله لا يكون
 من ذلك القسم اي في الواقع وحاصل كلام الشارح بيان

ان في المحرر

مراده قدس سره بقوله والمقصود نوع ضبط للماهيات لا لظاهر
 لا المحرر العقل يعني ان المقصود نوع ضبط لاهل الضبط
 لجميع الوجوه وادراك ذلك النوع ان لا يصدق شيء من تلك
 الاقسام المذكورة في الواقع على غير ذلك القسم ولا يبر
 هذا المقصود مجرد احتمال ان يصدق شيء من تلك المقسم
 على غير القسم ولا خروج قسم متحقق في الواقع عن التقسيم
 كخروج بعض اسما المصادرة على ما علم فيما سبق فلا يبر
 ما افيد لكن لا يخفى على المنص ان الظاهر من قوله قدس سره
 لا المحرر العقل ان المحرر الاستقراء تام والحل على ان المحرر
 الاستقراء المتقومات الاقسام فيما ذكر من الاقسام تام
 تخلف في عبارة قدس سره **قول** بخلاف الفعل فان التزام
 المرفوع به اه فيه ان ربط الفعل بالمرفوع المذكور قبله متبادر
 قد يكون من قبيل ربط حال الشيء به كما في زيد ضرب فان
 الضمير المستتر في ضرب عبارة عن نفس زيد وقد يكون من قبيل
 ربط حال متعلق الشيء به كما في زيد ضرب ابوه فيمكن ان يكون
 التزام المرفوع بالفعل للفرق بين الربطين في المادة المذكورة
 كورة ومقاس المادة التي لم يتقدم عليه المرفوع فيها عليها

على ان التزام الرفع بالاشتقاق للفرق المذكور لا ينافي
اعتبار نسبة في مفهومها متوقفة على تعقل هذا المذكور بل يكون
واعلم الجميع ما ذكرنا قال وبعد فيما تروى لا بد له من قاطع **قوله**
من الحذف من متقوم من حدث ونسبة فيه ان المركب من الحدث
والنسبة ليس بحدث وذلك ظاهر فكيف يحكم بتركب الفضل
من الحدث والنسبة بل الوجه ان يجعل الفيضان عبارة عن
السيلان المنسوب الى الما بحيث يكون النسبة خارجة وتعمل
لهذا امر بالتأمل **قوله** والمعنى وذلك اما معتبرتها
راجع الى النسبة في قول المص اول نسبة ولا يلزم ان يكون
للنسبة نسبة لان مرجع الضمير وان كان لفظ النسبة الآتية
المراد بتلك النسبة اما ذنوبه على ما حققه الشارح واما
المركب من الذات والحدث على ما يستفاد من كلامه **قوله**
لكنه محصور فيما فيه الذات اي بحسب الاستواء
على ما يفسر عنه ما سيذكره في الفصل قوله لكن ينبغي ان يجعل
ساحته او الراس ذات ما ينسب اليه الى فيقول معنى الكلام
المذكور على سبيل المساحة ان الالهي مشتمل على ذي منسوب
الى ذات ما او نحو ذلك **قوله** اذا اشتقاق ان تأخذه

قال

هذا هو المقصود من الاشتقاق

قال قدس سره في حاشية شرح التلخيص الاشتقاق قال
صواعق مخصوص ان الاخذ المذكور فان اعتبرناه من انما
عن الواضع احتجنا الى العلم به ان الاشتقاق الذي هو
مخصوص او الى العلم بالعلم الخاص لا الى العلم فاجتهد في
تحديد بحسب العلم كما قال الميداني هو ان تجد بين اللفظين
تناسبا في المعنى والتركيب فتعرف ان تروا احدهما الى الآخر
واخذة منه وان اعتبرناه من حيث يحتاج اخذنا الى علم
عرفناه باعتبار العمل فتقول هو ان تأخذ هذا كلامه **قوله**
وقد يكتفي بنسبة الحروف في المخرج من غير اشتراط اما
الحروف اي تمام حروف المشتق منه في المشتق لعل قوله
من غير اشتراط تمام الحروف بتركب التفسير لقوله قد يكتفي
بنسبة الحروف في المخرج والا فلاكتفاء بنسبة الحروف
في المخرج يستدعي عدم اشتراط الاتيان بحرف من حروف
المشتق منه في المشتق فضلا عن تمام الحروف **قوله** الا
على مذهب يستفاد من ظاهر كلام المص انه مستثنى من الغير
اعني قوله لا يصح بيان اه وتوله ولا المقابلة اه ولعل المراد
بذلك المذهب مذهب من يزعم في تعريف الاشتقاق التفسير

عطف على خبر العلم به ان الاشتقاق الذي هو
مخصوص او الى العلم بالعلم الخاص لا الى العلم فاجتهد في
تحديد بحسب العلم كما قال الميداني هو ان تجد بين اللفظين
تناسبا في المعنى والتركيب فتعرف ان تروا احدهما الى الآخر
واخذة منه وان اعتبرناه من حيث يحتاج اخذنا الى علم

قوله وقد يكتفي بنسبة الحروف في المخرج من غير اشتراط اما
الحروف اي تمام حروف المشتق منه في المشتق لعل قوله
من غير اشتراط تمام الحروف بتركب التفسير لقوله قد يكتفي
بنسبة الحروف في المخرج والا فلاكتفاء بنسبة الحروف
في المخرج يستدعي عدم اشتراط الاتيان بحرف من حروف
المشتق منه في المشتق فضلا عن تمام الحروف **قوله** الا
على مذهب يستفاد من ظاهر كلام المص انه مستثنى من الغير
اعني قوله لا يصح بيان اه وتوله ولا المقابلة اه ولعل المراد
بذلك المذهب مذهب من يزعم في تعريف الاشتقاق التفسير

في المعنى يخرج من مقتضى المشتق **قوله** تأنيها انه يقتض
 البيان اي بيان المصدر الاسم المشتق باذكر وقوله للفظ
 للتلفظ به متعلق بقوله المشتق والضمير في ما راجع الى قوله
 لا حول ولا قوة الا بالله عطف على قوله والضمير في
 كالبسملة المشتقة من بسم الله للتلفظ به والحمد لله من
 الحمد لله للتلفظ به والتعليق المشتق من جعل الله على محمد
 للتلفظ به وقوله قال العلامة الثاني اه تأنييد لقوله
 الا ان يقال **قوله** اذ ليس فيه الموافقة في المعنى ولا الال
 اشتغال على جميع الحروف الاصول مع اشتراط الاول في الال
 الاصغر والثاني في الصغير **قوله** وثالثها انه اي بيان المعنى
 الاسم المشتق بما ذكره بعد اى بيان تخصيص المشتق بالاشتغال
 الاصغر يقتض وقوله مما يكون معنى الاصل معتبرا في اخذه
 اس من مشتق يكون معنى المشتق منه معتبرا في اخذه
 من المشتق منه وقوله لترجيح التسمية متعلق بمعتبر قوله
 لا لا اعتبار بالمعنى اي معنى الاصل المشتق عطف على قوله ترجيح
 وقوله فان الله اخذ من الاله اي اشتق منه ويجعل الال
 مشتقا من مصدر الال فيكون معنى اخذه من الال ملاحظة

الاباء وقوله

بعد تخصيصه

قوله فان الله اخذ من الاله اي اشتق منه ويجعل الال مشتقا من مصدر الال فيكون معنى اخذه من الال ملاحظة

معنى ال فيه اقول يكون دفع الاشتقاق بلفظ الله وثالثها
 بان يقال المراد بالنسبة العبرة من طرف الذات اعني
 ان يكون نسبة الحدث الى الذات ليكون معنى المشتق
 منه ثابتا للمشتق او ليكون مرعجا لتسمية **قوله**
 قال المص في شرح مختصر المشتق قد يطر وكاسما لعل
 اه المقصود من نقل كلام شرح المختصر تايد القصد المذكور
 وقوله كاسماء الفاعلين قال قدس سره يعني ان نواء
 يقع اللام ليشمل اسم المفعول على سبيل التغليب حاله
 ان لفظ الفاعلين بالتثنية تغليب الفاعل على المفعول
 كالقمرين تغليب القمر على الشمس وكيت شعري ما للمع
 من التغليب بصيغة الجمع بان يغلب احد الجانبين اعني
 جنس اسم الفاعل وجنس اسم المفعول على الاخر اما على
 اشتراكهما في المشتق منه كما في قوله تعالى وكانت من
 حيث غلب مكان احد الجانبين من الذكور والاناث
 على الاخر بمطابقة اشتراكهما في معنى القنوط فلهذا غلب اسم
 الفاعل على اسم المفعول بمطابقة اشتراكهما في الفعل الذي
 هو مبتداء اشتقاقهما مع ان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول

وقوله كاسماء الفاعلين قال قدس سره يعني ان نواء يقع اللام ليشمل اسم المفعول على سبيل التغليب حاله ان لفظ الفاعلين بالتثنية تغليب الفاعل على المفعول كالقمرين تغليب القمر على الشمس وكيت شعري ما للمع من التغليب بصيغة الجمع بان يغلب احد الجانبين اعني جنس اسم الفاعل وجنس اسم المفعول على الاخر اما على اشتراكهما في المشتق منه كما في قوله تعالى وكانت من حيث غلب مكان احد الجانبين من الذكور والاناث على الاخر بمطابقة اشتراكهما في معنى القنوط فلهذا غلب اسم الفاعل على اسم المفعول بمطابقة اشتراكهما في الفعل الذي هو مبتداء اشتقاقهما مع ان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول

فاعتبار الصفة في احدهما صحيح وفي الاخر مخرج للتسبب
انتهى كلامه قدس سره وقد اتضح منه مفهوم كلام المصنف
شرح المختصر المنقول عنه بهذا **قول** ليس المراد بقوله ذات ما
اي بقول شارح المختصر والمراد ذات ما باعتبار نسبة اليها
وقوله هذا اي هذا كلام العلامة في شرح المختصر **قول** وعلى
هذا ينبغي ان يؤخذ ما نقلناه اه حاصل التأويل ان المراد
بامر ما في قوله لموصوفية ام ما امر مبهم اما في غاية الابهام
كأن في الصفات او مع نوع تعيين كأن في اسمي الزمان و
المكان والالة فان القتل مثلا ليس شيئا ما وقع فيه القتل
بل الزمان الذي وقع فيه القتل او المكان الذي وقع فيه
القتل وكذا الفتح ليس شيئا ما يقع به الفتح والاشغال
فالفتح بل الة يقع به الفتح وقوله في مخالف منصوص معطف
على محض وقوله ولعل صاحب التقيع يتبع فيه الظاهر اي ظاهر
كلام الامام في الحصول من غير تأويل **قول** خوفا مفعول للشي
لا للشي والاشغال اكثار الكلام والسأمة الملالة كذا في
القاموس **قول** منقوض بعض المصادر المتقوم من نسبة
حدث الى ذات كالفيزان المذكور فيما سبق الا ان يؤخذ

لعل كون ما ذكره تأويلا باعتبار المعنى المتبادر
من امر ما فان المتبادر منه امر في غاية الابهام
لا باعتبار المعنى الموضوع لانه لا يمكن ان
امر ما موضوع لامر مبهم عم حر ان يكون
الابهام في الغاية او مع نوع تعيين
منه رحمه الله

مثلا

المفهم

القسم كما عرفت بان يقال القسم ذو نسبة لا يكون حدثا بهذا
وتقد عرفت مما ذكرنا سابقا الجواب عن هذا النقض هو
بوجهين احدهما فتذكر **قول** اذا استحدثت به الحكم متعلق
بقوله بعث واشترت وضمير راجع الى كل واحد من
بعث واشترت والمراد باستحدث الحكم ايجاده وانشاء
والمراد بالحكم البيع والشراء والتقييد باستحداث الحكم بهما
اخترنا زمانا اذا استعملنا الاخبار كما اذا بعث شيئا واشترت
ثم حكمت بانى بعثت الشيء الفلاني او اشترت فانه لا يبرهن
شيئا منهما عن الزمان بخلاف نعم وبئس فانها لا يستعملان
الا مقربين عن الزمان لانشاء المدح والذم **قول** انب
بهذا العرض من جعله من العراء فان القصص مما نقل
عن المعص في القوائد الغياثية ان كان واشكاله كانت
في الاصل شتملة على الحدث ثم جردت في الاستعمال عنه
ونعم وبئس وامثالهما كانت في الاصل شتملة على الزمان
ثم جردت في الاستعمال عنه وهذا المعنى التجريد هو معنى التوقيف
لامع العراء فان العراء عن الشيء قد يخلو عنه وخلو شيء
لا يقتضي سبق وجود الشيء الثاني في الاول على ما لا يخفى

منه رحمه الله

وارتكاب هذا التكلف متبداً عطفاً عليه قوله وجعل قوله
واخراجاً وجبره قوله لان نظري في الالفاظ انفسها **قوله**
وهذا التأويل اقرب الى الضبط مما هو ظاهر حالها ارد
بالتأويل التكلف المذكور الذي هو جعلها في اصل وضعها
والآلة على الحدوث ثم جعل تلك الدلالة في الاستعمال واد
بظاهر حالها الى الحالة التي هي الآن عليها من خلوصها عن الحدوث
ومشابهتها للحروف في ان معانيها توافق معاني الحروف
في عدم صلاحية الاخبار بها ووجدنا وقوله لشاركتها في
الافعال في الاحكام على قوله اقرب وحاصل كلامه
ان ما ذكرنا من التكلف اقرب الى الضبط اذ لا محالة يجب
ادخالها في الافعال لشاركتها اياها في الاحكام فجعلنا
الافعال متمثلة على الحدوث اكثر من الآن وبعضها في الأصل
اقرب لضبط الافعال من تقسيمها الى قسمين احدهما متمثل
على الحدوث وهو الاكثر ثانياً ما يخلو عن الحدوث ثانياً
الحروف هذا ويمكن ان يقال مراده ان هذا التكلف اقرب
لضبط الحروف مما هو ظاهر حالها التي هي موافقة معانيها
لمعاني الحروف فان تلك الحال تقتضي ادخالها في الحروف

الآن

الآن ج ينتشر ضبط الحروف اذ يلزم تقسيمها الى القسمين
قسم يشترك الافعال في الاحكام وقسم غير ذلك **قوله**
وهذا انما ظهر ان ما ذكرناه انما يذكرنا من انهم يحكون عليها
احكام الافعال دون الحروف فظهر ان ما ذكرناه انما يذكرنا
لان المقصود يكون نظريهم في الالفاظ انفسها ان الالفاظ
هي المقصودة بالاحكام ولا ينافي جريان الاحكام عليها
بملاحظة المعاني فبعلمهم الافعال الناقصة مشاركة
الافعال في الاحكام فكذلك ما ذكرناه فافهم **قوله** كشيء واحد
يختلف الفعل فان النسبة في الفعل متفرجة مع باقي ما
اعتبر في مفهومه الامتراج المذكور وكذلك مجموع مفهوم
المطابق لا يقع محكوماً عليه ولا محكوماً به بل انما يحكم
باعتبار معناه التضمني اعني الحدوث **قوله** عدم دلالة
الفعل على النسبة بدون ذكر الذات مني على مذهب من
قال بان مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعاني اما على
مذهب من يقول بان مدلوله النسبة الى فاعل ما يفعل
يترك على النسبة بنفسه من غير انضمام الذات معه على ما
به الشارح في بعض تعليقاته في النحو والمفهوم ما ذكره الشارح

بيت

في التبيين السابق ان المختار عنده كون مدلوله النسبة
الى الفاعل المعين وكذا ما ذكره بقوله الا ان يقال بان
تفهم اجالا اه يشتر بان مدلوله النسبة الى الفاعل المعين
فانها هي المفهوم اجالا من مجرد الفعل بدون ذكر الذات
وحاصل ما ذكره بقوله الا ان يقال بان النسبة تنزلها
اه ان النسبة الى الفاعل المعين وان لم تفهم تفصيلا من
جود الفعل بدون الفاعل الا انها تفهم اجالا من مجرد
بسبب العلم بوضع الفعل للنسبة الى الفاعل المخصوص مع
سائر الاقوال وفهم المعنى المطابق يعبر على وجه يقتضيه
العلم بالوضع والعلم بالوضع اقتضى الفهم الاجالي للنسبة
الى الفاعل المعين فافهم **قوله** لكونه المدلول المطابق
للمادة كون الحدث مدلولاً لمطابقها للمادة انما يتم اذا كان
جوهر الكلمة موضوعاً للموضع المشتق منه وذلك غير
ظاهر على ما اشار اليه فيما ذكر في التبيين السابق وايضا
القياس على فهم معنى زيد في زيد قائم قبل فهم مجموع المعنى
لا يخلو عن شيء فان زيدا كلمة تامة بخلاف المادة فانها
بعض كلمة والحكم الثابت لكل كلمة لا يلزم ان تثبت بعضها

ثم

قوله ثم اقول الدلالة اه اشارة الى جواب الاشكال
بفهم الزمان من الهيئته بدون افهم المجموع المركب منه
ومن النسبة عنها وحاصله الفرق بين فهم المعنى التضيئي
بدون فهم المعنى المطابق وبين الدلالة التضيئية بدون
المطابقة وفيما نحن فيه وان فهم المعنى التضيئي بدون
فهم المعنى المطابق لكن لم يحقق الدلالة التضيئية بدون
المطابقة فان الدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم
العلم بشيء اخر والهيئته تنصف بالحيثيات بحيث يلزم من
العلم بها العلم بالزمان وبحيث يلزم من العلم بها العلم
المجموع فان العلم بالثاني بواسطة الذات وذكره فان
الاحتياج الى الوسطة لا ينافي الدلالة ويمكن ان يجاب
ايضا عن الاشكال بما ذكره بقوله الا ان يقال فافهم **قوله**
ولا يخفى ان تعريف العلم لا يتناول اعلام الاجناس يمكن
ان يوجه كلام المص بحيث لا يرد عليه النقض باعلام الاجناس
بان يقال مراده بالشخص في قول اللفظ مدلوله اما كلي او
شخص المعين سواء كان المعين جزئيا حقيقيا او كلياً
ويكون المراد بالكلية في مقابلة ما ليس بمعين فافهم **قوله**

فلا بد ان يقال المرف هو قسم العلم فيه انه على ذلك التقدير
يرتق علم الجنس واسطة بين اقسام اللفظ الموضوع او علم
دخوله فيما عد العلم ظاهر في هذه الرسالة **قول** فينبغي
بعض الاعتراضات السالفة ثم اننا ان تعرفنا العلم
لا يتناول اعلام الاجناس مع ان الحاجة جعلوا اللفظ العلم
لفهوم شامل لها وظهر ما ذكر في بحث المصدر انه ان اريد
بالذات في تعريف اسم الجنس مطلق الذات سواء اعتبر
مع التعيين او لا يلزم دخول علم الجنس فلما يصح قوله فيما
بعد انه علم مكسب الفرق بين اسم الجنس ومنها ما ذكر في
بحث اسم الجنس ان جعل المرف قسما من اسم الجنس يبا
في ما سياتي من انه علم من التقسيم الفرق بين العلم
وعلم الجنس فان بيان قسم منه لا ينبغ في الفرق بينهما
قول داخل في اسم الجنس لعله اراد باسم الجنس ما يشمل
المصدر اي اسم الجنس باصطلاح الحاجة لا بمعنى التذكير
المص فان بعض ما هو مغرور في اصل وضع من اسماء
الافعال موضوع الحدث فكيف يدخل في اسم الجنس المفعول
الذي ذكره المص ويؤيد ما ذكرنا انه اعترض على المص فيما سبق

بحر وجع المصدر عن تعريفه لاسم الجنس مع انه داخل في اسم
الجنس **قول** انما قدم في التقسيم اه يريد ان المص
قدم ما وضعه كلي في التقسيم الا انه قوله قال وضع اما
كلي او شخص ليوافق هذا التقسيم للتقسيم السابق اعني
قوله اللفظ مدلوله اما كلي او شخص فيكون القسم
الاول شتملا على عنوان الكلية وان كان الموصوف
بالكلية هنا الوضع وهناك الموضع له وان كان
بيان القسم الثاني هناك شتملا على القسم الاول هنا
واراد بالبيان في قوله واخر في البيان قوله الثاني علم
والاول مدلوله اما معنى في غيره اه وحاصله انه اخر في
البيان مع ان الاول بتقديره في التقسيم بتقديره في البيان
ايضا كما يشاء عن التباين بين القسم الثاني اعني ما وضعه
شخص وبين بيانه وهو الحكم عليه بانه علم لكن لا يخفى ان ما
يحتاج منه هنا وقع فيه في بيان قسمي التقسيم الاول فانهم قد
ليكون الاشتغال اليه تبصير التوجه واراد بالغير في قوله
توزيع الخاط عن الغير القسم الثاني اعني العلم **قول** والنتيجة
حقيقة فيما قصده المص اه يعني ان قول المص تبصير

فقد راعى الكلام ليكون هو الاشتغال
بمتوهمه اليه

في بيان ان كل ما هو
في غير المص

بانضمام ذلك الغير اليه حقيقة فيما قصده المص من كون
اصل التعيين بالغير وعدم حدوث التعيين بدونه يستلزم
قوله بتعيين بانضمام ذلك الغير بمعنى انه يزيد التعيين بذلك
الانضمام بنوع يجوز وهو ذكر العام اعني مطلق التعيين و
ارادة الخاص وهو التعيين الزائد والفاظ التعريفات تحمل
على معانيها الحقيقية ولذا فسرنا كلام المص بما ذكرنا ثم قال **قوله**
تصور بانضمام الغير لكان اظهر لان التعيين اعم من
التعيين في الخارج والتعيين في نظر العقل اعني التصور
والمراد بالمعنى الثاني ولا يخفى ان العبارة المص المصروفة في ذلك
المراد اظهر **قوله** فان قلت كيف قصد يكون المدلول
معنى في غيره انه لا يتفعل الا بانضمام غيره مع ان معنى كون
مدلول لفظ في غيره حصول ذلك المدلول في ذلك الغير
لا توقف تفعله على ذلك الغير وقوله قلت قال الشيخ ابن
الحاجب يقال الدار في نفسها قيمتها كذا اه اى يقال في
لغة العرب او في العرف الدار في نفسها قيمتها كذا اه نظرا
الى نفسها اه **قوله** وان لم يستعمل قولهم الشيء في غيره كذا اه اى لم يستعمل
اى كامل او ناقص مثلا بمعنى انه بالنظر الى غيره كذا اى كامل في غيره كذا
ح

من التعيين في

انما هي

او ناقص ثم في عدم استعمال قولهم الشيء في غيره كذا بمعنى
انه بالنظر الى غيره كذا بحث بان المراد بقولهم بالنظر الى غيره
كذا الاجل غير **قوله** لا يخفى ان كلمة في في قولهم الشيء في غيره كذا
لو جعلت اجلية تقطع هذا المعنى واستعمال في هذا
المعنى ليس بغريب في كلامهم ويمكن حمل قول الشيخ ابن
الحاجب الدار في نفسها قيمتها كذا على هذا المعنى فانهم
قوله اما بمعنى قائم بنفسه فاعلم ان الاسم اذا الفعل لا
يكون ان يكون معناه قائما بنفسه لا المعنى المطابق ولا المعنى
التصني فان معناه المطابق مجموع الحدث والزمان والنسبة
وليس هذا المجموع ولا شئ من اجزائه قائما بنفسه وقوله
او بمعنى حاصل في الغير يعنى الاسم والفعل على ما لا يخفى
قوله لم يقتض تلك الحيثية لعله اراد باستقلال تلك
الحيثية بعد ذكر الشئ ان لا يحتاج تلك الحيثية بعد
ذكر ذلك الشئ الى ذكر امر اخر بخلاف لفظ الابتداء فانه
موضوع لذات الابتداء لا من حيث انه حاصل في شئ
فلما احتج الى ذكر شئ وهذا عين الاستقلال **قوله**
في ذلك المعنى وان كان معنى الفعل وبعض الاسماء

ذلك

حاصل في الغير **قول** غير الابتداء الذي هو نسبة بين السير
 الجزئي والبصرة ومدلول من المعنى الابتداء الذي هو نسبة
 بين السير الجزئي والبصرة **قول** غير نسبة القيام المحقق
 بالصباح في الزمان الماضي الى زيد ومدلول الفعل نسبة
 القيام المحقق مثلاً بالصباح في الزمان الماضي الى زيد
 فهو جزئي **قول** هذا هو التحقيق الموعود به في صدر القسم
 فانه قال هناك وفي كلية النسبة وكذا المركب منها نظر
 ويتفصح لك في تحقيق معنى الجرف والحق ان اتفصح بما
 ذكره ههنا عدم كلية النسبة التي هي مدلول الفعل وانما
 اتفصح بعدم كلية المركب منها اي المركب الداخلي نسبة
 فلما اتفصح من قوله غير نسبة القيام المحقق بالصباح
 في الزمان الماضي الى زيد ان كلاماً من اجزاء مدلول الفعل
 التي هي غير الزمان جزئي فيلزم ان يكون المركب من الابتداء
 والحدث والنسبة ايضا جزئياً وفيه بحث اذ ورد عليه اورد
 فيما سيأتي على ما قيل من ان جزئية الجزء لا يستلزم جزئية
 الكل بقي ان النسبة التي اورد النظر على كليتها فيما سبق ما هو
 اعم من نسبة الفعل ونسبة الاسماء المشتقة ولم يتفصح بما ذكره

والتفصح

فان الزمان الماضي في تعريف الفعل
 لا يخرج من ان يكون ماضياً او حالاً
 او مستقبلاً وكل واحد منها يتعدى
 بالاسماء والصفات

ههنا الا عدم كلية نسبة الفعل ولم يتفصح عدم كلية نسبة
 المشتق ويمكن ان يتكلف لدفع هذا فافهم وجه التكلف
قول يبطل ايضا التعريف المتفاداه اي يبطل ذلك
 التعريف طرذاً بالفعل اذ مدلول كل منهما غير مستقل بالجزئية
 وجزئي وفيه ان الحرف قسم من اللفظ الموضوع لشخص الوضع
 الكلي وكون الفعل ايضا كذلك غير ظاهر فلما بطل الاستغناء
قول او معنى لا يكون في غيره بالمعنى الذي ذكره هذا التفسير
 بالملزوم فان قول المصن او لائق لقوله اما معنى في غيره
 معنى المطابق له ان يقول اي او لا يكون معنى في غيره بالمعنى
 الذي ذكره الا انه ما ذكره الشارح لما كان مستلزماً لذلك
 المعنى المطابق لصل قول المصن او لا على ذكر اللزوم وادارة ذلك
 مجازاً وتعليل النكتة في الحل على المعنى المجازي ان المعنى المطابق
 اعني اللزوم المذكور لكونه سلبياً يكون اعم بحسب المفهوم
 ذكره الشارح اعني اللزوم المذكور مع ان مدلول مقابل الحرف
 لا يكون الا ما ذكره الشارح ثم ان قوله بالمعنى الذي ذكره يصح
 للتطبيق على كل من التقديم بين الذين ايدوا كلام الشيخ
 ابن الحاجب وذكر ثابتهما بقوله واما اقول يحتمل اه **قول**

وهو ان معنى لا يكون في غيره

قوله في قوله
تأخر عن قوله

وبهذا التحقيق اندفع ما ذكر ان القرنية اه من قوله ان القرنية
على تعيين المراد الى قوله واستغنى عما ذكر وجه اندفاعه
بما ذكر من التحقيق ان ما ذكر من اولوية ترك في لوم فانما
يتم لو كان الخطاب في المتن بالمعنى اللغوي الذي هو توجبه
الكلام نحو الغير لا كما فهم لكنه حقق ان المراد به نفس الكلام
الموجه نحو الغير ووجه القرنية حاصلة في الخطاب لا نفس
وايضاً لا يحتاج الى تأويل القرنية بالدلالة انما يتم لو كان
الخطاب بمعنى توجبه الكلام نحو الغير اما لو كان بمعنى الكلام الموجه
نحوه فلا يحتاج في ظرفية الخطاب للقرنية الى تأويل القرنية
بالدلالة وانما حمل ظرفية الخطاب للقرنية على المباعدة انما
يرتكب لو كان الخطاب بمعنى التوجبه المذكور اما لو كان بمعنى
الكلام الموجه نحو الغير فلا وجه لارتكابه ثم اقول لعل وجه ما ذكر
من قصد المباعدة بجعل الخطاب ظرفاً للقرنية جعل كلمة في
تجزئة كانه في قوله تعالى لهم فيها والحمد فنقول للمباعدة في كون
القرنية خطاباً انتزع منه خطاباً اخر وجعله ظرفاً للقرنية على
نحو ما قيل في الآية **قوله** واستغنى عما افيداه في هذه العبارة
رعاية ادب في شأن استاذة حيث عبر عما افاده المستغنى

عنه ولم يعبر عنه بالمدفوع ولا الباطل كما عبر مرتين عما ذكر
مع ان ما افيداه في هذه العبارة رعاية ادب في شأن
استاذة حيث عبر عما افاده المستغنى عنه ولم يعبر
بالمدفوع ولا الباطل كما عبر مرتين عما ذكر مع ان ما افيد
ايضاً مدفوع وباطل بتحقيقه على ما لا يخفى على من له تحقيق
وجه كون ما افيد مدفوعاً بتحقيقه ان جعل في معنى من
او جعل ظرفية للقرنية من قبيل ظرفية الخاص للعام انما
يتركب لو كان الخطاب بالمعنى اللغوي الذي هو توجبه
الكلام نحو الغير لا فهم اما لو كان بمعنى الكلام الموجه نحو
فلا وجه لارتكابه ثم نقول لو كان في معنى كما افيد يكون
بمعنى من الابتدائية او البائية دون التبعية في فهم
وجه قوله وان دفع ايضاً ما ذكره اه ان الضمير في قوله
كما هو الظاهر فيما ذكر للخطاب ان يكون القرنية الخطاب
يعني ليس القرنية الخطاب كما هو الظن من المتن بعد رعاية
ما ذكر من جعل القرنية للمباعدة فان دفع بما حقق من ان
الخطاب بمعنى الكلام الموجه نحو الغير لا بمعنى التوجبه وما
ذكر انما يتم لو كان بمعنى التوجبه ثم كون القرنية في الخطاب

الخطاب

على نحو التفسير من كون الصفة في الموصوف فافهم
قوله اذ سبق زيد في زيد ضرب هو الذي ينهم به معنى الضمير
 كل واحد سواء كان في كلام المتكلم والمخاطب الخاص الذي يتكلم
 به او غيره قوله ينهم على البناء للفاعل وقوله كل واحد الضمير
 في كان راجع الى سبق زيد والضمير به في قوله مخاطب راجع
 الى كلام المتكلم والضمير في او غيره راجع الى كل واحد من كلام
 المتكلم والمخاطب وذلك كما يقول زيد ضرب خالد كذا
 فاقول لك هو الذي قتل عمر بن الخطاب راجع الى خالد مع
 ان المرجح ليس في كلام المتكلم ولا في كلام المخاطب بل في
 كلام ثالث **قوله** لاجراء احكام الالفاظ الموضوع عليه
 ولم يتوضئ لتحمل جملة اسما اذ بعد التكلف لجملة كلمة يتعين
 كونه اسما فانه لا يصح لغير الاسم من الفعل والحرف على ما لا
 يخفى **قوله** فالتواضع وضع هذه الامور لهذه المعاني **قوله**
 بهذه الامور الى التكلم والمخاطب وسبق الذكر واثبات
 بهذه المعاني الى الضمير المستتر من التكلم والمخاطب والفتا
 وقوله وجب القرنية في ضمير مخاطب اه ان حين كون النون
 عبارة عما ذكرنا يجب ان يكون القرنية في ضمير مخاطب والفتا

التكلم

والتكلم المنوية هذه المذكورات ولا يجوز ان يكون القرية
 على هذا التقدير الخطاب مع ذلك المخاطب او المتكلم
 سبق الذكر فان هذه الامور على هذا التقدير نفس الال
 بالوضع **قوله** بل منه المعروف بلام العهد يريان الموقف
 بلام العهد قد يكون قرنية في الخطاب كما في المثال المذكور
 كور وذلك كاق في المنقضى ولم يرد ان قرنية وانما
 في الخطاب كما يتوهم من ظاهر قوله بل منه المعروف بلام
 العهد اذ قد لا يكون في الخطاب له قرنية بل يكون قرنية
 شهرته وارتفاعه كما في البني فان لا يميز ان يكون
 للعهد اشارة الى بنيينا عليه الصلوة والسلام بناء على كراهة
 امره وارتفاع قدره فافهم **قوله** فلما ربيته في حق مادة
 النقص في ان القسم اللفظ المفرد على ما صرح به عند قول المصنف
 اللفظ مدلوله اما على او شخص حيث قال هناك بل المراد
 اللفظ المفرد على ما افيد وذلك ظاهر فلما بر النقص بالرب
 من لام العهد ومدخوله الا ان يقال المراد بالمفرد اعم من المفرد
 حقيقة او حكما والموقف بلام العهد وان كان مركبا حقيقة
 الا انه مفرد حكما وذلك ظاهر ولعله لجمع ما ذكرنا ام بالتأمل

هذا فقد اتضح بما ذكرنا ان جعل الجواب الآتي عن الانتقاض
 بالمعروف بلام التمسك مقتونا بالتكلف تكلف **قوله** برشدك
 الى ذلك اه اسى برشدك ويدل لك على ان مدا وتقسيم
 الى ما مدلوله شخص الوضع الافرادى جعل المص في هذه الحالة
 في التبيين الحادى عشر كانه ذو وفوق وجعل علماء العربية
 كانه ذو وفوق وامثالهما من الاسماء اللاتمة الاضافة
 كليات وقوله ومع استعمالها بالوضع التركيبى في
 اى في بعض الاوقات على ما يرشدك اليه كلامه في التبيين
 الحادى عشر وقوله معطال من الجمل وقوله حيث لم يغير هذا الوضع
 تعليلته **قوله** اى غير الكلام لا يخفى ان سوف كلام المص يقتضى
 ان يقول اى غير الخطاب الا انه لما كان الخطاب عنده بمعنى
 الكلام اى الخطاب بمعنى ما يحاطب به غيره الى غير الكلام **قوله**
 يهدم كون القرينة في الموصول عقلية فان القرينة في
 الصلة وهو ما لم يسمع لم يصر قرينة مع ان المص حكمه كون القرينة
 فيه عقلية بل المراد بالقرينة الحسية الاشارة الحسية
 الاعضاء والجوارح على ما يشعر به كلام بعض المحققين واما ما
 ذكره الوضع فيمكن ان يقال اراد القرينة اما لاشارة الحسية
 ان
 فقط

كل ما مدلوله

تقديره او يقتضى ما به جعل
الخطاب بمعنى الكلام

فقط اذ هو مع الوصف على ان يكون الوصف لزيادة التوضيح

فقط اذ هو مع الوصف على ان يكون الوصف لزيادة التوضيح
 لان اصل تعيين المدلول يتوقف عليه ويمكن ان يكون
 امره بالتأمل لهذا **قوله** بل خارجة عنه في كون النسبة
 خارجة عن الكلام بحث فانه اما ان يريد بالنسبة المعلومة
 النسبة الحسية فظاهر وخلافا في الكلام او يريد بالنسبة بين
 الطرفين في الواقع على ما قيل ان الخبر يدل على الوقوع
 الواقع فان النسبة المعنوية من الكلام والمخرجية وافق
 على ما صرح به في بعض خواش شرح التخصيص فكيف يقصو
 خروجها عن الكلام ولونم خروج النسبة الواقعية عن الكلام
 فانما يتم في الكلام الكاذب وتحقق الكذب في مضمون الصلة
 غير ظاهر ثم لا يخفى ان بين كلاميه تدافعا حيث صرح اولاً
 بان القرينة في الموصول مضمون الصلة وحكم ثانياً بان القرينة
 النسبة الخارجية عن الصلة ولدفع التدافع وجه فافهم الضمير
 في قول الخوائد الغياثية ولا بد من اشارة اما اليه راجع
 الى مدلول القبط وفي قوله وهو اسم الاشارة راجع الى القبط
 الدال على ذلك الدلول وفي قوله واما الى نسبة معلومة له
 راجع الى خطاب فمخ الكلام نشر الضمير وتكليفها كنه لا غير

فافهم الضمير
 الى مدلول القبط
 وهو اسم الاشارة
 راجع الى القبط

فافهم الضمير
 الى مدلول القبط
 وهو اسم الاشارة
 راجع الى القبط

لا من الاتساع لقيام التوازيين **قول** وقد عرفت سابقا ما
 ينفك في هذا المقام ايضا قد سبق منه مما ينبغي ان يذكر
 المقام امر ان احدهما يعرض به على تعريف الضمير من الاستغناء
 بالمعروف بلام العهد فان قرينة قد تكون في الكلام فتقول
 هنا ايضا ان قرينة الاضافة العهدية قد تكون في الكلام
 فلا ينقض تعريف الوصول بها فان القسم هنا ما لا يكون
 قرينة في الكلام وثانيها ما تكلف به في الجواب عن ذلك
 المتقاض من ان مدار التقسيم الموضع الافراد فيقول
 هنا ايضا القسم الموضع بالوضع الافراد والشخص المعين
 المهود في الاضافة العهدية مدلول الوجود التركيبي **قول**
 وفيه نظر على وجه النظر ان التعيين بلام التعريف وحرف
 النداء ايضا يجوز اللفظ وايضا التعيين بها ايضا تعيين
 بالقرينة اقول يمكن الجواب عن الاول بان المراد بجوهر اللفظ
 جوهر اللفظ الموضع لذلك المعين والام التوفيق وحرف النداء
 وان صدق عليها جوهر اللفظ لكن ليس بجوهر اللفظ الموضع
 للمعنى الذي كلامنا فيه وعن الثاني بان المراد بقوله فاما
 حرف فالقرينة اما حرف فافهم **قول** واما اسماء حروف

التي

التي هي موضوعات لهنوما كلياً صادقات على متعدد فكل
 واحدة تحت اسم الجنس اذ لا يصدر عن علب تعرف شي من
 مقابلات اسم الجنس مما مفهوم كلي **قول** قلت كانه غير
 تعدد الحروف بتعدد وقوعها في الكلام ليست شئ لم يعبر
 تعدد الكلام كالحرف والتقليل فيها سبب بتعدد وقوعها في
 الكلام واعتبر بتعدد الحروف بتعدد وقوعها في الكلام
 وسهل هذا الاستحكام **قول** فلم يجعل على سبب اخواتها للتفريق
 عدم جعل الخاصة على سبب اخواتها مبني على ان ما ذكره فيما
 في المقدمة جعل المقدمة مبتداء ما بعده من الانفاط او
 المعاني خبر المكين ورضيا عنه **قول** ويتبع ارادة المعنى
 المصدر في قوله الثلاثة مشتركة فيه انه يتم بحذف مضاف
 اس بنية الثلاثة اه ولا يبعد في حذف المضاف الا ان يقال
 ارادته بيقع ذلك ظاهر قوله الاول الثلاثة اه ولا يخفى ان
 حذف المضاف خلاف الظاهر ولعله لما ذكرنا امر بالتأمل **قول**
 واما المعاني الظاهر ان المراد انما معاني تلك الانفاط و
 العبارة فتقول ذكر قوله فيكون المراد الاشتغال على كل منها
 لا على جميعها مقدما على قوله واما المعاني فيشوب ان اشتغال

وان قيل قد يقال ان يكون من جنس واحد او من جنسين او من جنس ثلثة
 وان قيل قد يقال ان يكون من جنس واحد او من جنسين او من جنس ثلثة
 وان قيل قد يقال ان يكون من جنس واحد او من جنسين او من جنس ثلثة

على التبريات حين كون التبريات عبارة عن المعاني لا يكون
من قبيل الاشتغال على كل من مع انه ليس كذلك اذ يجوز ان
الحاتمة عبارة عن المعاني على ما علم في اول الكتاب فحيث
اشتمالها على التبريات التي هي عبارة عن المعاني في فضا
الاشتمال على كل منها لا على جميعها لا يلزم المحذور المذكور
ويمكن ان يجاب بان مراده ان الاشتغال على تقدير كون
التبريات عبارة عن الانفاط لا يكون الا الاشتغال على
كل منها لا على جميعها بخلاف ما اذا كانت عبارة عن المعاني
فانه على ذلك التقدير لو كانت الحاتمة عبارة عن الانفاط
لا يكون الاشتغال على كل منها الا على جميعها لان الاشتغال
انما يقع على عبارة عن الانفاط لا على عبارة عن المعاني
التي هي عبارة عن الانفاط لا على عبارة عن المعاني
فيكون الاشتغال على عبارة عن الانفاط لا على عبارة عن المعاني
على جميعها فليس اشتغال الحاتمة على الانفاط كما هو
الباب في معناه كذا هو الفصل في معناه كذا
ويمكن ان يكون وجه النظر هو ان ما ذكره من ان
على تقدير التبريات عبارة عن الانفاط لا يكون الا
عبارة عن الانفاط لا يكون الا اشتغال الحاتمة على الانفاط
من قبل الاشتغال على جميعها كذا في حواشي ذلك الشرح
فانه لو كان الحاتمة اشتغال الحاتمة على الانفاط
على جميعها لا يكون الا اشتغال الحاتمة على الانفاط
الشراح

الشراح الموقفة ما وضع ليستعمل في شئ معين فقال قد يستعمل
ان المعبر في الموقفة هو التبريات عند الاشتغال ووفى الوضع
ليدفع فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضرات والبرها
وساير المعارف الى اخر ما ذكره كيف وقد قال قد يستعمل بعد
سوق ذلك الكلام الى اخره هذا ما توهمه جماعة والحق ما
افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين وضما
واحد عاما الى اخره اعلم ان العلامة التفتازاني عرف في
شرح التلخيص الموقفة بانقلنا عنه انفا ولا يخفى ان ذلك
التعريف يستعمل ليشمل العلم ايضا وذكر بعد ذلك ان اللفظ
الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في
معين ففهم من هذا الكلام ان التعريف المذكور للموقفة لا
يشمل العلم فيبين كلامه تدافع بحسب الظاهر ويمكن دفعه بان
مراده في مقام تعريف مطلق الموقفة ان الموقفة ما وضع
ليستعمل في شئ معين كان ذلك المعين موضوعا له كما في
العلم او فرد الموضوع له كما في ساير المعارف ومراده بان
بعد ذلك ان ما سوى العلم انما وضع ليستعمل في معين
وليس الوضع لمعين **قول** مستقوض بالمعروف بلام الجنب

فانما ذكره في الموقفة ما وضع ليستعمل في شئ معين فقال قد يستعمل
ان المعبر في الموقفة هو التبريات عند الاشتغال ووفى الوضع
ليدفع فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضرات والبرها
وساير المعارف الى اخر ما ذكره كيف وقد قال قد يستعمل بعد
سوق ذلك الكلام الى اخره هذا ما توهمه جماعة والحق ما
افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين وضما
واحد عاما الى اخره اعلم ان العلامة التفتازاني عرف في
شرح التلخيص الموقفة بانقلنا عنه انفا ولا يخفى ان ذلك
التعريف يستعمل ليشمل العلم ايضا وذكر بعد ذلك ان اللفظ
الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في
معين ففهم من هذا الكلام ان التعريف المذكور للموقفة لا
يشمل العلم فيبين كلامه تدافع بحسب الظاهر ويمكن دفعه بان
مراده في مقام تعريف مطلق الموقفة ان الموقفة ما وضع
ليستعمل في شئ معين كان ذلك المعين موضوعا له كما في
العلم او فرد الموضوع له كما في ساير المعارف ومراده بان
بعد ذلك ان ما سوى العلم انما وضع ليستعمل في معين
وليس الوضع لمعين **قول** مستقوض بالمعروف بلام الجنب

هذا هو التبيين الاول وهو ان المراد بالاحتمالات التبيينات بقية احتمال كون التبيين عبارة عن اللفظ والعبارات
المختصة واحتمال كون عبارة عن معاني تلك اللفظ والعبارات واحتمال كون عبارة عن المعنى المقصود فيكون
هذا هو التبيين الاول وهو ان المراد بالاحتمالات التبيينات بقية احتمال كون التبيين عبارة عن اللفظ والعبارات
المختصة واحتمال كون عبارة عن معاني تلك اللفظ والعبارات واحتمال كون عبارة عن المعنى المقصود فيكون

في الحاشية يمكن ان يدفع بان الكلام موضوعه كسائر الحروف
لتعينات شخصية بوضع عام فلا محالة المعروف بالكلام ايضا
موضوع لامر متقدرة بالوضع العام في الوضع التركيبي
وهذه الامور هي الماهية المأخوذة مع التعينات التي
في اوصاف المحاطين انتهى وقد ظهر منه ان مراده بقوله موضوع
لامر متقدرة انه موضوع لامر متقدرة متعينة او هو
الدفع ولا ينبغي مطلق التقدير في الدفع وذلك ظاهر ثم تقول
في دفع النقص المذكور بما ذكره بحث فان المعرفة التي هي
مقسم المعارف كلها من اقسام اللفظ المفرد فلا ينبغي تعدد
الامور المتعينة باعتبار الوضع التركيبي وقد اشرنا الى مثل
هذا البحث فيما سبق واشرنا ايضا الى اجابة ايضا بان المراد
بالمراد اعم مما هو مفرد حقيقة او حكما والعرف بلام التبيين
وان كان مركبا حقيقة الا انه مفرد حكما **قوله** ولا يرد
ما قيد الاظهر ان يقول فلا يرد من ما قيد بالتبرع على
ما قبله من قوله ثم لا ينبغي عليك ان موفة الموضوع
له لا يتوقف على السماع من الواضع وحاصله ان قول القيد
بان قول المص بالوضع للموضوع له الخاص انما يسمع وكذا

للمص

اي كلمة هذا هو التبيين الاول وهو ان المراد بالاحتمالات التبيينات بقية احتمال كون التبيين عبارة عن اللفظ والعبارات
المختصة واحتمال كون عبارة عن معاني تلك اللفظ والعبارات واحتمال كون عبارة عن المعنى المقصود فيكون
هذا هو التبيين الاول وهو ان المراد بالاحتمالات التبيينات بقية احتمال كون التبيين عبارة عن اللفظ والعبارات
المختصة واحتمال كون عبارة عن معاني تلك اللفظ والعبارات واحتمال كون عبارة عن المعنى المقصود فيكون

للمص نقل من واضح اللفظ على ذلك الوضع ليس على ما
ينبغي وقوله لان اللفظ لا تثبت بالعقل مسلم لكن لا يلزم
منه توقف اللفظ على النقل من الواضع وسماع الوضع
منه بل يكفي في ذلك تتبع الاستعمالات فان الاستعمال
القالب قرينة الوضع **قوله** اي التبيين الاول هو هذا
تبيين كتيب في الحاشية امر بالتبيين اشارة الى ان هذا
في كل احتمال للتبيين مما سبق عبارة عن امر آخر وان العبارة
تحتل التقدير كما هو الراجح وجعل الخبر الثلاثة كما هو المروي
مع انه علم منه هذا التبيين اي اعلم من التقييم هذا التبيين
الذي لم يصرح فيه بانه علم مما سبق ايضا وقوله او ثبت غلط
على الظاهر او قوله على اختصاصه بتقييمه اي على تقديره
بذلك البعض بان يعلم ذلك البعض من تقييم المص فقط
ولا يستفاد من كلام غير المص في غير هذا التقييم بخلاف
غير ذلك البعض من التبينات التي لم يصرح فيها بانها علم
مما سبق فانه يستفاد من كلام غيره ايضا هذا هو المورد
لتقييم المص بذلك البعض بحيث يظهر عند تتبع كلام القوم
كيف ومن ذلك البعض التبيين الخامس والتبيين السادس

ولام كلام المص

لا للمعنيين الذين ذكرنا في المتن
 بل هو احد ما قلنا في المتن
 في كلامهم **قول** اي الدلول ان الفعل للونه مدلولات
 لان الدلول المضاف الى الفاظ متعددة لاجم يكون متفرد
قول على ما حققناه اي في تنبيه المقدمة قوله وفي
 مراد عطف على قوله في الانتقال وقوله على ما يتفاد
 من كلام سيد المحققين ان كلامه في ذلك التنبه وكذا
 في قوله وقد سبق تفصيله وقوله فلا يتجوز
 لان تحصيله ونقله في حد ذاته ممكن من غير ضمنية
 وكيف لا يكون معاني في غيرها اسم كون الغير
 المستتر فيه راجع الى تلك المعاني وقوله معاني خبر كون
 راجع الى تلك المعاني فافهم **قول** من ان
 المراد بدلولها مدلول ما تضمنه والمطابق وحاصله
 ان الثلاثية مشتركة في ان ليس بدلولها المطابق ولا
 التضمن معاني في غيرها فتمت اسما لا افعال او المد
 الدلول البنين للافعال اعني التسمية معنى في غيرها
 وقوله من غير احتياج الى تاويل اه الاظهر بالنظر الى ما

قبله ان يقول ومن غير احتياج الى اعتبار امر بدفع
 احتمال كونها حروف واما تاويل قوله اه مع ان ذلك
 هو الظاهر من كلام المفيد وقوله لان تلك الثلاثة مجاز
 عما هي تحت الموضوع لشخص فتعين عدم كونها افعالا
 لان الفعل موضوع لكل عند المصنف اما ان يكون هما
 او حروف فاما لم يكن في غير تعيين كونها اسما لا حروفا
 لان الحروف مدلولها في غيرها **قول** الاشارة العقلية
 المعهودة اشار الى ان اللام في قوله الاشارة العقلية
 للعهد الخارج اشار الى القرينة العقلية التي سبقت
 في قولنا وعقلية وهو الوصول لا النجس او لا يتخرج
 لا تفيد الشخص **قول** كانت اظهر في اروة المعهود او
 السابق في كلام المصنف القرينة العقلية لا الاشارة الى
 العقلية وقوله وكذا اختار الى قوله كالحية تحتل بين
 احدهما وهو المتبادر ان يقال اختار لفظ الاشارة لا
 ان القرينة العقلية اشارة كما ان القرينة الحسية اشارة
 فيقتضي ان يكون كون القرينة الحسية اشارة ظاهرة كلاما
 المص وليس كذلك بل هما القرنتان متساويتا لا اقدم

قرينة العقلية

بالنسبة الى كلام المصنفين وانما هما وهو المعنى الغير المتبادر ان يقال
 اختار الاشارة اشارة الى ان القرينة العقلية اشارة كاطية اس
 كما انه اشارة الى ان القرينة الحسية اشارة وهذا المعنى وان
 كان غير متبادر الا انه احسن ارادة اوليها وعليه ما اوردنا
 على المعنى الاول المتبادر الظاهر **قوله** او قرينة لا يكون
 الا الصلة هذا ما في ما ذكر في بحث قرينة الموصول من قوله
 بخلاف الصلة فانه لا يدل على المراد بالموصول حتى يكون
 قرينة بل على نسبة معلومة يتصل منها الى المراد بالموصول
 بالجملة كلامه المتعلق بقرينة الموصول لا يخلو عن اضطراب
 فانه حكم اوليها ان القرينة مضمون الصلة وما وكرنا
 قوله بخلاف الصلة وصرحنا اننا نثبت بان القرينة لا يكون
 الا الصلة وقولنا سابقا ما يمكن دفع هذا التنازع في تذكر
قوله ومنع ذلك بانه اذا جاز حصول التخصيص في الكلام
 بانضمام كل اليه بحيث يخصر في فرد كما في الشمس فانه كوكب
 نهارين مصنف للعالم اكل ضياء فالحاصل من ضم هذه القوت
 منحصرة في فرد فيجوز ان يحصل من ضم بعض الكلمات لبعض
 منع شخص اس منع يمنع فرض الشركة باعتبار نفس تصور

لفظ

وذلك لان كون القرينة حسية
 اشارة اظهر كونها العقلية
 اشارة فانهم مسيرون

وحاصله

او قد يرى ان هذا ضم المادة ضم الكل
 الى الكل بالانضمام لا اذ كان في فرد
 لفظ

وحاصله منع قوله فلما يحصل التخصيص وحاصل الوقع اشارة
 المقدمة المنوعة مشارفها الى ان القياس المفهوم من
 المنع قياس مع الفارق اذا التخصيص المذكور لا ينافي
 كلية المجموع الحاصل من الانضمام غاية الامر انحصاره في فرد
 وذلك لا يوجب التخصيص بخلاف امتناع فرض الشركة فيه
 ان في المجموع المذكور فانه ينافي كلية وقوله ان كلامنا الضم
 والمضموم اليه يجوز العقل صدقه على جميع ما عداه مبني على
 قالوا من ان جميع الكلمات متساوية باعتبار نفس التصور
 مع انه ما من كل الا وهو صادق على فرد عقول متكثرة
 بهذا الاعتبار وان كان مبينا لا يجب نفس الامر
 فشر الكلي بالصادق على كثيرين بصيغة جمع العقل اشارة
 الى ان كل كلى باعتبار نفس تصوره صادق على العقلاء
قوله وذلك يستلزم تجوز اشتراك المجموع بين افراد كل واحد
 ما يجوز اشتراكه بين افراده فهو كلى اما الخبرين فظاهر انما
 الصفره فلانه لما كان كل منهما صادقا على جميع افراد الامر
 والمجموع ليس الا عبارة عنها فلا جرم يكون المجموع مشتركا بين
 افراد كل منهما وفيه نظر او يجوز ان يكون الكلية الاجتماعية

ما نحن في قوله او عقول متكثرة
 صادقة على جميع دور العقلاء وليس كذلك بل كل
 كلى صادق باعتبار نفس التصور على جميع ما عداه
 في العظام وغيرهم غاية الامر ان بعض الافراد
 اورد حجة له وبعضها افراد ورفقة له

مانعة عن وقوع الشك فيه ولعل لهذا امر بالتأمل
 ويمكن الرفع بان جميع الكليات متساوية في الافراد الوضعية
 لا ينبغي ان هذه العبارة لا تتم بظاهرها اذا انظرنا من
 هذه العبارة انه يكون الافراد الوضعية لكل واحد منها
 على الافراد الوضعية لكل ماعداه وظاهره ليس كذلك اذ
 الافراد الحقيقية للانسان افراد وضعية للنفس والكلية
 الكلية المتساوية في الافراد الحقيقية كالناطق والضاكن
 متساوية باعتبار الافراد الوضعية انهما لكن هذا لا ينبغي بما
 هو الظاهر من العبارة المذكورة فلا بد من صرف تلك
 العبارة عن الظاهر فنقول يتمثل كلمة في في الافراد الوضعية
 اجلية والحق ان جميع الكليات متساوية بسبب الافراد
 الوضعية وحاصله كون الافراد الوضعية منشأ لتساويها
 ووجه كونها منشأ للتساوي ان مجموع الاشياء والنفس
 عبارة عن الافراد الحقيقية لكل كل مع جميع ماعدا ذلك
 الافراد فكل كل افراد الحقيقة اقل من الافراد الحقيقية لكل
 افراد الوضعية اكثر من الافراد الوضعية لاخر القدر
 الذي افراد الحقيقة اقل بذلك المقدار فافهم ويلزم

اي كون الكليات المتساوية في الافراد
 الحقيقة كذلك في الافراد الوضعية
 م

فذلك

من ذلك تساوي جميع الكليات تساوي متابع الافراد
 الوضعية فافهم وهذا التوجيه مبني على كون المراد بالافراد
 الوضعية ما يصدق عليها الكلية مجرد الوضعية من غير مطابقة
 ذلك الوضعية لنفس الامر ويتمثل ان يكون الوضعية المتخولة
 في قوله في الافراد الوضعية الوضعية المتخولة في تعريف
 الكلية بما يمكن فرض اشتراكه بين كثيرين فيكون اعم مما هو
 موافق لنفس الامر فيكون المراد بالافراد الوضعية جميع
 افراد الكلية الشامل للافراد الحقيقية والافراد الوضعية
 بالحق السابق ووجه تساوي جميع الكليات في تلك الافراد
 ظاهر مما سبق قوله فان شيئا منها لا يجري في التقييد
 الوضعية عدم جريان الرفع الاول في التقييد الوضعية
 ظاهر فان اشترك مجموع الكليتين بين افراد كليتهما
 انما يتصور ذلك في المركب الوضعية ولا يتصور كليهما
 من كليتين هما المضاف والمضاف اليه مشترك بين افراد
 هما ولا يتصور ذلك في التركيب المفرد ولا في المركب
 التام اى المشتمل على النسبة التامة الى غير ذلك واما
 الرفع الثاني ففيه تفصيل لانه ان اريد ان قسم احد

وان كان بعيدا عن
 الكلام مسترعا

میت

فسمي قد الطبيعة فسمي بالعلوم كافة فقولنا الحيوان جسم والافان في لونا وقسم لم يقيد به كافة فقولنا الافان حيوان باطن
هناك على ما ذهب اليه بعض المنطقيين من جعل الحية في اقسام وقوله او في واحد امين على ما ذهب اليه
شأنه الراس في التسمية بان الاشقة المذكورة في الطبيعة والحكم فيها على انشاء الطبيعة في قسم اعتبارا بقية العلوم

ثبوت الخفية والنوعية لها باعتبار العموم فان مقابلة ثبوت
المحول للموضوع في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ في الحكم شريطة
له وان لو خط لم تنحصر القضية في الخفية ولا في سنة لان
القيود وغير محصورة في عدد هذا كلامه واورد على قوله
قد سهره وان لو خط لم تنحصر القضية في سنة ولا في سنة
اه بان الاسم الملازمة المذكورة لجواز ان لا ينفي التقييد على
القبول بل يجعل كل ما حكم فيه على الطبيعة قسما او قسما
واحدا وكل ما حكم فيه على الاقسام الثلاثة باعتبار السنين
واصهارها **قول** حتى جعل بعض الميزتين القضية الطبيعية
واحدة في الشخصية هذا انما يكون غاية لما قبله لو كان
موضوع الطبيعة مطلقا مقيدا بالعموم لكن المفهوم مما
ذكرنا لك ان موضوعها انما غير مقيد في شيء من الائمة
بالعموم كما يفهم مما ذكرنا في شرح الرسالة واما مقيد في بعض
دون بعض ويمكن ان يقال من جعل الطبيعة داخلية في
الشخصية جعل موضوعا مطلقا مقيدا بالعموم وذكر بعض
المحققين في شرح التهذيب واعلم ان التحقيق ان الحكم
في الطبيعة والملازمة والمحصورة على نفس الطبيعة الا انها

او جعل الطبيعة في ضمن بعض اقسامها وادخلت
في اشقيتها كمن لا يراها في كل الاشياء بل عنده
في ما قلنا لان بعض المختصين من علماء الله

في الطبيعة قد احدثت من حيث انما شئ واحد بالوحدة
 الشخصية فيصدق عليهم هذا الاعتبار مما لا يتعدى الى
 افرادها كالنوعية في قولنا الانسان نوع ولذلك لا يصح
 الحكم عليها بالتخصيص والقياس بل هو شخصية كما يشوبه كلام
 الشيخ في كنه هذا كلامه ويشعر بان منشاء ادخال الطبيعة
 في الشخصية هو اعتبار الوحدة الذاتية في موضوع الطبيعة
قول وفي استدلال الدليل ان حاصله منع قوله فان
 تقييد الكلي بالكلي لا يفيد التخصيص فان ذلك وان لم يفد
 التخصيص ببل واسطة لكن يجوز ان يغفل عن التقييد بالصلة
 الى شخص المدلول الوصول بسبب العلم باختصاص الصلة فيه
 الى غير ذلك من الاسباب وحاصل الجواب عنه ان ما
 المص ان مجرد ذلك التقييد لا يفيد التخصيص وذلك
 لاننا في افادة اياه بواسطة لكن لا يخفى انه يلزم من هذه
 الجواب ان تكون القرينة المعينة في الوصول مجموع الاشارة
 العقلية والمصاحبة المذكورة والظاهر من كلام المصنف
 والمصنف فيما سبق ان قرينة الوصول هو القرينة العقلية
 التي عبر عنها مصنفنا بالاشارة العقلية فانهم **قول** في الامور

ما لا يتعدى الى افرادها كالنوعية في قولنا الانسان نوع ولذلك لا يصح الحكم عليها بالتخصيص والقياس بل هو شخصية كما يشوبه كلام الشيخ في كنه هذا كلامه ويشعر بان منشاء ادخال الطبيعة في الشخصية هو اعتبار الوحدة الذاتية في موضوع الطبيعة

المفصلة

المفصلة سابقا بياني قرينة شتم على الخطاب والتفصيل
 السابق هو ما ذكره بقوله والقرينة التي في الكلام على تعينه
 ضمير الحكم هو كونه صادرا عنه وعلى تعين ضمير الخطاب كونه
 هذا الكلام خطا بامعه وعلى تعين ضمير الغائب انه ذكر سابقا
 في الكلام ما يرجع اليه الضمير وقوله فاضافة القرينة الى
 الخطاب والحسن لا دليلا لملازمة الظاهر ان اضافة القرينة
 الى الخطاب من الاضافة الى الطرف كقرب اليوم **قول**
 يدفعه انه لا يتناول قرينة ضمير الغائب فيهم منه انه يتناول
 قرينة كل من الضميرين الآخرين اعني ضمير الحكم والمخاطب كقوله
 لا يخفى ان الخطاب بالمعنى المصدري لا يكون قرينة بل تكلف
 الا الضمير المخاطب ومع التكلف يكون قرينة ضمير الغائب
 ايضا فانهم وقوله ولا يصح عطف على قوله لا يتناول فلا
 من تقدير ان لا يصح **قول** لانه المرجع الاظهر بالنظر الى
 الكلام ان يجعل ضمير لانه راجع الى قرينة ضمير الغائب فيجب ان
 ان يجعل تذكير الضمير باعتبار الجبر وال حذف المضاف الى
 لانه سبق المرجع في الكلام وبالنظر الى سلامة العبارة و
 اللطافة عن التكلف ان يجعل راجعا الى لفظ الغائب وعلى تقدير

الضمير في قوله وقد يكون كلياً راجع الى لفظ الغائب
او الى لفظ المبرح وقوله لما سخرته على قوله ولا يراد به بعض
النسخ كما سخرته وهو ايضا في موضع التعليق لقوله لا يراد
قوله ياتي كون الموصول كلياً اقول ما ذكرنا من انما ياتي كونه
الموصول كلياً كلياً ولا ياتي كونه كلياً جزئياً فلا يصح قوله
فلذا كانا جزئيين وهذا كلياً لان الشارح يقول المص
فلذا ينبغي كلياً كناية الموصول في الجملة لا كلياً على ما يتقيد
من بعد تقريره النظر المذكور بقوله وفي الاستلزام الدليل المذكور
لكون الاشارة العقلية غير مفيدة للشخص نظر **قوله** ان الموصول
الشارح اليه بالاشارة العقلية الظاهر بالنظر الى ما قبله ان
يقول ان الموصول المفهوم من ذكر الاشارة العقلية متبناً
قوله وقيل كون الموصول كلياً بمعنى انه عند كلياً اشارة اه
حاصل الجواب عما ذكره بقوله فلا يصح قوله فلذا كانا جزئيين
وهذا كلياً وتقرره ان ما ذكرت انما يراد على المص او كافراً
ما هو الظاهر من العبارة لكن مراده فلذا عدا جزئيين
وعند هذا كلياً لانه كان حقيقياً وانما عدا جزئيين وعند هذا كلياً
اشارة الى التفاوت بينه وبين المضمير واسم الاشارة في التوبة

علة لقوله فلا يصح الاول
منه

بان
لكن كون كلياً حقيقة
لكن كون كلياً حقيقة

بأن قرينة ما وجدها كمنقح لا فائدة الشخص بخلاف قرينة ما

بأن قرينة ما وجدها كمنقح لا فائدة الشخص بخلاف قرينة ما
وجدتها لا تفيد الشخص وان افادت مع ما يصحركا لكن هذا
الوقوف انما ينفع به بناء على ما هو المشهور من كون قرينة
الموصول نفس الصلة لكن التحقيق ان قرينة الصلة مع ما
يصحركا ولا يخفى ان ذلك المجمع يفيد الشخص **قوله** انهم
قسموا ما مدلوله شخص اي الاسم الذي مدلوله شخص المطلق
ما مدلوله شخص فلا يراد النقص بالحرف لكن يبقى النقص بما
الاشارة على ما يظهر من التنبيه الثالث **قوله** الظاهر ان
المقصود بالتنبيه اه حاصل كلامه ان الظاهر من سوق كلام
المص ان المقصود بالتنبيه العلم بالحاصل من التقييم بالقرينة
المضمرة والعلم وبها والتقييم الغير الشامل لاسم الاشارة
الظاهرة ليس كذلك المقصود بالتنبيه نفس الفرق المذكور
او الفضا والمذكور لا الحكم بهما وقوله لانه علم بهذا من السابق
علة لقوله والظاهر ان المقصود بالتنبيه اه وحاصل المقصود
بالتنبيه هو المعلوم من السابق والعلم من السابق هو
اي الفرق المذكور والفضا والمذكور وفي بعض النسخ لانه علم
هذا من السابق وعلى هذا يكون معنى الكلام ان المقصود بالتنبيه

بأن قرينة ما وجدها كمنقح لا فائدة الشخص بخلاف قرينة ما
وجدتها لا تفيد الشخص وان افادت مع ما يصحركا لكن هذا
الوقوف انما ينفع به بناء على ما هو المشهور من كون قرينة
الموصول نفس الصلة لكن التحقيق ان قرينة الصلة مع ما
يصحركا ولا يخفى ان ذلك المجمع يفيد الشخص

نفس الفرق المذكور في الغناء المذكور لأن المقصود بالتمييز
 الفرق المذكور والغناء المذكور علم من هذا الظاهر أن الحاصل
 في كل تبيين صرح فيه بأنه علم على ما سبق كما في التبيين الرابع و
 الخامس والسادس **قوله** إلا أنه حصص ذلك الفرق أي الفرق
 بين العلم والضمير الوجه الذي ذكره لا مطلق الفرق بينهما كما
 قوله لما أن تقسيم غيره مفوت لهذا الفرق أو تقسيم غيره
 ليس مفوتا لمطلق الفرق بينهما لا يرى الاستيفاء عن كثير من
 كتب الحكماء الأصول من الفرق بينهما وقوله دون الفرق بين
 الثلاثة من تنمة التعليل حال من هذا الفرق لأن المعلق
 لأن حاصل قوله حصص ذلك الفرق بالتعرض إذ تعرض ذلك
 الفرق ولم يتعرض للفرق بين الثلاثة الأول بقوله لا أن تقسيم
 مفوت لهذا الفرق وعلى الثاني بقوله دون الفرق بين الثلاثة
 وقوله حيث لم يذكر اسم الإشارة في التقسيم كقوله حيث
 تعليلية على لقوله دون الفرق بين الثلاثة والمعنى أن
 ليس تقسيم مفوتا للفرق بين الثلاثة فإن ذلك العلم
 يذكر اسم الإشارة في تقسيمه وتفتوت الفرق بين الثلاثة
 في التقسيم فرع ذكر الثلاثة في التقسيم مع عدم الفرق بينهما

أما مطلق الفرق بينهما فتقسم الغيرة
 بقوله لا مطلق

قوله

في تقسيم الفرق
 المذكور في الغناء
 المذكور لأن المقصود
 بالتمييز الفرق
 المذكور والغناء
 المذكور علم من هذا
 الظاهر أن الحاصل
 في كل تبيين صرح
 فيه بأنه علم على ما
 سبق كما في التبيين
 الرابع والخامس والسادس

وقوله يرشدك إلى ذلك أن التقسيم الغيرة فاصرب
 عدم ذكر اسم الإشارة في تقسيمه إذ ذكر في كثير من كتب
 الأصول أنه ظاهر أنه لم يذكر في التقسيم المذكور في تلك
 الكتب اسم الإشارة وقوله دون عدم حصول الفرق
 أي دون عدم حصول الفرق بين الثلاثة في التقسيم **قوله**
 بالتعرض إنما قال بالتعرض لأن الحرية والكلية من صفات
 المعاني الأولية والذات وإنما يوصف الالفاظ بهما ثانياً وبا
 التعرض على تحقيق في كتب النطق والعلم والضمير قسمان من
 اللفظ وقوله وقد عرفت معناه إنما معنى دون في قول المصنف
 دون الفرق المشترك **قوله** ويتبادر من العبارة أن
 الفساد راجع إلى هذا الظن وأصل التقسيم يرى عن الفساد
 ولا يخفى على من انصف ولم يتصف أن المتبادر من هذه
 العبارة أن كلام من الظن والتقسيم فاصد غاية الأمر أن
 الفساد والتقسيم نشأ من فساد الظن مما يليق أن يشار
 إليه أن الاظهر بالنظر إلى ما سبق أن يقول لخصائهم أن
 ذلك إنما يتبعين بقضية الإشارة ومدلول الضمير والعلم
 بالوضع فاللافت أحد الأمرين إنما أن يقول في السابق و

تقسيم الجزئي الى الضمير دون اسم الاشارة او يقول ضنا و
 مدلول الضمير والعلم بالوضع ويمكن ان يقال قال وفان
 الجزئي اليها ليخرج بما هو مقتضى التقسيم من تقدير الاقسام
 واسقط العلم في قوله فلما مرهم اه اشارة الى ان مشاء لا ان
 حكمه في التقسيم المذكور فرق صاحب ذلك التقسيم في
 المصروف اسم الاشارة بما ذكر مع ان كلامها داخل تحت
 الموضوع لتخصي متقد وبالموضع العام **قوله** فهم من لفظ
 الضمير التبعين من غير ضمة من المستعمل الى اللفظ لا يحكي
 ما بين هذا القول وقوله ولم ينفذوا ان بعضنا ضمة لانه
 اه من الثاني فان المفهوم من الاول عدم تحقق ضمة
 من المستعمل حين اطلاق الضمير والمفهوم من الثاني تحقق
 ضمة من المستعمل حين الاطلاق اما الضميمة التي هي
 الخطاب او التكلم فظاهر انه من المستعمل واما الضميمة التي
 هي سبق المرح فمعي وان لم يجب ان يكون من المستعمل
 انما هي الاغلب منه فاعتبر بالاغلب ويمكن دفع الثاني
 باخراج القول الاول عن الظاهر بان يقال اراد بقوله فهو
 من لفظ الضمير التبعين اه انهم فهموا ان التبعين حاصل من

كما مر في الاشارة فيما سبق
 من

لفظ

لفظ الضمير من غير ضمة يؤيده قوله ولم ينفذوا ان هذا
 ضمة اه وقوله ولم يفهموا فعول يفهموا اخذوا ف
 ان لم يفهموا التبعين وقوله من المستعمل متعلق بالضمير
 وتعلقه بالاستعمال ليس كثير نفع **قوله** انه جعل في
 بعض النسخ انهم جعلوه وعلى النسخين لابد من توجيه
 الكلام واخرجه عن الظاهر فالنسخ على النسخة الاولى
 ظنهم انه ان اسم الاشارة جعل اه وعلى النسخة الثانية
 يكون معنى قوله انهم جعلوه اه انهم ظنوا اجعله وكذا
قوله فلم يجعلوه مجازا فيه **قوله** ولا يحكي انه يستعار
 من جعل تعيين الضمير بالوضع اه اقول بل يستعار ذلك
 من تقسيم الجزئي الى الضمير فان من لا يقول بذلك وضع
 لا يقول يكون الضمير حقيقيا فان الجزئي يقال للفظ الموصوف
 لفظ جزئي وفي بحث فان غاية استغناء ما ذكره الشارح
 او ما ذكرنا تقطن غير المعنى لوضع الضمير الجزئي اما كون
 ذلك الوضع بواسطة الامر العام فلا يستغنى عن شيء
 منها الا ان يقال لم يعلم من احد القول بوضع الضمير
 الجزئي بوضع خاص غير عام **قوله** في العبارة مساحنة

ما ولا يهتم ظنوا ان القوم لم يجعلوا مجازا فيه

متعلق بكل التوجيهين ووجه المساحة على التوجيه الأول
 ان الموصوف بعدم الاستقلال بالمعنوية هو المعنى
 ووصف الص الحرف به وعلى الثاني انه قال معنى قول النحاة
 الحرف ما يدل او ما ذكره من انه لا يستقل بالمعنوية مع
 ان مراده ان معنى قول النحاة معنى في غيره ذلك وقوله
 لكن المعنى غير ما خفي المعنى بتشديد الياء بمعنى المراد ان لكن
 المراد على كل توجيه غير خفي كما اشار اليه الشارح **قوله**
 وقد استوفينا وجه دلالة استوفى ذلك في بيان
 معنى الحرف في التقسيم فارجع اليه **قوله** اذ لا يرفع القاء
 الى المشتقة وارجع الى الاشكال اي لا يرفع الاشكال حتى يعرف
 الحرف مجرد التفسير او الفبار الزلة **قوله** وان كان النسبة
 المحصورة فاحتياجه الى ذكر المتعلق لا لذلك الا لاشارة
 المذكور فيه ان الطامحات الاشارة المذكور تكون معنى
 النسبة المحصورة فان النسبة بين الشيئين يتوقف تقديرها
 على تقديرها **قوله** لانه حصلت الدلالة وتم الفهم اي
 بعد ذكر المتعلق وهذا مبني على ان ذكر المتعلق شرط مستلزم
 للشرط والا فكيف يتم قوله لانه حصلت الدلالة وتم الفهم

قوله

هذا هو وجه توجيه
 التوجيهين ووجه المساحة
 على التوجيه الأول
 ان الموصوف بعدم
 الاستقلال بالمعنوية
 هو المعنى ووصف
 الص الحرف به وعلى
 الثاني انه قال
 معنى قول النحاة
 الحرف ما يدل او
 ما ذكره من انه
 لا يستقل بالمعنوية
 مع ان مراده ان
 معنى قول النحاة
 معنى في غيره
 ذلك وقوله لكن
 المعنى غير ما
 خفي المعنى
 بتشديد الياء
 بمعنى المراد
 ان لكن المراد
 على كل توجيه
 غير خفي كما
 اشار اليه
 الشارح قوله
 وقد استوفينا
 وجه دلالة
 استوفى ذلك
 في بيان معنى
 الحرف في
 التقسيم
 فارجع اليه
 قوله اذ لا
 يرفع القاء
 الى المشتقة
 وارجع الى
 الاشكال اي
 لا يرفع
 الاشكال حتى
 يعرف الحرف
 مجرد التفسير
 او الفبار
 الزلة قوله
 وان كان
 النسبة
 المحصورة
 فاحتياجه
 الى ذكر
 المتعلق لا
 لذلك الا
 لاشارة
 المذكور
 فيه ان
 الطامحات
 الاشارة
 المذكور
 تكون معنى
 النسبة
 المحصورة
 فان النسبة
 بين الشيئين
 يتوقف
 تقديرها
 على تقديرها
 قوله لانه
 حصلت
 الدلالة
 وتم
 الفهم اي
 بعد
 ذكر
 المتعلق
 وهذا
 مبني
 على
 ان
 ذكر
 المتعلق
 شرط
 مستلزم
 للشرط
 والا
 فكيف
 يتم
 قوله
 لانه
 حصلت
 الدلالة
 وتم
 الفهم

قوله وقد سبق معنى عدم الاستقلال بالمعنوية
 حيث قال في تحقيق معنى الحرف ان المراد بعدم الاستقلال
 عدم الاستقلال لذاته وعدم الاستقلال في معنى
 الفعل ليس لذاته بل لجزئية **قوله** والاسماء التضمنت لعل
 الحروف كالاسماء التضمنت لغير حروف الشرط وغير ذلك
 كالاسماء التضمنت لغير حروف الاستفهام بخوكم وكيف
 واين وايمان وقته لا غير ذلك وقوله لو سلم اشارة
 الى انه يمكن منع كون الحدث في جميع الافعال مستقلا
 بل يجوز ان يكون حدثا مركبا من حدث ونسبة كما ذكره
 فيما سبق من ان الفيضان بمعنى سيلان الماء وايضا
 يمكن ان يكون بعض الذوات المدلولة للاسماء المذكورة
 مشتملة على النسبة الغير المستقلة والمركب من المتعلق
 وغير المتعلق غير متعلق **قوله** الا ان يقال انه اشار بقوله
 الا ان يقال الى ضعف الجواب فان غاية ما علم من التقييم
 ان الحرف لفظ يكون معناه في غيره واما ان يكون معناه
 ليس الا الحرف فلم يعلم من التقييم حتى يعلم منه ان معنى الآ
 والفعل ليس في الغير مستقلا بالمعنوية يؤيد ما ذكرنا قوله ثم

في غيره

كون اللفظ بحيث يكون معناه في غيره محتسبا بالحرف مما لا
 يستفاد من التقسيم اه ويمكن ان يدفع بان مراده بقوله
 الا ان يقال كون اللفظ بحيث يكون معناه اه كون اللفظ
 الموضوع للشخص بالوضع العام ولا يخفى انه يستفاد من التقسيم
 ان كون اللفظ الموضوع لشخص بحيث يكون معناه في غيره
 لا يتحقق الا في الحرف على ما اعترف به في قوله بل المتفاوتة
 من جهة اه وجه استفادته من التقسيم ان التعريف يجب
 ان يكون منفكاً وانعكاسي تعريف الحرف على ما ذكره الشافعي
 فيما سبق يقتضي ان يكون كل ما ليس بغير مستقل بالمفردية
 لا يكون حرفاً فيكون اسماً او فعلاً قوله وفيه انه يستفاد
 من قوله ثم ان كون اللفظ اه وعلى قول المفيد بان قول الله
 بخلاف الاسم والفعل في خبر التبيين وفيه ان ما في خبر التبيين
 في خبر ذلك الشيء وقوله ثم ان كون اللفظ اه وعلى قول المفيد
 الا ان يقال اه وقد عرفت الجواب عن وعلمه لجميع ما ذكرنا
 في هذه المقام امر بالتأمل قوله واما بيان الحد المتفاوت
 من هذا التقسيم فيجعل خبرانه للفعل والحد تعرض في كون
 قول المص فانه اه لبيان الحد المتفاوت من التقسيم وكذا

قول الاول انه باضطرار يرجع الى التقسيم
 قول الاول خلاف الاول فان كلامه التقسيم
 التقسيم قسم وتقسيم ثلث احد التقسيم
 انما يكون دخول افراد الاخر في تعريف
 لا بد من دخول الاخر في تعريف
 قوله في خبر ما في خبر التبيين
 في خبر ذلك الشيء

في
 يمكن ان يقال ان
 الاسم والفعل كلام متساو
 لا في خبر التبيين ولا في خبر
 قوله

فيكون بيان مودى الحد المشتهرين النجاة لكون خبرانه
 للفعل والحد ولم يتعرض في كون ذلك القول لبيان عدم
 الورد وذلك مع انه على ذلك التقدير ايضا الضمير للفعل

فيكون بيان مودى الحد المشتهرين النجاة لكون خبرانه
 للفعل والحد ولم يتعرض في كون ذلك القول لبيان عدم
 الورد وذلك مع انه على ذلك التقدير ايضا الضمير للفعل
 او للحد ويمكن ان يجاب عنه بان مقصوده ان يبين انه
 على تقدير ان يكون القول المذكور لبيان احد الحدين خبرانه
 يصلح للرجوع الى كل من الفعل والحد بخلاف كون ذلك القول
 لبيان عدم الورد فان الضمير وان جاز رجوعه الى
 الفعل لكن رجوعه الى الحد اولى فيكون قوله يجعل خبرانه
 للفعل والحد متعلقاً بالبيانين السابقين اعني بيان عدم
 الورد وبيان الحد المتفاوت من هذا التقسيم وايضا يرد
 عليه ان مقابلة بيان الحد المتفاوت من هذا التقسيم
 الحد المشتهر وبيان حال ضارب لبيان عدم الورد ويشوب ان
 هذا القول من المص على تقدير كونه لاحد البيانات الثلاثة
 ليس فيه بيان عدم الورد ومع انه لا يمكن خلط ذلك القول
 بعدم عن بيان عدم الورد لان قوله فانه ما دل اه لتفصيل
 الاحالة والحكم المناسب لان يعطى به هنا ليس الا عدم
 الورد وايضا تعلم بالضرورة ان كلاما من البيانات الثلاثة

وانما بيان الحد المشتهر وبيان حال ضارب
 لبيان عدم الورد ويشوب ان هذا القول من المص

لا يمكن ان يجعل ضمير كونه القول المذكور
 لاحد البيانين المذكورين انما يكون
 القول المذكور لاحد البيانين المذكورين
 وذكر زمانها اولم يستقد ذلك التقسيم

يستلزم عدم الورد والمذكور وبالعكس مع ان بيان عدم
 الورد وبذلك القول لا يكون الا بيان احد الحدين او بيان
 حال ضارب ويكون ان يكلف في الجواب عن هذا المايل
 بان مراد الشارح ان مقصود المص بهذا القول اما بيان
 عدم الورد وان كان ذلك البيان بهذا القول لا يتحقق
 الا باحد البيانات الثلاثة واما احد البيانات الثلاثة وان
 كان لا يتحقق ذلك الا ببيان عدم الورد **وقول** وبما عطف
 وذكر زمانها ان ياتى عن كون ذلك القول المذكور لبيان
 الحد المستفاد من التقسيم على ما هو الظاهر من قوله اولم
 يستقد ذلك من التقسيم وكون القول المذكور لاحد البيانين
 المذكورين يقتضي استفاضة الزمان من التقسيم فانهم قد
 يجزى الا بالذكور في كل من البيانين الآتين ايضا **وقول**
 وان لا انساب عطف على ما على ياتى اعني ذكر زمانها
 وقوله او المتبادر مما ذكره علته للانسية اقول حاصل
 ما ذكره المص ايضا ما هو الانسب عطفه وحكم كونه انساب
 فان حاصل كلامه انك قد عرفت مما مر في التقسيم من الفرق
 بين الفعل والاشتقاق ضارب لا يرد على حد الفعل فان حد

الفعل

ويمكن ان يجعل ضمير كونه القول المذكور
 لاحد البيانين المذكورين انما يكون
 القول المذكور لاحد البيانين المذكورين
 وذكر زمانها اولم يستقد ذلك التقسيم

الفعل على ما علم من التقسيم ما دل على حدوثه ولا يرد عليه
 ضارب وحاصل ما حكم كونه انساب ايضا هو هذا على
 ما لا يخفى ويكون ان يقال ان ما حكمنا عليه بان حاصل
 كلام الشارح كانه حاصل كلام المص حصوله من كلام
 اوضح ولعله لهذا الحكم يكون ما ذكره انساب ولم يحكم كونه
قول واما ان بيان مؤدى حد الشارح وحاصله يقتضي
 بهذا الفرق لا يخفى ان الانسب بقوله هنا يقتضي هذا الفرق
 ان يقول فيما سبق واما بيان الحد المستفاد من التقسيم
 يقتضي بهذا الفرق فان الحد المستفاد من التقسيم ليس غير
 الفرق المذكور بل هو مقتضاه ثم الاظهر بالنظر ان قوله يقتضي
 بهذا الفرق ان يقول فحينئذ قوله ج يقتضي هذا الفرق باعتبار
 حده المشهور اه **وقوله** او حده عطف على الفعل **وقول**
 ثم نجه انه ينبغي ان يقول فانه ما دل على حدوثه اعتبر نسبة
 الى الموضوع ليظهر ما هو سبب عدم الورد ويقتضي هذا
 الفرق اقول يظهر مما ذكره انه لا يظهر سبب عدم الورد
 كما ذكره المص مع انه يظهر منه ايضا فان قوله فانه ما دل على
 حدث ونسبة الى الموضوع يظهر منه ان النسبة تعتبر من

لا يمكن ان يجعل ضمير كونه القول المذكور
 لاحد البيانين المذكورين انما يكون
 القول المذكور لاحد البيانين المذكورين
 وذكر زمانها اولم يستقد ذلك التقسيم

الحدث فان المشتق ما دل على ذات وحدث ونسبة
حدث اليه الا ان يقال مراده بقوله ليظهر ما هو سبب
عدم العود و ليكون اشتد ظهور ما هو سبب عدم
العود **قوله** لان مقتضى ظاهر السوق رجوعه الى صفة
فان ظاهر السوق على ما يشهد به التأمل الصادق ان لا
يصح المص هنا بكذا الفعل فلو كان الضمير للفعل او لحد الفعل
لكان الحد مقصرا جاك لكن يعارض هذا ان لا يظهر جعل الضمير
لما قرب مع ان الكلام لا يمكن ان يخلو عن الاشارة لما
حد الفعل فانه لو كان الضمير للفعل او لحد فعله لكان الحد مقصرا
ولو كان الضمير لعارض لكان المعنى فان ضارب لم يدل
على حدث ونسبة الى موضوع والفعل يدل على ذلك
فيستلزم من حد الفعل وقوله الا ان التتابع المتبادر
ان فعل فظرب كما وان يكون في الكلام المجيد الشق في مثال
بما اشرع ما هو لم اولا ولا واريد بمثل قوله ما دل وقوله
وكون لم اوما فان مثل هذا السوق يقتضي ان يقال فان
ضارب لا يدل على حدث بصيغة المضارع وكون الماضي

ان قيل بهذا ما اريد ان يشار به قدس
اشعار بان جعل الضمير للفعل وجب جعل
لضارب وذلك بواسطة ان يقتضي
السباق بان ما يرد عليه النقص
وتفصيل منه رحمه الله

يوتى

يوتى لم اوما في نفيه **قوله** وهذا راجع جعل ما هو صفة له
على جعلها مافية فيما نسب اليه قدس سره من الخواشيع
كتب على قول المص فانه ما دل ان الفعل للفظ الدال
على الحدث ونسبة الى الذات و زمان تلك النسبة بخلاف
المشتق فانه ليس يدل على الحدث المذكور ويجوز ان يكون
الضمير للمشتق وما مافية ان المشتق غير دال على الحدث المذكور
بخلاف الفعل فانه دل عليه مع النسبة الى الفاعل هذا
كلامه ولا يخفى ان قوله ويجوز ان يكون الضمير للمشتق بعد
قوله ان الفعل للفظ الدال ان يدل على كون هذا الاحتمال
مرجوحا وما يلحق ان ينب عليه انه قدس سره لم يجعل ضمير
دائرا بين الفعل وحدته كما جعل الشارح كذلك وتعلق قدس
سرّه اختيار تخصيص الضمير بالفعل لانه على تقدير رجوعه
الى حد الفعل يقع في قول المص فانه نوع سماجة فان خبر ان
رجوع ما بعد الضمير وظاهر السوق يقتضي خلاف ذلك فانهم
لم اوما فسر قدس سره قول المص فانه ما دل بقوله ان
الفعل للفظ الدال اشارة الى ان الزمان المذكور للفعل
الواقع في التعريف والقوم صرحوا بذلك **قوله** وليس في قوله

يوتى

ونسبته الى الموضوع تكراراه دفع لما يجبه على قول المصنف
 الى الموضوع ان ذكره تكرر مع ذكر الحدث فان الحدث على ما ذكره
 في شرح المطالع ما قام بشئ او ما ينسب الى شئ بالقيام وتكرار
 الشئ هو الموضوع فيحصل التكرار المذكور وحاصل الدعوى انه
 انما يلزم التكرار المذكور لو كان مراد المصنف بالحدث في قوله فانه
 ما دل على حدث مفهوم الحدث لكن مراده به ما صدر في الحدث
 ولا يلزم من دلالة الفعل على ما يصدق عليه مفهوم الحدث كما
 انضرب مثلا للدلالة على النسبة حتى يلزم التكرار المذكور وقوله
 وكذا لا يلزم من اعتبار الحدث في مفهوم الفعل اعتبار النسبة
 ودفع وجواب تسليم كون المراد بالحدث في قول المصنف مفهوم
 الحدث وفرضه بعد الجواب بمنع ذلك وحاصله انه لو سلم ان
 المعبر في مفهوم الفعل مفهوم الحدث وفرض ذلك لا يلزم من
 اعتبار الحدث في مفهوم اعتبار النسبة او توجيه هذا الدعوى
 يمكن بوجهين احدهما وهو الظاهر ان يقال مراده انه لا يلزم من
 اعتبار مفهوم الحدث في الفعل ومفهومه اعتبار النسبة
 فيه فان الحدث على ما نقل من شرح المطالع ما قام بالشئ
 ومعناه ما ينسب اليه بالقيام ولا يلزم من اعتبار ما ينسب

الاشياء

الاشياء بالقيام في مفهوم الفعل اعتبار النسبة الى الشئ في مفهوم
 تأمل وثانيهما ان يقال مراده انه لا يلزم من اعتبار الحدث
 في مفهوم الفعل اعتبار النسبة فيه فان المعبر في مفهوم
 الفعل محل الحدث والنسبة معبر في تفصيله اعني ما قام
 بالاشئ فالحدث محل ومعرفة وتفصيله ومعرفة ما قام
 بالاشئ ولا يلزم من اعتبار المحل في شئ اعتبار التفصيل
 الا يرى ان المعبر في الماهية الانسانية المعرفة بمحل
 الانسان مع ان تفصيله اعني الحيوان الناطق ليس بمعتبر
 فيما بل المفصل معرفة واحدة قوله ليعلم ان مدلول
 الفعل النسبة بطريق القيام لا بطريق الوقوع كسب في
 الحاشية فيه ان تلك التكتة انما تتم لو لم يكن الموضوع
 مشترك بين المحل وما يقابل المحل تأمل هذا كلامه فيه ان النسبة
 قائمة على عدم ارادة الموضوع المقابل للمحل وهي ثابتة
 اليه الحدث في الفعل من الموضوع اعني الفاعل قد لا يكون
 موضوعا مقابل للمحل كما في الاشائيات قسم التكتة المذكورة
 لذكر الموضوع وهو الشئ على ان الموضوع باسم معنى كان لا يكون
 النسبة اليه بطريق الوقوع والظاهر من سوت الشرح ان

شذوذا ضرب زبد على مدلول الفعل النسبة
 لا يقتضي زبد بالقيام دون النسبة
 المعبر بالوقوع من

ان ذكر الموضوع للاستنباط من النسبة بطريق الوقوع **قوله**
 تقدم كثيرا من التبيهات الالائية كالتيه السابع والثامن
 والتاسع والعاشر فان كلامنا له يتعلق بالانتم على ما يظهر
 لك عند الرجوع اليها ويمكن ان يقال ان التبيهات المذكورة
 وان كان لها تعلق ببعض الحرف واحداً لكن ليس في شيء
 من تلك التبيهات تحقق شيء منها ولعل لهذا امر بالتأمل
قوله اي تبين ومنه يعلم ان الظاهر ان المراد اسميتين
 منه ومنه يعلم وقوله لتع الفصل بقوله الساس او اكثر
 اي لتع الفصل بقوله الساس على تقدير عطف على قوله وقد
 عرفت من الفرق انه او كتع الفصل بالاكتر من قوله الساس
 على تقدير عطف على ما يماثل مما سبق **قوله** لعدم مقام الوصل
 بل المقام للفصل كمال الاتصال بين جملة الساس وبين
 ومنه يكون الثانية بياناً للمشار اليه بهذا في قوله الساس
قوله فجعله وليلاً مفرج على قوله معطوف على محذوف
 اي جعل العطف وليلاً ولا يخفى ان هذا انما يتم اذا الوصل المذكور
 لم كان من لوازمهم بما بعد قوله الساس كس ما هو من المذكور
 بعده ومنه القدر بعده لكن الظاهر ان مراده به المذكور بعده

الاظهر ان يقول امر منه تبين
 ومنه يعلم من ربه

لولا

بقرينة قوله والا لم يصح العطف وذلك لا ينافي في جوبه كون
 المعطوف عليه المقدس جزاء فافهم **قوله** لانه الذي بين
 في التقييم والظاهر ان الضمير لانه راجع الى القسم ويجوز
 ان يرجع الى الفرق المذكور وقوله لا مطلق اسم الجنس فيمكن
 العطف على الضمير لانه ان لا ان المبين فيما سبق مطلق
 اسم الجنس ويجوز العطف على القسم ان لا بين مطلق اسم الجنس
 وعلم الجنس وقوله وقد بين على الاول مضاه ان فيما بين
 ان المبين في تقيم لم قسم من اسم الجنس لا مطلق اسم الجنس
 حيث قال هناك واسم الجنس فسمه صاحب الفصل بما
 علق على شيء وعلى كل ما اشبهه ولا يخفى ان ما ذكره المعنى
 في التقييم قسم منه وعلى الثاني مضاه انه بين فيما سبق الفرق
 المستفاد من التقييم فرق بين قسم من اسم الجنس لا بين مطلق
 اسم الجنس وعلم الجنس حيث قال هناك والقول بان الفرق
 قسم من اسم الجنس لا مطلق اسم الجنس لا سماعه الصراحة
 وبياناً ما سيأتي ان علم من هذا التقييم الفرق بين اسم الجنس
 فان بيان قسم منه لا يقع في الفرق بينهما بدأ وقد علم من
 ان ما ذكره المص من اسم الجنس في التقييم انما يقع في الفرق

اي تبين عطف اسم الجنس على اسم الجنس

بين قسم منه وعلم الجنس **قوله** ولا يتجه عليه شيء اهـ دفع
 لان يقال ان استفاد من السابق ليس مقصودا على الفرق
 بين اسم الجنس وعلم الجنس بل يستفاد الفرق بين علم الجنس وبين
 المصدر ايضا كسجاف وتيسج فان سجان علم الجنس يتبع
 مع ان المصدر لم يتبع على هذا الفرق وحاصل الرفع انما لا ندعي
 ان الفرق استفاد من السابق مقصودا على الفرق الذي
 ذكره المصدر هنا بل نحن قائلون بان استفاد من السابق الفرق
 بين علم الجنس والمصدر ايضا الا ان المصدر لم يتبع عليه التعداد
 بقبته السامع له من اشتراك العلة فان العلة للفرق المذكور
 في المتن اعتبار التعيين في علم الجنس دون اسم الجنس وتلك
 العلة متحققة في علم الجنس والمصدر **قوله** والمفعول علم الفرق
 بين افراد علم الجنس وعلم الجنس اسم افراد علم الجنس والمفعول
 ان علم الفرق بين افراد المفهومين كالفرق بين اسد من افراد
 اسم الجنس وبين اسامة من افراد علم الجنس وقوله فان
 الحكم بان علم الجنس مع قوله وقد علم اي من التقسيم ان اسد
 وامثاله من المصدر وغيره وضع لغير معين دفع لما يمكن ان
 يقال كيف علم من التقسيم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس

ان

ان حال علم الجنس لم يعلم من التقسيم وحاصل الرفع بان
 الحكم بان علم الجنس وضع لغير معين بوجه مشترك فانه معلوم
 من التقسيم وكون اسم الجنس موضوعا لغيره معين معلوم
 من التقسيم في قولنا لا حاجة في معرفة الفرق المذكور الى جعل
 حال علم الجنس في حكم المعلوم من التقسيم بل العلم بحال علم
 اسم الجنس من التقسيم مع اشتراك كون حال علم الجنس على
 خلافه يمكن في حصول الفرق المذكور من التقسيم **قوله** فيما
 قيل ان التعيين اطلاقا ان ما قيل ظهر عما افيد فان فيما افيد
 ينبغي اشتراط التعيين في الوضع وذلك خلاف الظاهر بل الظاهر
 وضعه لعين والتعيين داخل فيه **قوله** وامثاله من المصدر
 وغيره اشار به الى انه كما علم من التقسيم الفرق المذكور علم
 الفرق بين المصدر كونه ايضا وكذا بين المشتق وبينه والاول
 ان يقول فيما بعد من حيث جعل مدلوله مجرد الذات او الحدث
 في بعض النسخ بدل قوله او حدث وحدث بالواو على ان نسخة
 مجرد الذات اشارة الى اسم الجنس وجرد الحدث اشارة الى المصدر
 وعلى النسخة الثانية الكلام على سبيل التوزيع على اسم الجنس
 والمصدر **قوله** كما يفيد ما سمعت في حل قوله وضع لعين

بوجه غير قول الشارح فيما بعد جعل مدلول
 مجرد الذات فانما التباين من ان مدلول
 علم الجنس الذات مع او اخذ ذلك الامر
 من ان يقول

فبين علم الجنس وكذا بين المشتق وعلم الجنس
 كما قد ظهر منه ان الاظهر ان يفيد فيما سبق
 غاية انه علم الفرق بين المصدر وح

الذات او الحدث او المشتق
 فقام ان لا يكون المشتق
 مجرد الذات او الحدث بل
 ايضا وان كان له مدلول

مع لا بد من دليل وجوه افادة
ما سمعت لا ذكره انه علم سمعت
ان التعيين معتبر

متعلق بالمشي لا النسي واراو بما يفيد ما ذكره بقوله كما ان ما يفيد
انه خارج عن المدلول واعتبر مع مدلول علم الجنس فيستفاد
منه ان عدم التعيين معتبر في مدلول مقابلته مع اسم الجنس
فانهم وقوله بل لغير معتبر مع التعيين الظاهر ان مدلوله
على ما يستفاد من قوله لا يفي ان جعل عدم التعيين معتبرا
مع فانه يستفاد منه ان اسم الجنس ليس موضوعا للمعنى
اعتبر مع عدم التعيين فقال بل لغير معتبر مع التعيين
والاظهر ان يقول بل لغير معتبر مع التعيين ليكون معلوم
على وجه ما سبق قوله اوله انه غير متعلق لعل هذا التوجيه
من السابق بل كما وان يكون التوجيه السابق موجبا
لتحصيل الحاصل فانهم قوله اشارة الى ان تلك الاضافة
وضيلة في تعريف ذلك الجنس الدخيل في الشيء ما ليس متعلقا
التعريف كمن جعل منه لعله يعني ان الاضافة ليست لتعريف
الجنس بحسب الوضع واصلا بالعهد الحارثي وهي في الجنس اى
في تعريف الجنس بالحقة باللام يعني ان الاصل في تعريف الجنس
اللام والاضافة في ذلك التعريف ملحقة باللام على ما تقرر
في موضع كتب في الحاشية هذا القول بناء على ما اوردته

بجوان

عبارات في بعض وقع في بعض كتب الخوفا لا تحقيق ان
الاصل في التعريف بان ادوات كانت العهد وتعريف الجنس
خلاف الاصل في التحقيق ان المراد باللام ما يعبر او ذكره على
سبيل التمثيل انتهى قوله وقد عرفت ان الموصول يدل
على معنى مستقل عرفت ذلك من قول المص في التعليم
بعد قوله والاول مدلول اما معنى في غيره يتعين بانضمام
ذلك الغير او المراد يكون المعنى في غيره عدم استقلال ذلك
المعنى بالمفهوم في قوله بعد ذلك اولا بمعنى انه مستقل بالمفهوم
وذلك ظاهر قوله اوله يؤيد هذا قوله متعلق بها قبله اذ
لا يخفى ان مراده بما قبله لفظ مبهم ولا يخفى ان اللفظ قرينة اذ
المعنى اللغوي اذ المراد بالمعنى الاصطلاحي لا يعمل الا بتكليف
لا يخفى على من لا يكلف قوله وتوضيح ان الصلة اى مضمونها
معنى في الموصول ان متعلق بكنتا النضتين على ما لا يخفى
وقوله اذ الصلة انما تتم بربطها بالموصول اى الصلة من حيث
انها صلة والمراد تمامها ان يكون لها معنى محصل وقوله ولهذا
المعنى اشترط العايد اى لاجل ان تمامها انما يكون بربطها بالصلة
اشترط العايد من الصلة الى الموصول لترتبط بالموصول

بعضه اى ان يكون المراد منه مطلق اداة
التعريف برقبيل ذكر الجنس او اداة
العام على سبيل الجواز المرسل واللام
خصوصا باللام كمن ذكره على سبيل
التمثيل اسرير باللام مثلاً

يشترط ذلك دور اذ الصلة من حيث
انها صلة معنى غير متعلق بالمفهوم
مسألة

vi

دستور العمل

قول و بركات في الموضوعين
نصرة بلا علم الزنا ما غاصم
2

سيطرة ذلك فائدة قوله على ما هو المتبادر من البحث الثالث
قوله ووجهه غير ضيق أي وجه كون المراد بالغير غير هذا
 المعنى لا الغير المذكور في قول المصنوع ثابتا للفرد ويحتمل على بعد
 أن يقال إن وجه استفاضة الغير المذكور من الاعادة
 معرقا غير ضيق وهو ما شتهر بينهم من أن اعادة الشيء معرفة
 تدل على أن المراد به الاول **قوله** والمراد بتعليل النفي لا
 نفي التعليل اه أي بتعليل نفي اثبات الغير له بالجهة المذكورة
 اعني الثبوت للغير لا نفي تعليل اثبات الغير له بالجهة المذكورة
 وحاصل المعنى انه استغنى لاجل هذه الجهة اثبات الغير له لانه
 استغنى الاثبات لاجل هذه الجهة فان هذا المعنى لا ينافي
 الاثبات لاجل جهة اخرى مع أن اثبات الغير له منسحق
 والتكلف الكثير هنا ان يقال المعنى انه لا يثبت من هذه
 الجهة له الغير وان كان يجوز ان يثبت له الغير من جهة
 اخرى وهي جهة ملاحظة لا باعتبار كونه ثابتا للغير والتمسك
 لتعرف حاله بل باعتبار ملاحظة الاستقلال على ما
 صرحوا به وانتار اليه الشارح في التفسير في تحقيق معنى
 الحرف **قوله** كما قال النحاة ان كون اللفظ اه لا يخفى ان ظاهره

والاصل ان لام الاصلية في الاول
 غير الاصلية وفي الثاني قيد الاثبات
 في قوله

بوجه

يوجب ان يكون النوع والمفرد عليه في قول المصنوع واحدا
 كما لا يظهر ان يقال ان كون اللفظ فخر عنه انما يشاء من كون
 معناه مما ثبت له شيء **قوله** الا ان يتكلف اقول ههنا
 جواب من غير تكلف وهو ان كلامنا في نفي اثبات الغير للمعنى
 الذي دل عليه الفعل والحرف باعتبار كونه ثابتا للغير وذلك
 في اسم الفاعل وهو نسبة الحرف الى الذات وهو ليس محكوم
 عليه ومثبت له بل المثبت له مجموع اسم الفاعل على ما لا يخفى
 الا ان يجعل قول المصنوع لا يثبت له الغير على خلاف المتبادر
 مما يشير اليه الشارح في البحث الثالث **قوله** على ان لنا
 لا يخفى ان المتبادر انه علاوة وذلك يقتضي ان يكون الحرف
 بالعلاوة على تقدير تسليم ان معنى الثبوت للغير ما هو الظاهر
 من ظاهر هذه العبارة لا عدم الاستقلال والثبوت للغير
 بكون المعنى لا يجري في المعنى الحرفي مطلقا وكذا في المعنى المطابق
 للفعل والمعنى التضمني له الذي هو النسبة وان كان يجري في
 الحرف فكيف يتم قول والمعنى الفعلي والحرفي ليس لهما مقام
 فخر وعن الثبوت للغير على اسم المعنى الحرفي ثبوت للغير بذلك
 المعنى ولا المعنى المطابق للفعل ولا التضمني له الذي هو النسبة

المعنى المطابق للفعل

قول وثالثها هذا البحث منع التفرع فامتنع الخبر عنها على ما
قبله ولا يخفى ان كلاما من البحث الاول والثاني في منع لقول المصنف
ومن هذه الجهة لا يثبت لغيره منع لعلية الجملة المذكورة
لعدم اثبات الغير فلا يظهر لجعلها بجائز وجه الا ان يقال
لا كان كلاما من الجائز متصفا متصفا مستندا بسند اخر
جعلها بجائز **قول** ولا للحدث والزمان لان اعتبار كون
الشيء اذ حاصله انه لا يمكن الاثبات لشي من الحدث واذا
لان اعتبار كون كل منهما ثابتا للغير مقصود بالافاقية الفعل
ويمتنع في هذه الحالة اثبات شي لهما اما باعتبار كون الحدث
ثابتا للغير في الفعل فظاهر فانه يعتبر كونه ثابتا للفاعل العيني
واما باعتبار كون الزمان ثابتا للغير فلعلة باعتبار ان الحدث
ثابت للفاعل في الزمان فكأن الزمان ثابت للفاعل **قول**
فالاولى الظاهر ان يقول الاول اذ لا يظهر وجه التفرع **قول**
وقامسها هذا البحث كالثالث منع لقوله المصنف فامتنع الخبر
عنها وجه جعلها بجائز يعلم مما مر فتذكر وادراك الدليل
في قوله ان الدليل لا يثبت الا امتناع الحكم على مدلولها كونه
ثابتا للغير **قول** ووجه ترك تعييد الحكم ان تعييد المصنف

الحكم

بالحكم باعتبار الخبر عنها بتعدي مستعملين في معنيهما **قول**
بظهور ان جميع الالفاظ اى جميع الالفاظ من حيث ذاتها
مع قطع النظر عن الامور الخارجة عنها فلا يرد على قوله
لا يستعملان كانت او لم تكن ان الفعل والحرف حين استعمالهما
في معنيهما لا يصح الحكم عليهما **قول** واما الثاني فلانه
بعد تسليم ان هذه الالفاظ اه اشار بقوله بعد تسليم
ان الجواب الثاني عن البحث الخامس ليس على قانون
المناظرة اذ البحث المذكور منع فكيف يجاب عنه بطريق
المنع كما فعله المجيب وقوله لا يمنع ذلك ان يشمل الحكم
على الفعل والحرف بامتناع الخبر عنهما اى لا يمنع عدم اتصاف
هذه الالفاظ بالنفعية والحرفية حين استعمالهما في العلم
الحقيقية او الجازية ان يشمل تلك الالفاظ الحكم على الفعل
والحرف بامتناع الخبر عنهما وقوله لان عنوان الحكم اه
اراد بعنوان الحكم عنوان الموضوع اما بان يكون المراد بالحكم
الحكوم عليه اى عنوان المحكوم عليه او بان يكون اضافة
العنوان الى الحكم لا في ملائمة اما عنوان يكون الحكم
عليه اتفاقا كما في الطبيعية او يكون الحكم عليه حقيقة

الذكورة انما يرجع الى كونها مستعملين في معانيها الالهي من
الحقيقي والمجازي فانهم يقولون ان يقال الاولوية ظاهرة
لعل وجبه الاولوية انه في التقييد الاول حمل على المعنى الموضوع
له ولا يخفى ان التقييد الاسم الى معنى التقييد بالموضوع له لانه
حين التقييد بالموضوع له يؤم الكلام الى لا يمتنع الجزع عن حاجتي
استعمالها في المعنى المجازي **قول** وكيف لا متعلق بخبري
الكلام السابق اذ لا يخفى انهم من قوله والاراد بامتناع الجزع
عن الافعال والحروف امتناع الجزع عنهما حيث انهما
افعال وحروف ان لا فعال وكيف لا يجوز ان يكون لهما
حيثيات متعددة وكثير من الالفاظ افعال واسماء او
حروف واسماء بالحيثيات المتعددة اما اللفظ الذي هو فعل
واسم فلفظ يزيد حيث جاء فعلا مضارعاً وعلماً واما
اللفظ الذي هو حرف واسم فلفظ اما فانه جاء حرفي
وجاء اسماً متضمناً للمعنى الاستمراري او للمعنى الشرطي وقوله
واضافه العلامة الثاني لا يظهر بالنظر الى المعنى ان يجعل الضمير
في اختاره الى كون الافعال والحروف باعتبار انفسها
اعلاماً بالنظر الى اللفظ وقرب المرجع ان يجعل الى كون

وقد شئى يمكن ان يتكلم في نفسه
فانهم من قوله

والحروف حيثيات متعددة فقال

كثير

كثير من الالفاظ افعالاً واسماء او حروف واسماء **قول** ورد
سيد التحقيق اعتبار الوضع الضمني اهـ وقد قوله فلما احتج
الى البحث عنها والتفتيش عن احوالها **قول** اذ علم مساعدة
الفعل قد بلغ بما ذكرنا لك مبلغاً لا يمكن انكاره اذ بما ذكرنا
ما ذكره بقوله والتحقيق الى قوله وما ذكر **قول** بناء على حقيقة
قدس سره اذ بتحقيقه ما ذكره بقوله والتحقيق انه انما يذكر
لان ذلك التحقيق منقول عنه قدس سره ومن شتمه رده الله
عليه بقوله ورد سيد التحقيق **قول** وثانيهما حقيقة
انه يجزى دون الحرف اي تحقيق ان الفعل الاصطلاحي
يجزى دون الحرف وليس الضمير في انه راجع الى الحدث المعبر
في مفهوم الفعل الاصطلاحي وسيظهر لك وجه ذلك **قول**
وح يحتاج اهـ اي حين ارادة المعنى اللغوي من لفظ الفعل
يحتاج الى ضرب من التكلف في الضمير الراجع اليه في قوله فيجزي
به بان يصير الاستغنى ام بان لفظ اللفظ الفعل عبارة عن المعنى
اللغوي ويجعل الضمير الراجع اليه بالمعنى الاصطلاحي اما ما كتبت
الى هذا التكلف لان المقابل للحرف هو الفعل الاصطلاحي و
المعنى لما حكم في التبيين السابق بامتناع الجزع عنهما واشتركا

في ذلك يمكن ان يتوهم اشتراكهما في امتناع الجزئيهما
ايضا فان ذلك التوهم في هذا التنبية بقوله فيجزيه
الحرف ويمكن ان يكون وجه التكلف جعل الضمير في قوله
فيجزيه للفعل اللغوي ويمكن جعله مقابل الحرف بكونه
الحرف باعتبار ان كون الفعل الاصطلاح المقابل للحرف
مخرجه انما هو باعتبار **قوله** ويبين انه كل مضارع
التقبل على صيغة بناء الفاعل وقوله انه كان مفعولا عليه
قوله انه على وجه اعتبار في مفهومه قد يتحقق في ذوات متعددة
قوله يدل عليه قوله مجاز نسبة الى خاص منها في دلالة
قوله مجاز نسبة الى خاص منها على ان المراد بالتحقق القيا
لا الصدق بحث لا يتحقق على انه في تنوع قوله مجاز نسبة الى خاص
منها على ما قبله ايضا بحث بل يتوهم ان لم يتحقق في ذوات
متعددة لم يجز نسبة الى خاص **قوله** اذ من الافعال
ما لا يتحقق الا في ذات واحدة مثل الواجب بالاتفاق قول
الحلق على التمسك الحق وقوله وفي نظر نقل عنه وجه النظر
ان الحكم الجزئي لا يصح استعماله في اثبات الحكم الكلي فينبغي
ان يؤخذ كليا بان يراد بالتحقق جواز اشتراك الحكم الجزئي

ومما ذكره في دفع هذا التوهم ان الحكم الكلي لا يمكن ان يكون

الحكم
الجزئي
الذي
لا
يصح
استعماله
في
اثبات
الحكم
الكلي
لان
الحكم
الكلي
لا
يشتق
من
الجزئي
بل
يشتق
من
الكل
الذي
لا
يشتق
من
الجزئي
بل
يشتق
من
الكل

الحكم في قوله قد يتحقق في اراد الحكم الجزئي في ذوات
متعددة بناء على ان قد للجزئية والتقليد وارا الحكم
الكلي الحكم في قوله الفعل مدلوله كلي وارا استعمال
الحكم الجزئي في الحكم الكلي الاستدلال به عليه على ما اشار
اليه بقوله ويبين انه كل اه وقوله فينبغي ان ياخذ كليا
ان فينبغي ان ياخذ الحكم المستدل به كليا حتى يصح استدلال
به وقوله بان يراد بالتحقق جوازه ان جواز التحقق في
ذوات متعددة بالنظر الى مجز ومفهوم الحدث وملا خطه
ذلك المفهوم مع قطع النظر عن الامور الخارجة عنه كما
في الوجوب والخلق فان النظر الى مجز ومفهومهما لا يمنع
التحقق في ذوات متعددة وان كان الدلائل الخارجية
تمنع عن ذلك وفيه بحث لان الكلام على تقدير كون كلمة
قد للجزئية ومع ذلك لا يفيد حمل التحقق على جوازه في
رفع النظر المذكور الا ان يقال مراده بقوله بان يؤخذ
كليا ان لا يحمل كلمة قد على الجزئية بل على التحقيق كما في التبرية
الثاني المشار اليه بقوله واما الاستدلال بالتحقق فينبغي
ذكره **قوله** وليس المقصود بيان انه يصح نسبة الى شئ

لا يخفى ان هذا داخل في حيز التعريف المذكور مع انه
لم يقرر ذلك فيما سبق بل لم يقرر الا ان نسبة الخاص
ليس باعتبار حدث خاص فيه الا انه يتكلف ويقال بقر
ان المقصود بهذا يستلزم تقرير ان ليس المقصود ذلك
ومع ذلك التكلف ايضا لا يتم التعريف المذكور في المتن
فما فهمتم ان ما ذكره المفيد من ان معنى الحرف يتحقق في
تلك الامور لا ينبغ فيها هو بصدده لانه ان ارادتملك الامور
طرق في النسبة الى معنى الحرف فتلك الامور غير ان امر واحد
لقيام معنى الحرف الذي هو معنى شخص بهما معا وان ارادتم
بها امور يتحقق معنى الحرف في كل واحد على حدة فذلك
ممكن ومعنى الحرف شخص والشخص الواحد لا يقوم بحال
متعددة واما قوله يتحقق فيه امور فهو مسلم اذ لا مانع
من تحقق امور في شخص واحد الا انه لا دخل فيما هو
بصدده **قوله** ووجه تقرير قوله اه حاصله انه مخرج
على كونه كلياً لان الكلية تستلزم الاستقبال الموقوف
عليه لصحة الاخبار به وفي بحث اولم يعمد تقريره امرين
متعاقبين على ما قبله بدون العطف لا يظهر ان يقال

بخبر

ويجوز العطف وتوزيع المعطوف عليه على المخرج عليه بان
ينوع الاول على التحقق في ذوات متعددة والثاني على الكلية
قوله ووجه تقرير قوله دون الحرف اه لا يخفى ان على هذا يكون
قوله اذ تحصل مفهومه اه كالمستدرك اذ حاصل ذلك
القول وحاصل عدم الاستقلال واحداً لا وجه بالنظر
الى هذا ان يجعل قوله دون الحرف متعلقاً بمجموع ما قبله من قوله
الفعل مدلوله كان الى قوله دون الحرف وحاصله ان الحرف
بخلاف الفعل في ذلك المجموع ان يحصل مفهومه اه وقوله بما
يحصل له وثبت له من الحصول والاثبات لامن التحصيل
والاثبات لثباته في قوله فلما يعقل اثباته لغيره والمراد من
الحصول له والاثبات له توقفه تعقله عليه ويمكن ان يجعل
من التحصيل والاثبات بان يجعل قوله له للاجل لاصله يحصل
والاثبات اى بما يحصل وثبت معنى الحرف لاجله وجعله
مرآة **قوله** بما يحصل له بيان للواقع لا مدخل له في التعليل
يريد ان يبين في التعليل ان بقوله اذ تحصله بالغير من غير حاجة
الى وصف ذلك الغير حصول معنى الحرف وثبوته له بل ذلك
الحصول والاثبات بيان للواقع **قوله** وفي هذا الدليل

المباحث السابقة أي مثل المباحث السابقة والناس
 لها لا نفسها أو تلك المباحث من جهة كون الشيء مثبتا
 له والواردة هنا من جهة كونه مثبتا ثم لا يخفى أن جميع المباحث
 حث جازها غير البحث الرابع فثبت **قوله** فاجتنب إلى
 تكلفات كثيرة في كلامه لرفع الاشتكالات عنه على ما عرفت
 فيما سبق وما في قوله ما هو المشهور نافية أن ليس هو الوجه
 المشهور **قوله** بأن مفعول الفعل كلى لا يتبعين بثبوت ما يفيد
 لأم هو ثابت له ما في ما يفيد عبارة عن المفعول والضمير
 في يفيد راجع إلى الفعل والمنصوب عائد إلى ما فاعلم
 أن ما عبارة عن مفعول الفعل فالظاهر أن يقول لا يتبعين
 بثبوت لأم هو ثابت له وحصل منصوب يفيد راجعا إلى
 الفعل أن لا يتبعين بثبوت ما يفيد مفعول الفعل لما هو ثابت
 له يوجب الاكتفاء بالتغاير الاعتباري بين المفعول والمفعول
قوله وح لا يجعل هذا التنبه لبيان أمرين بل يجوز أنه
 يتم لو كان كونه لبيان أمرين مستلزما لكون كل من
 الأمرين مقصودا مستقلا بحيث لا يكون أحدهما مقصودا
 ليرتب عليه الآخر وذلك محل نظر كيف وهو نفس مع

فربما

تطبيق

تطبيق التنبهين على ما هو المشهور جعل مقصود هذا التنبه
 أمرين الأول كليت مدلول الفعل والثاني كون الفعل محذورا
 دون المحرف مع أنه جعل الأمر الأول وسيلة إلى الثاني
 الأمرين إلى قوله ووجب تزجج قوله فيجوز ما سبق مع أن صحة
 الاخبار فرع الاستقلال أن كليت المفهوم مستحب
 الاستقلال أنه فانه نص في أنه جعل الأمر الأول وسيلة
 إلى الثاني **قوله** بناء على أن ما عداه من الضمير موضوع
 للاشخاص أراد بما عداه ضمير التكلم وضمير الخطاب وقوله
 نظم كل طائفة في سلك أراد بالطائفة هنا قسم الضمائر
 مثلا أو قسم اسم الإشارة أو قسم الموصول أو قسم الحرف إلى
 غير ذلك وأراد بنظمها في سلك جعل مجموع الضمائر منتظما
 في سلك الشخص مثلا دون أن يكون بعضها شخشا وبعضها
 كليا وكذا المراد بظروا أفراد نوع واحد في حكم مثلا ظروا أفراد
 الضمير الحكم عليها بالشخص لا بأن يكون بعضها كليا **قوله**
 وما ذكرنا انفتح مقصوده قدس سره يعني بما ذكرنا من أن كليت
 وإثارة بين الوجود والعدم يعني يتصل حقيقة ويحتمل عدم حقيقة
 انفتح أن مقصوده قدس سره بالبحث في قوله وإنما إذا

شخصا وبعضها

كان المرجو اليه كلياً عاماً فحق كليت وجرئية بحث علم
 ظهور حال الكليت وكونه واثيرا بين الوجود والعدم وظاهر
 بطلان ما ذكره وقوله او لا ينبغي ان يشبه مثله على
 احده او لا ينبغي ان من تلك الحيشية جزئي لا كلي **قوله**
 فتأمل حتى يظهر ما ذكره من وجه الامر بالتأمل ظاهر
 على النسخة التي فيها الكليت فقط فان عادة المؤلفين تعريف
 الشيء بقوله فيه نظر فانما يظهر بناء على تلك النسخة تعريف
 الكليت واما على النسخة التي فيها الكليت والجرئية فوالكلية
 بالامر بالتأمل غير ظاهر بل يحتاج الى الدليل وبيان المقدمات
 كما فعله وقوله وفيه ما افيد ان هذا النظر لا يخص تعريف
 الغائب بل لا يخص الضمير بل يجري في اسم الاشارة والموصول
 ايضا بل في الحرف ايضا **قوله** ولما كان هذا قابلا ليدعى
 اي لما كان ما ذكره المصنف من الفرق بين الحرف وتلك الاسماء
 بكليت المفهوم وجرئية فقابلا ليدعى احدهما اقرب الى الفهم
 مما اشهر من الفرق بينهما حسبما ذكره ولعل ما اشهر من الفرق
 بينهما هو الفرق الحاصل من تعريف الاسم والحرف بما عرفوا
 به فانهم عرفوا الاسم بما دل على معنى في نفسه والحرف بما دل

او الصورة المخصوصة
 الى صفة في ذهن مخصوص
 لا بد ان يكونا جرئيه

على

على معنى في غيره **قوله** واما جعلنا قوله جرئيين بمعنى ما هو
 بمنزلة ما لا ينبغي ان يكون في كلامه بناء على النسخ التي رايناها
 ما هو صريح في جعل المذكور فعل مراده بالجعل المذكور هو الجعل
 الحاصل في ضمن قوله فترى ما داخل في قسم ما مدلوله كلي
 فان ذلك القول يستلزم الجعل المذكور او لا يمكن كون الشيء
 كلياً وجرئياً حقيقة فلما حكم في ذلك القول بكونها كليتين
 حقيقة علم ان جرئيهما بطريق التاويل اسما بمنزلة ^{الجرئيين}
 وقوله ولهذا اصح جعل ذم وفوق كليتين ايضا ان كان يصح كليت
 جعلها جرئيين ثم ان الظاهر ان يكون قوله ولهذا اشارة
 الى ان قوله جرئيين بمعنى ما هو بمنزلة لهما والمعنى ولاجل ان المراد
 بكونها جرئيين كونها بمنزلة الجرئيين صح جعلها كليتين كما يصح
 جعلها جرئيين ولاشأ في بينهما او الكليت تحقيقه والجرئية
 تأويلية ولاشأ في بينهما ويمكن ان يكون قوله ولهذا اشارة
 الى ان المعبر في الكليت والجرئية الوضع الافرادي اي لانه
 المعبر فيهما الوضع الافرادي مع انصاف ذوو فرق في الكليت
 والجرئية مع ولاشأ في بينهما اذ التنا في انما يكون في وضع
 واحد مع ان الكليت في الوضع الافراد والجرئية في الوضع التجميعي

في التركيب الاضافي **قوله** والظاهر ان يقول وان كان
 يستلزم جزئيين لا يشرح لا يثبت ان التقييد بقولنا في بعض
 الاوقات وقوله الا انه يشترط على ان المستعمل جزئيا لا يكون الا
 جزئيا اي في الاستعمال ولا يكون كليا ايضا في الاستعمال
 وقوله ازالة ما عسى اه مفعول له لقوله يشترط وقوله كيف
 لا يتم والمستعمل فيه العهد اي ايضا موضوع له اه يعني كيف لا
 يتحقق التوهم المذكور ومثناه التوهم محقق وهو انه كان ان المعنى
 الكلي موضوع له فكذا المعنى الجزئي موضوع له فلا ترجيح للاحد
 الاستعمالين على الاخر ثم اشار الى الترتيب بقوله الا ان
 المعبر به الموضوع له بالوضع الافرادى وهو الكلي والجزئي
 موضوع له بالوضع التركيبى **قوله** وبما قررنا لك كلامنا في
 اي معنى المصنوع وقوله احدهما ان ذو قربة عمل في الكلي وهو
 بالتقييد بقوله في بعض الاوقات وقوله بر عليه ان استعمالها
 جزئيين اي حقيقيين لا يوجب عدم كليتها لان استعمالها جزئيين
 في بعض الاوقات لا يوجبها وبسبب عارض لا بالوضع الافرادى المعبر والكلي
 وايضا قد حقق ان معنى كونها جزئيين كونها بمنزلة الجزئيين بالوضع
 وقوله حتى يدفع ذلك الوهم مفعول له اي حتى يدفع التفسير الجزئي

لان

قوله العهد صفة للمفعول
 منه

الاضافي

قوله ان المستعمل
 في بعض الاوقات

الاضافي الوهم المذكور يمكن ان يكون قوله يدفع على صيغة
 المحمول وقوله ذلك الوهم في موضع فاعله وجح يحتاج
 الى تقدير اي حتى يدفع ذلك الوهم بنفسه الجزئي بالاضافي
 وقوله وثانها اه ان دفع ذلك يجعل الجزئي بمعنى ما هو بمنزلة
 وقوله وثالثها ما افيداه ان دفع ذلك بمرسئ بالتقييد
 بقوله في بعض الاوقات ويجعل الجزئيين بمعنى ما هو بمنزلة
 وقوله وخامسها اه ان دفع ذلك يجعل الجزئيين في ذلك
 القول بمعنى ما هو بمنزلة تمام المراد بهما في قوله فلا يكونان
 جزئيين حقيقة **قوله** اي وقوع بعضهما مكان بعض احو
 بوقوع بعضهما مكان بعض استعمال بعض في معنى بعض
 وقوله اما بقرينة كالا لاسد المستعمل بمعنى الشجاع مجازا او
 بمقتضى ان الوضع التركيبى كذو وفوق الموضوعين بالوضع
 الافرادى الكلي المستعملين بمقتضى الوضع التركيبى في الجزئي
 وقوله فيجعل غاية الابطال في معنى بعض اخر لا يجعل في شبهة
 ان معناه واحد وهو المعنى المستعمل فيه فقوله في هذا المشتبه **قوله**
 بمنزلة الدليل على التبيين السابق حاصله ان يقال ذو وفوق
 مفهومها كاي وان كانا لا يستعملان في بعض الاوقات

قوله ان المستعمل
 في بعض الاوقات
 والضمير في قوله
 المستعمل في بعض
 الاوقات هو المستعمل
 في بعض الاوقات

قوله ان المستعمل
 في بعض الاوقات

الا في جزئين لان استعمال بعض الالفاظ بمعنى بعض لا يوجب
 اتحادهما في المعنى والله اعلم بحقيقة الحال
 ونرجو منه الاخر الصالح من
 الاعمال خير مأب ونطلب
 منه الاخر الصالح من
 الاعمال ونفوذ به
 من الاثم والعيال
 فيما فيه من
 الاضلال
 اية البر
 الكبر
 المتعال

في الامام وعلمه
 وصحة الكلام

بالرسالة
 علم الامام والرسالة
 الكونية اما المقنونة

فذكر في هذه رسالة هذا الفاء اما على نودهم اما على
 تقديرها في نظم الكلام بطريق تقويين الدوارد وعلم
 ان اسم الاشارة منكر هذه افعالها وانما هو الخاطب ولو
 الا مخصوص بالاشارة الحسية في مرفى الخاطب ولو
 اشير الى امر معقول كان اسم الامر معقول الى لانه امر مخصوص
 اشير بكلمة هذا ههنا الى امر معقول المراد بالرسالة والكتابة
 ومعرفة مدقوقة على معرفة المراد بالرسالة والمعرفة
 اما النقوش المخصوص والالفاظ المخصوصة او المركب
 المدلولة لهذه الالفاظ او المركب من الاثنين او المركب
 من الثلاثة فالججمع سبعة هذه تتركز تلك الازمنة
 ادراكات المعاني او الملكة الحاصلة من تتركز تلك الازمنة
 كما اعتبر بعض الافاضل لكان الاحتمالات احدى اثنين
 خمسة احادية وعشرة ثنائية وعشرة ثنائية و
 خمسة رباعية وواحد خماسي وعلى جميع التقادير
 خمسة رباعية وواحد خماسي الموضوع للامشارة
 المشار اليه باسم الاشارة الموضوع للمبصر سواء كان
 الى المحسوس المبصر غير المحسوس المبصر اذ لا حضور
 وضع الدباجة قبل التصنيف او بعده الى الموجود والخاص
 في الخارج شئ منها فالاشارة الى الموجود والخاص
 المرتب في الذهن فاستعمال النقطة هذه على سبيل المثال
 تنزيها للمعقول منزلة المحسوس الخاص به او
 في الخارج تنزيها على كمال احصاء استحضاره او
 على ظهوره وترغيبا للمتعلم واشارة الى كمال
 فطانة السامع وتنشيطه في طلبه والنهي عند
 سبيل السند قدس سره كونه الكتاب عبارة عن
 الالفاظ المعنوية فانه قلت اذا كان الكتاب عبارة عن
 عن النقوش كانت الكلمة متأخرة عن التأليف
 وكانت لفظة هذه حقيقة لانها حاضرة بعد التصنيف
 من هذه حيث يستحق الاشارة الحسية قلت

لا يمكن ان يكون اللفظ في ذاته
 لا يمكن ان يكون اللفظ في ذاته
 لا يمكن ان يكون اللفظ في ذاته
 لا يمكن ان يكون اللفظ في ذاته